الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسات المقارنة

تحت عنوان

دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

"من الفترة الممتدة ما بين 1989-2012"

إعداد الطالبتين:

♦ نقمورة أسماء

إشراف الأستاذ:

♦ شيخاوي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....شاربي محمد.....رئيساً

الأستاذ:.....شبلي محمد .....مشرفاً

الأستاذ:.....شيخاوي محمد.....مناقشاً

السنة الجامعية (2015/2014)

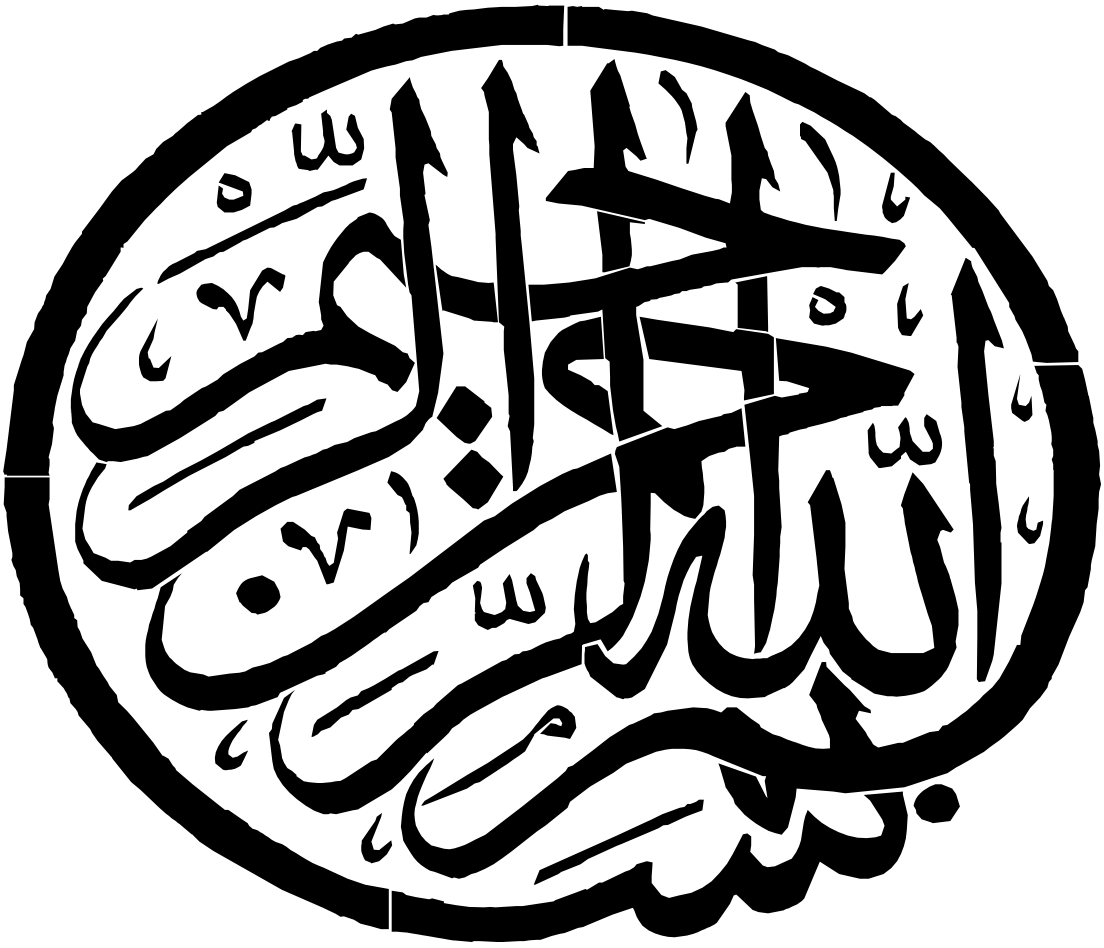

شكر وإهداء

إيمانا منا بقبول النبي صلى الله عليه وسلم لايشكر الله من لا يشكر الناس نقدم تشكراتنا البالغة خصيصا للأستاذ المؤطر **شبلي محمد** الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات القيمة لإتمام هذه المذكرة التواضعة وأتمنى له هو كذلك كامل التوفيق والنجاح في رسالة الدكتوراه.

إلى كافة أعضاء أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أهدي هذه الثمرة المتواضعة

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض لي

إلى من كان دعائها ورضاها عني سر نجاحي

إلى التي كلما فكرت في حق تعبها أحس أنني أنكسر ببطئ أمام مستحيلات....

ذلك أمي أطال الله في عمرها.

إلى من كان لي عونا وسندا في مصاعب الدنيا والذي الكريم.

إلى من يعتبرون نجاحي نجاحا لهم أخي عبد الحق وأسامة وخالي العزيز

مصطفى وأحمد.

إلى أخواتي العزيزات وأزواجهن وأولادهن طارق وفاروق وريتاج والكتكوتين

التوأمين رانيا و ريان، وأختي الصغيرة نجاة.

إلى من جمعتني بهم الأقدار وكانوا صحبتي الأخيار صديقاتي العزيزات هيشور

رقية ومرزوقي حنان ومرزوقي سعاد وسعيدي صارة ومسعودي مسعودة.

أسماء

مقدمة

شهدت الساحة السياسية الجزائرية خلال العقدين الآخرين تطورات سياسية التي مرت بها جميع دول العالم الثالث تبدي معظمها في تراجع التوجهات الشمولية وظهور وبروز التحولات الديمقراطية.

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الجزائري بحيث يعتبر أول نظام ديمقراطي في نهاية الثمانينات والنصف الأول من التسعينيات ونتيجة لهذه التحولات صدرت الكثير من الدراسات لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وركز بعضها على أسباب وخلفيات التحول الديمقراطي، إلا أنها دخلت في حالة من التحول المأزوم في بداية ثمانينيات وذلك بعد إشكالية التي حدثت في المسار التحول نحو الديمقراطية أثر إلغاء الانتخابات وخل الجيش في الحياة السياسية مما أدى العنف وعدم الاستقرار السياسي الجزائري.

وثمة اتفاق بين غالبية المفكرين والباحثين لإشكالية العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، وما يطبع هذه العلاقة من وجود بين التركيب والتعقيد، بصبغ الديمقراطية بقيم ثقافية ومعيارية صارمة المعالم والحدود وهذا ما يعبر عنه غالباً في أدبيات السياسيين والمثقفين بقوله الثقافة السياسية الديمقراطية، أو القيم السياسية الديمقراطية، ولقد أظهرت التحليلات أن الثقافة السياسية تشكل غالباً عاملاً متغيراً متداخلاً في تلك العلاقة، وأن التغير الثقافي في الجزائر قد يؤدي بدوره إلى تغير مؤسساتي اجتماعي واقتصادي.

إشكالية الدراسة:

بعد ثلاثينة30 سنة من الإستقلال عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد و في 23 فيفري 1989 أقرت مبدأ التعددية السياسية.

عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصيره بالدولة في محاولة تكريس الاستقرار وأصبح المساس بالدولة وترتب على ذلك حالة من الغموض وفتح أمام الأزمات الحادة في مقابل دل ذلك عم مستوى معين للثقافة السياسية يتبناها النظام السياسي والسلطة القائمة.

ومنه هذا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور الثقافة السياسية في تجسيد التحول الديمقراطي في الجزائر من الفترة الممتدة ما بين(1989 2012)؟

ومن هذا أشكالية تتفرع عدة تساؤولات نطرح منها ما يلي:

- ما هي مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر؟
- هل تعد الثقافة السياسية شرط مسبق لعملية التحول الديمقراطي أم العكس؟
- ماهوواقع الثقافة السياسية في الجزائر؟
- هل تعتبر الثقافة السياسية مدخل لإجراء التحولات الديمقراطية والإصلاحات السياسية في المجتمع الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

تعتبرالثقافة السياسية كركيزة أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي الجزائري.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ تزداد مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائرعندما تشتد الضغوط الداخلية والخارجية على القيادات السياسية.
- ✓ تعد الثقافة السياسية شرط مسبق لعملية التحول الديمقراطي.
- ✓ للثقافة السياسية دور بارز ومهم في الجزائر.
- ✓ الإصلاحات السياسية تؤدي لتغير التحول الديمقراطي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية: كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشارحولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب من الإجابة عليها، حتى يمكن الوصل إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم، والدور التي تلعبه الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

أسباب ذاتية: تنبع من ميل شخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة تصورات تساهم في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

أهمية الدراسة: وهو تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر والقيام بعملية تحليل الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

لقد تم الإعتمادعلى مراجع ذات الصلة مباشرة بالموضوع من أجل إثرائه وقد عالجت مختلف هذه المراجع ظاهرة التحول الديمقراطي والثقافة السياسية ومنه نذكر بعض الدراسات:

1/الدراسة الأولى: دراسة إسماعيل قيرة وآخرون وهي بعنوان: مستقبل الديمقراطية، لسنة 2002 بحيث يقدم الباحث من خلال هذه الدراسة إعطاء نظرة مستقبلية للديمقراطية انطلاقا من المعطيات التاريخية والواقعية في دولة الجزائر.

2/الدراسة الثانية: دراسة برهان غليون وهي بعنوان الديمقراطية وأحزاب في البلدان العربية لسنة1999بحيث يقدم الباحث من خلال هذه الدراسة الكشف عن أسباب تعثر الديمقراطية في المجتمع العربي، والعوامل المادية والمعنوية التي يمكن أن تساهم في تحول النظم العربية نحو الديمقراطية أو في تجاوزها إتجاه تحقيق التحول الديمقراطي.

3/الدراسة الثالثة: نتناول فيها رسالة مصطفى بلعور بعنوان التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية،دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 2008/1988، رسالة ماجيستير،

جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008، لتعرف على آليات التحول الديمقراطي في النضم والقوى الفاعلة فيه وإتجاهات هذا التحول، كما تعمق الباحث في تحليل عملية التحول الديمقراطي بالدول العربية بهدف الوصول إلى تغيرات لأسباب وأسلوبو نتائج التحول في المنطقة العربية.

4/الدراسة الرابعة: وهي دراسة لمنذر السيد أحمد الحلولي بعنوان الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، دراسة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة 2009، بحيث قام الباحث بالكشف عن الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في التحولات الديمقراطية في فلسطين وقام كذلك بالتعمق في الثقافة السياسية أي أهم الخصائص والمكونات، والعلاقة بينالثقافة السياسيةو التحول الديمقراطي.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: الذي يتضمن الجانب التفسيري في دراسة الظواهر المالية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى امتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وحتى الحاضر وتفسيره.

منهج دراسة الحالة: ويقوم هذا المنهج على دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة مهمة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع مراحل التي مرت بها قيم فحص واختيار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة بعرض الكشف عن العوامل المؤثرة فيه، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها أو بغيرها من الوحدات المشابهة، وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي بدراسة حالة معينة هي الجزائر.

المنهج المقارن: وهو عبارة عن خطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها.

من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري وأثر الثقافة السياسية فيه.

صعوبات الدراسة:

من المعروف أن الدراسات العلمية التخصصية تواجه قدراً من المعضلات والمعوقات والصعوبات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهمية وما على الباحث إلا أن يحاول قدر المستطاع مواجهة هذه المعضلات والمعوقات بقصد تحقيقها والسيطرة عليها وتجاوزها لفرض نجاح البحث في الدراسة بصورة علمية.

في حقيقة الأمر فإن صعوبة الإشكالية دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من (1989-2012) تتشخص في عدة صعوبات من بينها:

- ✓ حساسية الموضوع وخطورته.
- ✓ شمولية البحث وسعته.
- ✓ قلة المراجع.
- ✓ ضيق الوقت.

تقسيم الدراسة:

أما بالنسبة لخطة البحث فارتأينا وبالنظر إلى ما أتيح لدينا من معلومات وإستناداً إلى الإشكالية والفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري المتعلق بالتحول الديمقراطي والثقافة السياسية وتناولنا في هذا الفصل خمسة مباحث:

المبحث الأول: مدخل حول مفهوم الديمقراطية

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي في ضوء أدبيات سياسية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية.

المبحث الرابع: مضامين الثقافة السياسية.

المبحث الخامس: خصائص الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فعالجنا فيه دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال الفترة (1989-2012) وتناولنا فيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: آليات التحول الديمقراطي في الجزائرمن الفترة الممتدة من(1989 2012).

المبحث الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الثقافة السياسية في الجزائر.

المبحث الرابع: أبرز معوقات التحول الديمقراطي والثقافة السياسية في النظام السياسي الجزائري.

وفي النهاية تكون الخاتمة التي تتضمن النتائج المتحصل عليها من الدراسة قياسا بالفرضيات والإشكاليات المطروحة.

الفصل الأول

التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية

تمهيد:

شهدت الساحة السياسية خلال العقدين الآخرين العديد من التطورات السياسية لا سيما دول العالم الثالث التي أبدى معظمها تراجعا في التوجهات التسلطية وتناميا في التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، خاصة أنه لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في هذه الدول بعتبارها نتاجا لتدابير إستراتيجية واتفاقات بين النخب السياسية المختلفة.

فالديمقراطية في معظم دول العالم الثالث ضلت إلى وقت طويل وربما ما زالت شعارا على نطاق واسع، ومفهوم يكثفه لذلك فإن وجه الاستفادة من هذا المبدأ الديمقراطي، وبالتالي إمكانية تجنبها خسارة ما يتيحه المنهج الديمقراطي في الحكم من إمكانيات وآليات وهو ما يتطلب فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل مفهوم الديمقراطية، المراد تحقيقها أولا قبل البحث عن مسألة التحول الديمقراطي ثم الحديث عن الثقافة السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي بحيث أن الثقافة السياسية هي بمثابة رسم صورة كاملة عن ثقافة وقيم التعداد داخل المجتمع ومدى ترابطه .

ولقد كان لازما على الباحث قبل الحديث عن الثقافة السياسية الجزائرية في إطارها الخاص وبكل جوانبها أن يتطرق وبشكل موسع جزئيا لمفهوم الثقافة السياسية في إطارها العام، وبالتالي سنناقش في هذا العمل التأطير النظري لمفهوم التحول الديمقراطي والثقافة السياسية.

المبحث الأول: مدخل حول مفاهيم حول الديمقراطية

إن الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، فهي من المصطلحات التي ليست جامدة الدلالة حيث تأخذ معانيها في تطور ومدلولاتها بحيث لا يمكن فصل النقاش بشأن الديمقراطية عن السياق الفكري والتاريخي الذي أنتجها ولقد تجسدت الديمقراطية في اهتماماتها الكثير من الفلاسفة والمفكرين من قديم الزمان وتواصل هذا الاهتمام في العصر الحديث أين ظهرت فلسفات جعلت مفهوم الديمقراطية أكثر عمقا وتحديدا كما تجسدت أيضا نماذج وممارسات ظهرت في أوقات وأماكن مختلفة من العالم وأنها وليدة القرن العشرين رغم أنها موغلة منذ القدم في مدلولها وعليه فما هي الديمقراطية ؟

المطلب الأول: التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية

إن أردنا فهم الديمقراطية فعلينا أن ندرس الأفكار والمؤسسات الديمقراطية التي نشأت عبر زمن طويل. كما يتحتم علينا أيضا فحص الأحداث التاريخية لأنها تسجل مسار الديمقراطية والأحوال التي مرت بها .

إن الظهور الأول للديمقراطية يعد في بعض المدن اليونانية مثل أثينا التي يتكون سكانها من ثلاث طبقات وهي الإرقاء والأجانب و المواطنين الأحرار[1].

بحيث ترجع الديمقراطية إلى عهود الإغريق والرومان فلقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب، ولذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التي رأوها

1 – سعيد بوشعير، "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، الساحة المركزية بين عكنون الجزائري: ديوان الطبوعات الجمعية، ج1، ط3، ص225.

في ذلك الوقت غير أن الديمقراطية اليونان وروما كانت أقل عمقا وأضيق نطاقا مما نشاهده الآن[1].

وتعرف الحرية بمعناها الحديث مثل الحرية الشخصية، الحرية الملكية ولقد كانت سلطة الدولة على الأفراد المطلقة لا يحدها قيد، وكانت الديمقراطية القديمة في بعض الأمور الصغيرة مثل تحديد ملبس المواطن وفق نموذج معين ولقد ورد في القرآن الكريم: **وأمرهم شورى بينهم** وكذلك قوله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ "[2].

كما نجد نصوصا تحبذ فكرة الديمقراطية في الكتاب والسنة، وتأثرت فكرة الديمقراطية كثيرا بالفلسفة والحضارة اليونانية حيث كانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية فلقد لعبت دورا فعالا في نضج الديمقراطية إلى جانب الفلسفة ومن أبرز مظاهر الإرتباط بموطن الاختراع، أن الفلسفة اليونانية بلغت إزدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا، فلفظة الديمقراطية تختلف من لغة إلى أخرى. إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة[3]، وإن الديمقراطية بهذا المعنى ثمرة نضال طويل من أجل

1 – محمد نصر مهنا، "الدولة والنظم السياسية المقارنة"، الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة، والنشر، ط1، 2011، ص87.

2 – سور آل عمران، الآية 159.

3 – محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 87.

العدالة والمساواة والحرية. وفي سبيل التخلص من الطغيان وإقامة حكم الشعب أي العامة، مقابل الأباطرة والقياصرة والأمراء والنبلاء ...إلخ، وإن الديمقراطية ترتبط بدراسة تاريخ تطور المجتمعات وتطور النظم السياسية ولقد تبين لنا أن المجتمعات مرت بأربعة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الحكم الذي تحكمه عادات وتقاليد، ولكن دون قانون محدد ومعروف .

المرحلة الثانية: مرحلة الحكم، حسب قانون وقد إحتاج هذا إلى قرون من التطور ويمكن أن يعتبر قانون حمو رابي من أول القوانين، ثم تلا ذلك قوانين أخرى في أثينا 625 قبل الميلاد، وفي روما سنة 45 قبل الميلاد، وهذا لا يعني أن الحكم القانون قد ساد وأن العسف قد إنتهى، لأن ذلك لم يحدث حتى الآن.

المرحلة الثالثة: مرحلة البحث عن صيغ حكم عادلة، وهناك من يرى في هذا المجال أن القرآن دستور فريد، وأنه صيغة حكم عادلة، ويمكن أن نذكر هنا أيضا أن الماجناكرتا سنة 1215 كانت أول وثيقة أوروبية، تح من ابداد، ورغم ذلك فإن الاستبداد لم يتوقف واستمر الطغيان في العالم و الوطن العربي رغم الصيغة التي قدمها القرآن الكريم وقيام الخلافة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة[1].

1 – ناجي علوش، "الديمقراطية المفاهيم والإشكالات"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994، ص21.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي قام فيها النظام الديمقراطي، الأوروبي الذي قام على أساس سيادة الشعب واعتبار الشعب وحده مصدر السلطات.

ولقد تشكل النمط الديمقراطي في المنظومة الإرستقراطية والملكية التي كانت تسود في أوروبا قبل الثورة الفرنسية، والتي يسميها الفرنسيون النظام القديم ولقد احتاج المر إلى تسعة قرون من التطور في القوة الإنتاجية والقيم الاجتماعية وأن المنظومة الجديدة لم تتقدم في القرن الثامن عشر إلا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية ولقد أتمت انكلترا في بداية القرن الثامن عشر بناء المؤسسات السياسية للديمقراطية، ولكن أغلب أوروبا كان خاضعا لحكم الملوك والنبلاء[1].

ويرجع تطبيق الديمقراطية إلى الفلاسفة الفرنسيين لمبدأ محاربة النظم الملكية والاستبدادية وأن فيلب بو PHILIPP POT أول من اعتمد على مبدأ الديمقراطي في سنة 1414 لتأيده سيادة الشعب بمناسبة الوصايا على الملك القاصر شارل الثامن حيث رأى أن الشعب صاب السلطة في تقرير الوصايا على الملك، كما تمسك اليروستات والكاتوليك بمبدأ الديمقراطية في القرن 16 لتقييد سلطة الملوك .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت عن حقوق الإنسان في 26 أغسطس 1789 ونصت المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان على مبدأ سيادة الأمة "أن السيادة كلها مركزة في الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى

1 – ناجي علوش، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة"[1]، وبإعلان حقوق الإنسان صارت الديمقراطية مبدأ قانونيا جديدا تقوم عليه أسس الحكم في الدول الديمقراطية، ومن ثم خرج المبدأ الديمقراطي في هذا النطاق النظري إلى النطاق العملي وقد بدأ هذا المبدأ ينتشر بسرعة مما أدى إلى تقلص الملكيات المختلفة كما بدأت الدساتير الحديثة تنص على مبدأ السيادة الشعبية وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وإن ظهور الديمقراطية كان أمر طبيعي خاصة وأن الحرية والمساواة كانت أمر صعب في ذلك الوقت وإما في هذا الوقت تطورت الحياة الاجتماعية، وأصبح الحكم هو تحقيق التوافق بين الحرية والمساواة الاجتماعية[2].

المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الديمقراطية

جوهر الديمقراطية هو المساواة والنظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية؛ وهي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية وتسمح للإنسان بتطوير إمكانية وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.

بحيث تعتبر الديمقراطية تعتبر الديمقراطية هي مبدأ الحرية الفردية فالأمة مكونة من أفراد متساوي يربطهم الانتماء لدولة واحدة، فلا توجد أي جماعة وسيطة بين الأمة والسلطة ولا امتياز الطائفة أو طبقة .. أو حزب ....إلخ.[3]

1 – محمد نصر مهنا، مرج سبق ذكره، ص 87 .

2 – نفس المرجع، ص 88 .

3 – أحمد طلعت، "الوجه الآخر للديمقراطية"، الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 1990، ص47 .

فالديمقراطية في أبسط معانيها السائدة اليوم تتلخص إذن بأمرين تركيز السلطة بيد الشعب، ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم وبعبارة أوضح إن الديمقراطية لم تعد ذات مضمون سياسي فقط بل أصبحت كذلك ذلك المضمون الاقتصادي والمضمون الثاني لا يقل في المجتماعات حديثة الأهمية عن المضمون الأول ومع أن المضمون السياسي هو الجانب الأكثر بروزا و ظهورا في الديمقراطية فإنه لا يعني أبدا مجرد انتقال السلطة إلى الجماهير التي أعلنت في نص الدستور أنها صاحبة السلطة[1].

ولقد صاغ **برناد كريك** أن الديمقراطية في وقتنا الحاضر هو الاندماج **fusion** ولكنه خلط **confsuion** وفي أغلب الأحيان بين فكرة سلطة الشعب وفكرة الحقوق الفردية المضمونة قانونيا والديمقراطية الحديثة التي غالبا ما توصف بأنها "ديمقراطية ليبرالية تمثيلية" لتميزها عن الديمقراطيات القديمة المباشرة كديمقراطية "أثينا" مثلا أو الأشكال الأخرى التي لا تحترم الحريات الفردية، ، ويشار إليها بأنها ديمقراطيات دستورية تسعى الدستورية الليبرالية إلى الحد من سلطات الدولة من خلال ضمان الحقوق الفردية والملكية الخاصة والليبرالية هي مذهب مكرس لحماية حقوق الفرد بالحياة والتملك والحرية[2].

وهنا سوف نعرف الديمقراطية من حيث الشكل والمضمون ومن الآليات الممارسة:

1- محمد مجذوب، "الوحدة الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت:منشورات عويدات ؛ط1، 1980، ص 49.

2- إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2011، ص 45.

1- تعريف الديمقراطية من حيث الشكل: يركز هذا المفهوم على أن الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم والتجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد ومن روادها نذكر "لورد جوايسن، لويل LOWEL ".

2- تعريف الديمقراطية من حيث المضمون: الديمقراطية حسب هذا الاتجاه تعني حكم الشعب بالشعب وللشعب، بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسية ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع.

3 – تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة: بحيث يعرفها بيتر بيرجر على أنها نظام سياسي تتشك فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة ومن هذه الآليات نذكر المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية وللوصول إلى تعريف شامل للديمقراطية يجب جمع الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه[1].

وتعني كذلك لفظة الديمقراطية بمعناها الإغريقي حكم الشعب، إذ تتكون كلمة الديمقراطية من شقين DEMOS وتعني الشعب PEOPLE وKRATOS وتعني حكم RULE .[2] ويتحدث جميع الذين يتناولون مفهوم الديمقراطية عن أصل الكلمة EMOCRATIA التي تعني حكم الشعب أي أن السيادة في الديمقراطية هي للشعب وفي المعنى اللغوي

1 – جمال علي زهران ، "الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي" ، قاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط1، 2005 ، ص 85 .

2 – عبد الوهاب حميد رشيد ، "التحول الديمقراطي و المجتمع المدني" ، سوريا : دار المدى للثقافة ، و النشر ، ط1 ،2003 ، ص 39 .

للديمقراطية كشف واضح عن غاية الديمقراطية وهي قيام الشعب بحكم نفسه لتجنب الاستبداد القائمين على السلطة[1].

والآن سوف نتطرق إلى مفهوم الديمقراطية لغة واصطلاحا:

أ- **الديمقراطية لغة:** يعود أصل كلمة الديمقراطية إلى الإغريق " اليونان" وتعد تركيبا بين DEMOS شعب، سلطة CRATuS، فالديمقراطية من حيث اللغة تعني حكم أو سلطة الشعب، ومن هنا يمكن استخلاص جوهر الديمقراطية، تعود بجذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو .

ب- إصطلاحا: رغما أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للديمقراطية، كان ضروريا مقاومتها باعتبارها مفهوم سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون بها على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب[2].

ونجد كذلك في قاموس السياسية أن الديمقراطية هي مصطلح الأكثر تقديرا **valued** والأكثر غموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر[3].

1 – فايز الربيع ، "الديمقراطية بين التأصيل النظري و المقارنة السياسية" ، عمان : دار النشر للتوزيع ، 2004 ، ص 25 .

2 – مصطفى النجار، "تطور الفلسفة السياسية من صلون حتى ابن خلدون"، قاهرة : الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005، ص 23 .

3 – ناجي علوش، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

ويقول الأستاذ GOKHLE: إن كلمة الديمقراطية معروفة لكل. ولكن قد لا يستطيع أحد أن يعرف الديمقراطية ومن الصعب جدا أن يعرف وأن يفسر بوضوح وشمول.

ويرى جوخال: أن الديمقراطية تصور مفهوم متعدد الرؤوس، ومركب من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويورد جوخال تعريف إبراهيم لكونلن: "الديمقراطية حكم الشعب، بواسطة الشعب، لمصلحة الشعب"[1]، ومعناها الاشتقاقي سلطة أو حكم الشعب[2].

وكذلك الديمقراطية تشمل إجراءات سياسية وتأخذ بحكم الأكثرية والتمثيل الشعبي وموافقة المواطنين على سياسة وحكم القانون[3]، وأن الديمقراطية تتأسس على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان[4]، وأنها هي من المفاهيم التابعة للدولة[5]، هي كذلك احترام الآخر مهما كان مختلفا أو معارض في إطار المعاملة بالمثل وفي إطار العدل[6].

1 – ناجي علوش، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

2 – عبد القادر رزيق المخادمي، "الاصطلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة" ، القاهرة : دار الفجر و التوزيع ، 2007 ، ص 19 .

3 – إليا حريق ، "الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب" ، بيروت : دار الساقي ، ط1 ،2001 ، ص 100 .

4 – احمد ماكي وآخرون، "الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،2004 ، ص 62.

5 – سمد الدين مالكي واخرون ، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 ،ط2،1984 ،1987 ، ص 204

6 – برهان غليون وآخرون، "الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية"، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1999 ، ص 62 .

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية

الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يقوم المواطنون بإدارته أمورهم بأنفسهم إما مباشرة أو بواسطة أجهزة منتخبة، فالشعب قد يمارس السلطات بنفسه أو يوكلها إلى ممثلين عنه ويحتفظ بالباقي لإدارته بنفسه، وقد عرف في التاريخ السياسي أشكال عديدة للديمقراطية؛ واختلفت الدراسات حول تصنيف أشكال الديمقراطية إلا أن أهم أشكالها هي:

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة Democratie directe

وهي أقدم الصور للديمقراطية وأقربها إلى الديمقراطية الحقيقية[1]، حيث يمارس فيها الشعب الحكم نفسه بنفسه من غير وسيط في كل مجالات الحكم ومن ثم فإن نظام الديمقراطية المباشرة لا يعرف البرلمان أو الانتخابات السياسية لانتخاب النواب وأن الشعب هو صاحب السلطة، وقد ظهرت الديمقراطية في أثينا التي أسمها بعض المؤرخين والباحثين بطلة الديمقراطية في جميع مدن الإغريق، وفي هذا النظام الديمقراطي يمكن ملاحظة ملاحظتين التاليتين هما:

1- إن الشعب الذي كان يمارس الحكم والسلطة في جمعية الشعب هم المواطنون الأحرار وأن العبيد أو الأرقاء، كانوا مستبعدين من حق مباشرة الحقوق السياسية وكذلك النساء الأحرار منهم وأن نسبة المواطنين، الأحرار حسب المؤرخين في جمعية الشعب لم تكن تزيد عن عشر سكان مدينة أثينا[2].

1 – عبد القاد رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص68 .

2 – محمد رفعت عبد الوهاب، "الأنظمة السياسية"، بيروت: منشورات الجبلي الحقوقية ، 2005 ، ص 203 .

2- وأن جمعية الشعب التي تجمع المواطنين الأحرار، كانت تمارس فقط الوظيفة التشريعية التي تتمثل في إقرار القوانين والمعاهدات والميزانية والضرائب وأن الوظيفة الإدارية كان يتولها مجلس تعينه جمعية الشعب عن طريق القرعة، أما الوظيفة القضائية كان يتولاها القضاة الذين تعينهم جمعية الشعب[1].

الفرع الثاني: الديمقراطية الغير مباشرة " النيابة " (Démocratie représentative)

هي نظام سياسي يصوت فيه الشعب لاختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين وقد ظهر هذا النوع من الديمقراطية في أروبا الغربية وتحديدا في انجلترا ثم في فرنسا ثم انتقلت إلى الدول ولعل من أهم أركانها: وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب ممارسة البرلمان لسلطة فعلية، توقيف عضوية البرلمان بمدة معينة واستقلال البرلمان أثناء مدة نيابة عن الناخبين والنائب في البرلمان يمثل الأمة جميعها[2].

ومن مزيا الحكم النيابي أنه سهل التطبيق وخاصة في الدول كثيرة السكان وإن اختيار النواب يكون الأصلح وخاصة في مسائل الفنية العلمية التي تحتاج إلى مختصين أو ذوي خبرة وتتميز الديمقراطية النيابية عن المباشرة وشبه المباشرة بسمتين أساسيتين عما

1 – محمد رفعت عبد الوهاب،مرجع سبق ذكره، ص 204 .

2 – نعمان الخطيب، "الوجيز في النظم السياسية" ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 199 ، ص 246 .

أن الأولى أن مظاهر السيادة فيها يبشرها الشعب وليس أفراد الشعب ذاتهم وأن الثانية أن النواب هم يباشرون مظاهر السيادة ولا يملك الشعب سلطانا عليهم .[1]

الفرع الثالث : الديمقراطية الشبه مباشرة: "ديمقراطية شبه نيابية"

وتستخدم وسائل عديدة لتطبيق الديمقراطية الشبه مباشرة وهي الاستفتاء الشعبي والبرلمان يضع مشروع القانون ثم يعرض على الشعب لأخذ رأيه فيه فإذا وافق عليه أصبح واجب التنفيذ وإذا اعترض عليه يسقط المشروع وهذا يسمى بالاستفتاء التشريعي وقد يكون الاستفتاء سياسيا إذا كان متعلق بمسألة سياسية وتأخذ من الديمقراطية المباشرة عض مظاهر الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على تفويض حق ممارسة السيادة إلى النواب أو هيئة نيابية تمثل الشعب وتصطلح بمهام الحكم نيابة عنه ويكون هيئة الناخبين بمثابة السلطة الرابعة إلى جانب السلطات الثلاث وللديمقراطية الشبه مباشرة عدة مظاهر من بينها الاقتراع الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاستفتاء، العزل الشعبي للنائب، الحل الشعبي للبرلمان، عزل رئيس الجمهورية عند فقدهم الثقة فيه[2].

1 – داود الباز، "النظم السياسية الدولة و الحكومة في ضوء" الشريعة الاسلامية ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 ص 221 .
2 – سعيد بوشعير ، مرجع سبق ذكره ، ص 249 .

شكل رقم: 01 صور الديمقراطية *

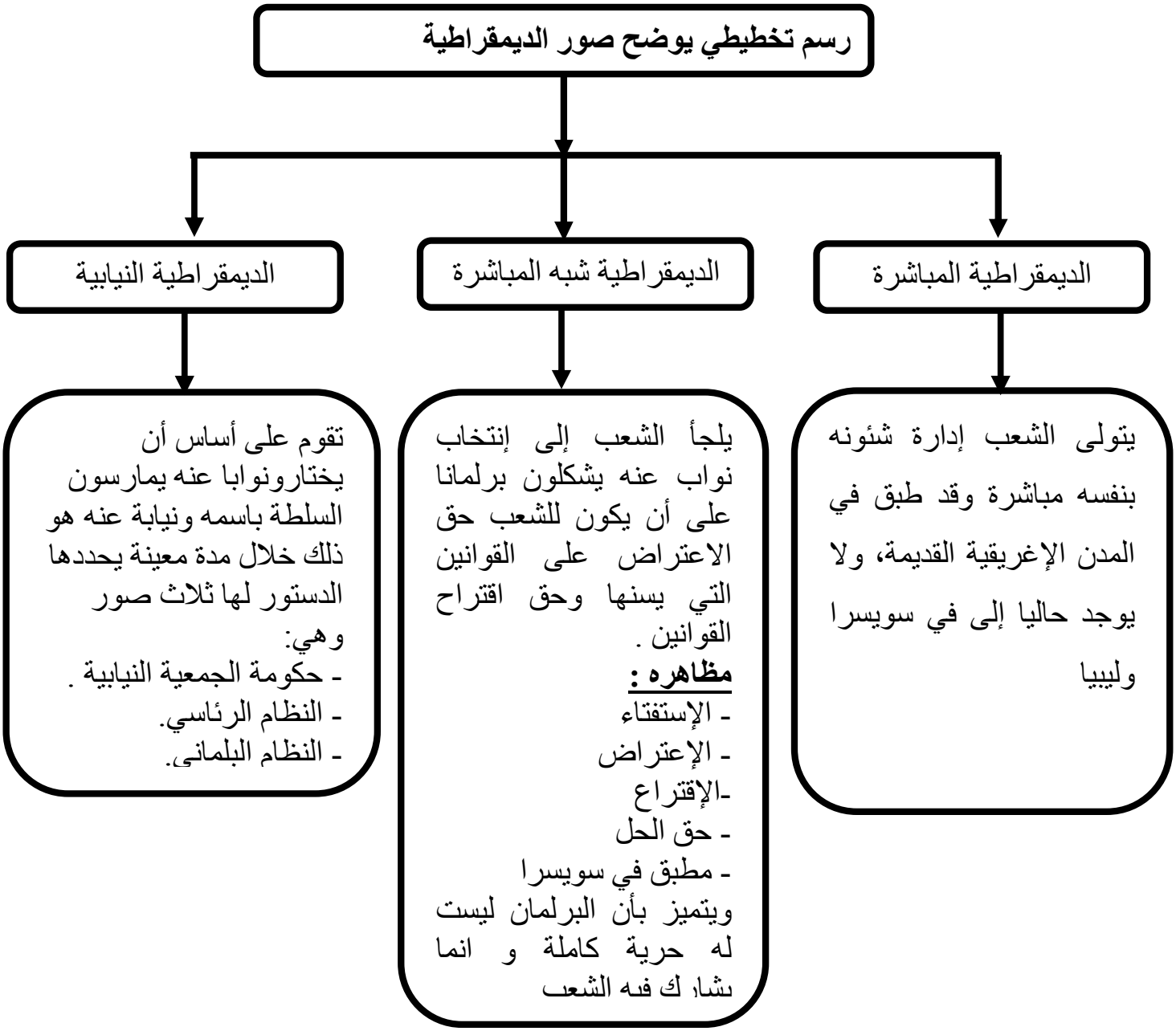

*** مصدر: محمد فهمي: "دويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعده الحكم الراشد، القاهرة: دار النهضة العربية، ص38.**

المطلب الرابع: خصائص الديمقراطية

الديمقراطية كما صاغها فلاسفة الغرب كما طبقتها الدول الغربية العريقة في الديمقراطية، بحيث تتميز بعدة خصائص نذكر منها ما يلي :

- الديمقراطية مذهب فلسفي ونظام للحكم وكانت غايته محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا، وتتلاقي الديمقراطية كمذهب مع الديمقراطية كنظام للحكم من حيث الاتفاق حول أساس نظري واحد يجمعها وهو سيادة الأمة وشعب[1].

- الديمقراطية تتأسس على مبدأ الحرية ومبدأ المساواة، بحيث أن الديمقراطية الغربية ترتبط بحريات الأفراد والشعوب لهذا هي تسمى بالديمقراطية الحرة[2].

- الديمقراطية هي سياسية وليست إقتصادية أو مادية بحيث إرتباط الديمقراطية بفكرة الحرية السياسية والفردية يجعلها عقيدة سياسية

- الديمقراطية تتطلب التعددية السياسية بحيث يمارس الشعب حريته السياسية في وضع دستوره واختيار نظامه السياسي والاجتماعي، بحيث لابد من وجود حرية فكرية وأيديولوجية[3].

- الديمقراطية هي حكم الأغلبية مع احترام رأى و حقوق الأغلبية، أو المعارضة، بحيث أن ما تختاره الأغلبية يمثل ويعبر عن الإرادة العامة للأمة[4].

1 – محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .
2 – نفس الرجع ص 168 .
3 – نفس المرجع ص 169.
4 – نفس المرجع ص 172.

- الديمقراطية تتطلب الأخذ بالاقتراع العام لا الاقتراع المقيد أي أن الديمقراطية لا تتفق مع تقيد حق الانتخاب بالنصاب مالي معين أو باشتراط درجة عالية من التعليم والثقافة هذا يعني تصنيف دائرة الناخبين[1].

- المجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكبت بالقوة مظاهر الإختلاف ولا ينكر حق التعدد، بل أن النظام الديمقراطي يحرص على تجنب الاحتقان السياسي، الاجتماعي[2].

1 – محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 173.

2- أحمد صابر حوحو، "مبادئ و مقومات الديمقراطية"، مجلة مفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد الخامس، متحصل عليه من الموقع www.democracy.com:

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي في ضوء أدبيات سياسة

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في المجتمعات المتخلفة من حيث النضج السياسي لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه ولقد ظهر هدا المفهوم باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولة معمقة ولقد ظهر هذا المفهوم من خلال الاهتمام المتنامي بهذا الموضوع ولقد سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأجيل عدد من مفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كانتقال الديمقراطي والترشيح الديمقراطي والليبرالية ومن هنا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: التعريف بمفهوم عملية التحول الديمقراطي

قبل الخضوع إلى معرفة عملية التحول الديمقراطي يجب علينا التعرف أولا ببعض المفاهيم ذات الصلة به.

الفرع الأول: المفاهيم ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي

أولا: التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي:

إن الانتقال الديمقراطي TRANSITION TO DEURCRACY هو حالة وفترة تاريخية يتم فيها الانتقال وفق توافق تعاقدي متجدد أي دستور ديمقراطي يوضع موضع التطبيق من خانة نظام حكم الفرد أو القلة بمختلف مسمياتها ومصادر شرعيتها إلى نظام حكم ديمقراطي يؤسس على مبدأ المواطنة الكاملة متساوية لا سيادة فيه لفرد أو قلة والشعب فيه مصدر السلطات التي ينظمها دستور ديمقراطي[1].

1- أحمد مالكي وآخرون، "لماذا أنتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2009.ص 275.

والانتقال الديمقراطي في حسب ابن خلدون هو الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى أغنى ومن الخشونة البداوة إلى رقة الحضارة وتغير الولاء للشخص أو الحزب واستبدال غطاء إيديولوجي بآخر[1].

ويشير كذلك الانتقال الديمقراطي المرحلة الوسطية ويتم من خلالها تفكيك النظام الديمقراطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد وهذه التحولات تحدث في البنية الدستورية المؤسسية والعمليات السياسية في نمط مشاركة المواطنين في العملية السياسية وهو يعني استلام سياسي وفتح المجال للمواطنين في المشاركة السياسية[2].

ثانيا: العلاقة بين التحول الديمقراطي و الليبرالية .

لقد عرفت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التميز بين كل من اللبرالية والتحول الديمقراطي فاللبيرالية تتضمن أهدافا متواضعة تمثل في التحقيق من حدة القيود توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول الديمقراطي وأن كانت تهتم في فكر هذه العملية.

1- محمد عابد الجابر، "في نقد الحاجة إلى إصلاح"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص199.

2- حسين توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره،ص23.

أما التحول الديمقراطي يتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قرار أكثر اتساقا عن المحاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في أيطار مؤسسي ديمقراطي[1].

ثالثا: الترسيخ الديمقراطي

يقصد بمفهوم الترسيخ هو تحذير وتعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل إذا يصبح النظام آمن ومستقرا وينظر إليه بشكل عام كأفضل خيار و سبيل لتنظيم الحياة السياسية[2].

بحيث ميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة وترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيز ولا يمكن اعتبار إن الديمقراطية قد ترسخه في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تجدد وتملى التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي وقد أثارت محاولات تأجيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي في حد واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذين يسعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية[3].

1- أورحان أسماء، حشيان فاطمة، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص سياسيات مقارنة، جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013، ص20.

2- عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، "النظم السياسية"، القاهرة: الطباعة الحديثة، ط5، 1992، ص 37.

3- فؤاد عبد الله ثناء، "آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص 68.

الفرع الثاني: تعريف التحول الديمقراطي

قبل الخضوع إلى معرفة تعريف التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة يستدعي الأمر أولا بمعرفة الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة للتحول "لغة" تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى وكمية التحول تقابلها بالغة الإنجليزية كلمة Transition وتعني المرور والانتقال من حالة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر وتعتبر عملية التحول فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تعويض دعائم لنظام سياسي قائم وتأسيس نظام سياسي لاحق[1].

ويعتبر التحول الديمقراطي كذلك هو عملية انتقال من أنظم تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالنحور الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في مجال سياسي وعلاقات الترقب في الحق الاجتماعي ومن الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي أو التحول عن النظم السلوكية نحو النظم الديمقراطية التي تباين التفسيرات حول درجة حدوثها و شروط قيامها شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات

1- زهرة زرقين، "أمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة (مقاربة ميدانية)"، مجلة الباحث الاجتماعية، العدد 1، سبتمبر 210، ص 129.

السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعريف "روبرت داهل[1]".

والعمل على إعادة التوازن بين قوى الرسمية المتمثلة في الدولة و المؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني[2].

وتحدده التحولات عن ناحية ببدأ عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجين أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية.

أما التحاور إلى الديمقراطية democratization فيعرفها شميستر بأنها : عملية تطبيق قواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم شملهم من قبل إذن هي العمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غيره ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[3].

1- إسماعيل الشطي وأخرون، "مداخل الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003. ص67.

2- برهان غليون وآخرون، "حول الخيار الديمقراطي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1-1994، ص18-19.

3- إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص77.

الفرع الثالث: مراحل ومؤشرات التحول الديمقراطي

أولا: مراحل التحول الديمقراطي

يرى البعض أن التحول الديمقراطي في عملية مستمرة تمر بثلاث مراحل أساسية بدايتها الاستمرار والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي واجتماعي بدرجة تمدد استمرار وسيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي مرور بظهور إجماع حول ضرورية التغير وتحديد مطالب ومجالات سياسية ومؤسسية وفي معدتها إنشائها وتفعيل دور البرلمان وصولا إلى التأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات الثمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية أما فيليب شميتر وجليروم اودونيل قد يميز بين مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية إلى أربعة وهي[1]:

- ✓ مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.
- ✓ مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي إما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق لتقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.
- ✓ مرحلة القرار السياسي ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات وتتوصل إلى حلول الوسطى وذلك بناء على حسابات عقلانية للربح والخسارة.
- ✓ المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن التحول تدريجيا إلى ممارسة يومية و تصبح عرفا اجتماعيا.
- ✓

1- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ،رسالة ما جستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008-2009ص27.

شكل رقم 02 مخطط يوضح مراحل التحول الديمقراطي:

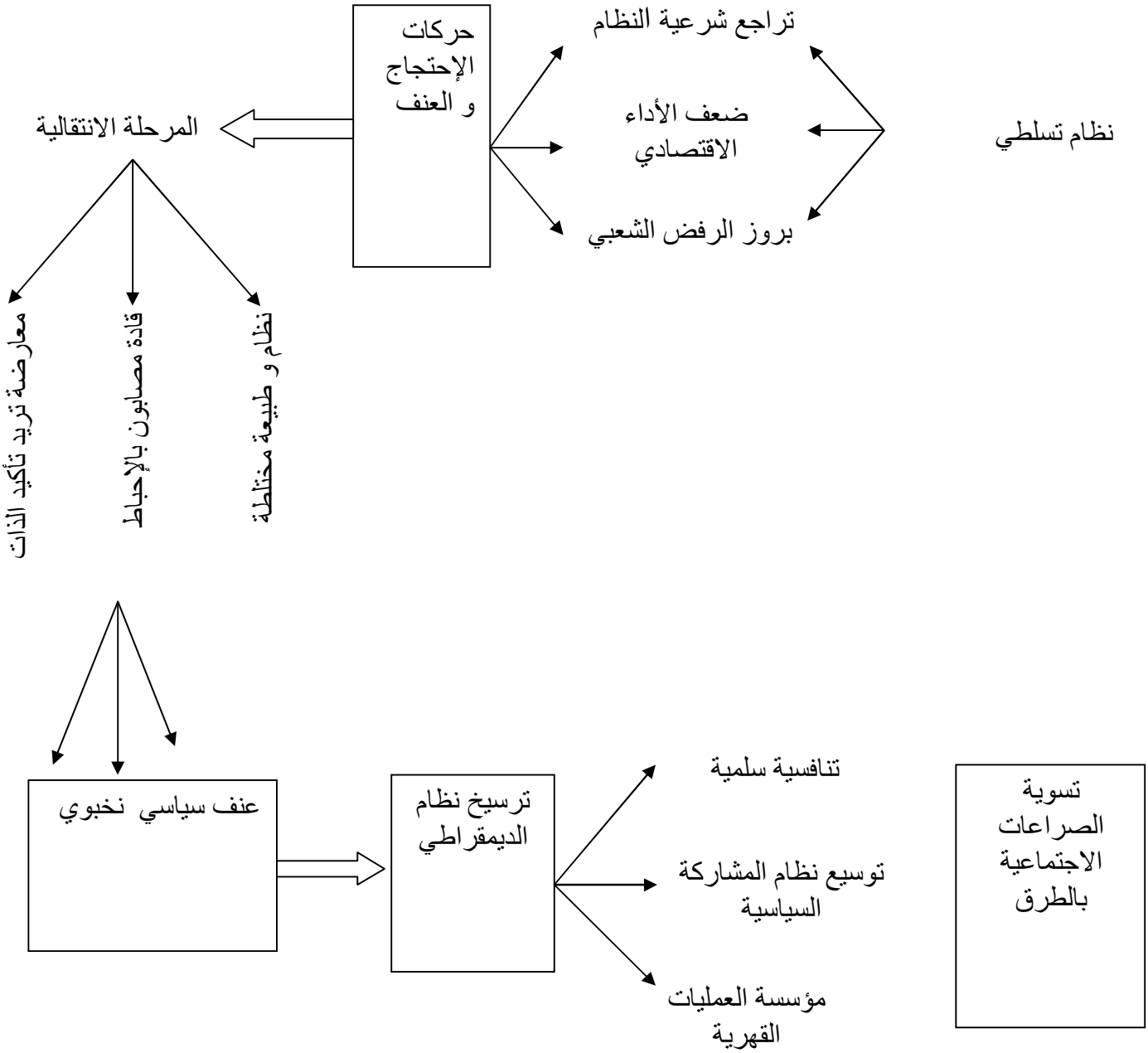

المصدر: رزيق نفيسة: عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق، ررسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر – باتنة 2008، 2009،ص21.

ثانيا: مؤشرات التحول الديمقراطي

المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي والتي تتمثل في النقاط التالية:

الدستور: هو نظام الأساسي لدولة لأنه يحد العلاقات بين المواطنين والدولة وأيضا بين الدولة والنظام القانوني الدولي ويكون الدستور الجديد نتيجة لعملية تاريخية[1].

الحريات العامة: تشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير والتنظيم إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاقتصاد والتبادل المعلومات[2].

التعددية السياسية: على اعتبار التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة كما أنها تعطي مختلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي يرجع هذه القوى أوتلك وبدون ذلك ليس هناك سبب الديمقراطية[3].

النظام التمثيلي: يحقق مبدأ التمثيل النيابي المشاركة السياسية التي هي شرط واجب للديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية بوضعها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة وأن التمثيل السياسي قد عرفتها الكثير من البلدان.

1- فرنشيسكا بيندا واخرون، "التحول نحو الديمقراطية": ا"لخيارات الرئيسة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية والانتخابات"، 2005 ص 4 .

2- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

3 - مصطفى بلعور ، مرجع سق ذكره ، ص 30.

التداول على السلطة: وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي والتداول على السلطة يبين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام، وما أسفر عنه من اختيارات الناخبين[1].

الفرع الرابع: شروط التحول الديمقراطي

لنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- إقرار دستور ديمقراطي يضمن مبدأ الفصل بين السلطات يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات الاجتماعية والنقابية ويحمي حريات و حقوق الإنسان.
- ترشيد السلطة نقصد بها تستند السلطة القائمة في الدولة التي تعرف تحولا على أسس قانونية وشرعية ومشروعية مستقلة ومتمايزة عن كافة الارتباطات التقلدية كالانتماء الطبقي أو العرفي، كالإنتماء إلى طبقة الجيش مثلا .
- التمايز البنيوي لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي ونعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد لا يوجد فرق على أساس الدين أو العرق وتولية المناصب يجب أن يكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على أساس امتيازات طبقية كالقرابة والنسب.
- إقرار التعديدية السياسية.
- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية.

1 – مصطفى بلعور ، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

- تفعيل دور المجتمع.
- تعزيز الإعلام الحر والمسئول.
- وجود قانون سياسي للمعارضة[1].

المطلب الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي

إن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تدخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية، وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية المتحكمة في عملية التحول الديمقراطي

أولا: التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية

من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك من حيث فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ظاهرة حتى يتسنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة بها، والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع[2]، القرار وإعادة توزيع الموارد وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة وعمل حوار فني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة التي تهدد عملية التحول مصالحها ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضي جميع الأطراف وتحقق مصالحهم إلى أكثر وسيلة ترضي جميع الأطراف وتحقق مصالحهما ومحاولة

1 – منتدى طلبة الدراسات الاقلمية، شروط التحول الديقراطي، متحصل عليه من موقع . 3d oz.justgoo.com

2 – بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"، القاهرة: مكتبة مدبولي،اط1، سنة 2004، ص34 .

الوصول إلى أكثر وسيلة ترضي جميع الأطراف وتحقق مصالحهم وأكثرهم قبولا في المجتمع ومن هنا لابد من توافر الشروط التي تؤدي إلى نجاح العملية الديمقراطية من شروط اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة توفر الرغبة من قبل القيادة في عملية التحول، ويرى كل من دیامد ولينز ومارتن ليبست "على دور الحاسم للقيادة التي تتم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في محاولة عمل إصلاحات على النظام السلطوي القائم إلى جانب هذا يلعب إحساسا أو أدراك القيادة السياسية بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعافها ويستبعد وجود دور لها في العملية الديمقراطية ومن بين هذه الأسباب تردي الشرعية السياسية للنظام وإدراك القيادة بأن تكاليف بقائها على السلطة مرتفعة للغاية .... وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف[1].

ثانيا: الأزمة الاقتصادية

تعتبر السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة لذلك يعتبر الاقتصاد عامل مهم في عملية التحول وهذا راجع لعلاقته مع السياسة.

بحيث كلما زاد النمو الاقتصادي ارتفع مستوى التعليم وهذا ما يؤدي إلى ظهور قوي اجتماعية جديدة وهذه الأخيرة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم وكذلك عند

1 – بلقيس أحمد منصور ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وجود إختلالات تلجا الدولة إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات كمحاولة لإصلاح الوضع القائم[1].

بحيث لعبت التطورات الإقتصادية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية في بداية الثمانينات دورا هما في دفع عجلة الديمقراطية لأن أكثر من سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية، وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة وارتفاع حجم المديونية[2].

ثالثا: الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة على أنها المتغير الأساسي لأية عملية ديمقراطية إقليمية لسبب تأثر المواقف الثقافية بالإطار السياسي القائم. أي أنه الاذعان العربي للحكم الفردي يمكنه أن يكون ببساطة ردا عقلانيا على القمع الفردي[3].

بحيث أن الثقافة السياسية تساعد في عملية التحول الديمقراطي ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة إلى أخرى، حيث أن بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر

1- عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة ، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012 ، 2013، ص 09 .

2 – برهان غليون ، الديمقراطية العربية ،"جذور الأزمة و أفاق النمو " كتاب حول الخيار الديمقراطي ، بيروت : ط1، ص 312 .

3 – وسيم حرب وآخرون ، "إشكالية الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية" ، بيروت : منشورات الحبلي الحقوقية ، ط1 ، 2010، ص 202.

تكيفا وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وفي مرحلة تعزيزا الديمقراطية يتعلم المواطن كيف يتعايش مع هذه المؤسسات[1].

رابعا: تزايد قوة المجتمع المدني

يعد ذلك من أهم العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل على قوتها نتيجة تردي عام على المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتضييع ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة ويتحدث **دي توكفيل** عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها هي **حجر الأساس** للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدي إلى تأكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم وزيادة الثقافة تقوي معلومات وفاعلية الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية[2].

خامسا: انهيار شرعية النظام السلطوي

قد تنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة "اقتصادية، استقطاب جماعي؛ عنف" وإعادة تأهيل المجتمع ومن الطبيعي أن يكون وقت ومدة زمنية معينة وبعدها إما أن تكتمل مهمتها أي أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة أو تنتهي

1 – عميرة محمد أيوب، مليكة رتيبة ، مرجع سابق ذكره، ص 10 .

2 – بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق ذكره ، ص 39 .

شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام وهناك أيضا مظاهر أخرى تحصل فقدان النظام السياسي شرعيته ومنها التغيير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع ومن هنا يصبح المجتمع اقل التسامح وتفاعل مع النظام ومؤسساته في التصدي لموجات الغضب ومشكلات الشرعية وتختلف من حيث طبيعة النظام الديمقراطي شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح له حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أداءهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم.

وتتعلق تلك الأسباب بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية عندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية، وكفاءة فإنه يفقد شرعيته وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده.[1]

الفرع الثاني: العوامل والأسباب الخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي

إن الدولة التي لا تمتلك عناصر القوة المعاصرة وتحسن استغلالها ستصبح عرضة لأي تأثير على وحدتها الوطنية بل على سلطتها السياسية ومن بين العوامل المهمة المعاصرة في العالم نذكر منها ما يلي:

أ. القوة العسكرية والقتالية.

1 – منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والحقوق والعلوم الإنسانية في جامعات الجزائر، عوامل وآليات التحول الديمقراطي، متحصل عليه من موقع eodz.justgoo.com

ب. الثروة وامتلاك مصادر الطاقة والموارد الأولية اللازمة لنمو الصناعة سواء كانت في المجال المدني أو العسكري.

ج. المعرفة سواء كانت معرفة علمية أو تقنية أو ثقافية.

وإذا تلاحمت كل هذه العناصر وتم استغلالها على أحسن وجه فلا تكون الدولة معرضة لأي تأثيرات خارجية[1].

ويرى الكثير أن العوامل الخارجية دور كبير في إحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية و من بين هذه العوامل كذلك نذكر ما يلي:

أولا: دور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية

يمكن الاشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوى الناجمة، أي النظر إلى الدول التي تقرض دول أخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي حيث أعطى ذلك للدول نفوذ هائلة في الدول الأخرى وتتحكم في السياسة الدولية وفي اتجاه الدول نحو الديمقراطية وتلعب الدول والمنظمات المانحة على النظم الغير ديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويلها تجاه الديمقراطية حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول لمانحة على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات

1 – ياسر البسيوني محمد مصطفى، "الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل التغيرات العالمية الجديدة"، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ط1، سنة 2013 ، ص 146 .

وكذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي.

ثانيا: النظام الدولي بعد الحرب الباردة

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي وأن هذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث[1].

بما فيها العالم العربي وبالتالي فإن تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لعملية التحول الديمقراطي له صيغة اختيارية تتوقف على مصالحها الذاتية في مناطق التحول فالقوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تدعم النظم الشمولية الحليفة لها في بعض الدول منها العربية لأن هذه النظم الشمولية تخدم مصالحها ولا تخضع للرقابة والمسائلة من جهة أخرى نجد الدول الغربية إذا ساندت الديمقراطية في الدولة العربية تساندها بحذر وخوفا من بروز التيار الإسلامي[2].

ثالثا: العدوى أو الانتشار

يقصد بأثر العدوى والتقليد أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى الشاكلة والدول مثل الإنسان عادة ما يسعى إلى غيره من

1 – بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق ذكره ، ص 42 ،43.

2 – علي خليفة الكواري وآخرون، "مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية" ، بيروت : دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، ص 244

الناجحين فيفي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية، فالتقليد يشبه إلى حد ما يشبه كرة الثلج التي تتزايد حجمها كلما تدحرجت ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990، بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألمانيا ومن العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشابكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم وسهولة الإتصال بها من جانب قوى المعرضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان مما يتيح فرصة الرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث[1].

رابعا – عولمة قضايا حقوق الإنسان

تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمصالحة بأداء مقتضياتها من حقوق ووجبات، ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك من خلال التجارة، الأمر الذي دفع المواطنين للمقارنة بين أوضاعهم وأوضاع الآخرين في الدول الديمقراطية من حيث الفرق ذلك في الحرية والمساواة والحق في التعبير والتنظيم والكرامة الإنسانية.

خامسا: أحداث 11 سبتمبر 2001

هذه الأحداث أصبحت مصدرا هاما للضغوط الدولية التي تتعرض لها وبصفة خاصة الدول العربية للقيام بالإصلاح السياسي ولقد فسرت الولايات المتحدة الأمريكية

1 – عطاء الله سمية، "دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج "الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية قسم الأنظمة السياسية المقارنة و الحكومة، 2013 -2012 ، ص 25.

أسباب هذه الأحداث ناتج عن غياب الديمقراطية بدول العربية الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف والإرهاب في المجتمعات العربية[1].

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي

ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للإحاطة بالنظام غير ديمقراطي، ومع صعوبة البالغة في تبيان كل حال من حالات التحول الديمقراطي منفرد، وبوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة وهنا يمكن التميز بين ثلاثة مسارات هي التحول: التحول من الأعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب.

أ – المسار الأول: التحول من الأعلى

ويتضمن هذا التحول تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول والذي يعني أن قادة النظام السلطوي والشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظاما غير ديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي.

ويمكن التميز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي ومن ثم يمكن التميز بين مسارين:

- ✓ الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.

1– أحمد مبارك، "القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية"، سوريا: مركز المحروسة، ط1، 2011 ، ص 31 .

✓ الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

ب – المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض

يحدث التحول الديمقراطي عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في صنع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل ومن بين أهمية العوامل التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى التفاوض مع القوى المعارضة، التردي الاقتصادي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة[1]، وبالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في حوار فقد تتمثل في افتقادها القوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل [2].

ج – المسار الثالث: التحول من خلال الشعب

ونعني بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافعة للوضع القائم؛ فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية بحيث تعدد النماذج التي شهدت اضطرابات

1 – محمد العفاني، "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي"، دراسة حالة الجزائر بين 1989 –2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولة تخصص سياسات مقارنة ، 2012–2013 ص 102 .

2 – نفس المرجع، ص 103 .

سبقت عملية التغير السياسي منها مالي والجزائر، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة تحضى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس جوزيف إسترادا على التنازل على السلطة بسبب التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقة الرئيس قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان أو شارك مع قيادته في ارتكابها[1].

المطلب الرابع: المقاربات والمداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من المقاربات حاولت تفسير أسباب التحول الديمقراطي في العالم الثالث نذكر منها:

أولا – المقاربة السيسولوجية: وهي تدرس البناء الطبقي الاجتماعي للمجتمعات وتضع هذه المقاربة : النظرية البنيوية ونظرية النخبة.

أ/ النظرية البنيوية: إن هذا المدخل يقوم على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات النخب ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

1 – أحمد منصور، مرجع سبق ذكره ، ص50 .

كما ترى هذه النظرية من أن التغيير السياسي والتحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى بناء الطبقي للمجتمع بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة التقليدي للمجتمع اجتماعيا وسياسيا لتعويضه ببناء جديد، حيث يرى "فرانسيس فوكوياما" أن الأنظمة الدكتاتورية تحمل في طايتها بذور فنائها فسياسة التنمية التي تنتجها الدولة (تسريع التنمية) تخلف طبقة وسطى تستفيد من نتائجها ثقافيا وإقتصاديا لتضغط فيما بعد التفاعل السياسي القديم فتغيره ليتوافق مع طموحها[1].

إذن فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة اقتصادية اجتماعية سياسية تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة فإن تغيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

ب/ نظرية النخبة: تنطلق هذه في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة مؤمنة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم؛ تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها وتوجيه الدولة نحو وجهتها، هادمة بذلك البناء السياسي القديم.

1 – محمد العفاني، مرجع سبق ذكره. ص 96.

ثانيا: المقاربة السيكولوجية

تركز هذه المقاربة على الجانب النفسي في تفسير التغير السياسي والتحول الديمقراطي بحيث تضم هذه المقاربة تفسيرين:

أ – **نظرية الإحباط:** تنطلق هذه النظرية من الافتراض التالي: يحدث التغير السياسي نتيجة للإحباط، أي عندما لا تتوافق تصورات الفرد والجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك[1].

ب – سيكولوجية الجماهير: ينطلق هذا لتفسير من افتراض أساسي هو أن لكل شعب سيكولوجيته الخاصة التي تتطور بنيويا متأثرة بالتحولات البيئية التاريخية التي عاشها؛ لتخلق لديه نمط من السلوك الاجتماعي والسياسي يميزه عن باقي الشعوب الأخرى.

طبق للمحلل النفساني **رايخ ويلهم** في كتابة سيكولوجية الجماهير بهذا النموذج على صعود النازية في ألمانيا 1932[2]، كما طبقه مالك بن نبي في تفسير ظاهرة الاستعمار عن طريق ما أصطلح عليه بـــقابلية الاستعمار فالخوف وعدم الثقة في جهاز الدولة هي التي أرست دعائم الديمقراطية.

ثالثا – المقاربة الايكولوجية الجغرافية: يرى أنصار هذا التغير ان المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي، حيث يضم اتجاهين:

1- محمد العفاني، مرجع سبق ذكره، ص97.

2- برهان غليون وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص52.

أ/- **الاتجاه الجيوبوليتيكي:** وينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للاستقرار السياسي الداخلي، حيث يلهي العامل الخارجي الاهتمام بالمشاكل الداخلية وهذا ما يغير سعي الأنظمة الدكتاتورية لخلق توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية والنزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر؛ عكس الدول التي تقع في مناطق جغرافية أمنة[1].

ب/- الاتجاه الإيكولوجي: يرى أنصار هذا الاتجاه التفسيري أن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأداء، الأمر الذي لا يخلق فيها ثقافة الخضوع الأبوي كابرز عائق للديمقراطية، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار، فالدول النهرية هي الدول المطرية مثل الجزائر غير أن هذا الاتجاه عجز عن تفسير الشمولية في المغرب وتونس رغم تقاسمها مع الجزائر لنفس المناخ[2].

رابعا: المقاربة الاقتصادية

ينطلق أنصار هذا الاتجاه أن طبيعة الإقتصاد الذي يعتمد على الربيع النفطي هو السبب الأساسي في دفع التحول السياسي، حيث تخضع كل الدول التي تعتمد على هذا البناء الاقتصادي للمعادلة التالية:

1- برهان غليون أخرون، مرجع سابق ذكره ، ص 86.

2- المرجع نفسه، ص 87.

كلما زاد سعر النفط كلما كان هنالك استقرار سياسي والعكس صحيح [1].

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه،تلك الثقافة التي طورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي إكتسبها عبر ميراثه التاريخي الحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الإجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وإنتماءاته المختلفة، والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع...وهي تختلف من جيل لآخر حتى لو كان شعبان ينتهجان نفس الأساليب الحياتية وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الإهتمامات والولاءات.

المطلب الأول: الجذور الفكرية والتاريخية للثقافية السياسية

مرت دراسة الثقافة السياسية بتطورات فكرية وتاريخية، فضلا عن تطورات حديثة؛ ولهذا سيتم دراسة ذلك بشكل مختصر.

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الانتروبولوجين أمثال **روث بندكت ROTH BENDKT**، و**مارجريت ميد MARGARET MEAD** حول الطابع القومي[2].

وأن ظهور الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية وتركيز اكاديمي ولكن بدون هيكل نظري مشترك أو شائع ثم تراجعت دراسة الثقافة السياسية إلى المرتبة الثانية

1- محمد العفاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

2- محمد خداوي، "الانتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، دفاتر سياسة القانون ،عدد 07، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ،الجزائر –جوان 2007 ص 45 .

حين ظهرت دراسات الخيار العقلانيRATIONALCHOICE ونظرية الخيار الجماهيري **PUBLIC CHOICE** وادعت هذه النظريات الناخبين باعتبار أن المصلحة الشخصية والجماعة والوطنية قصيرة الأمد، ولقد نظروا إلى الثقافة السياسية بأنها أما تجربة خلفية أو أنها معطاة أي لها تأثير قليل في الفعل اتجاه قوة صنع السياسة؛ ولقد ظهرت العديد من الدراسات بوجود علاقة بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية، وأن الثقافة السياسية حسب قابريال ألموند وسدني فيربا منحصرة فقط لدراسة الحكومات الديمقراطية[1].

ويرجع ظهور الثقافة إلى سنة 1956 لما استخدمه المفكر الأمريكي قابريال لألموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي ويعتبر التداول المكثف لمفهوم الثقافة السياسية CULTURE POLITIQUE، في اطار الأبحاث الخاصة بمجال علم السياسة المقارن خاصة الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين المرموقين أمثال ألموند وفربا وغيرهم حول ثقافة المجتمعية السائدة وعلاقتها بالتنمية السياسية Devloppment Politique خلال عقدي والستينات وسبعينات كشرط أساسي ولقد ظهر هذا المفهوم في فرنسا بشكل متأخر نسبيا من خلال بغض الأبحاث التي اهتمت بالأنظمة السياسية التي تأسست ضمن مناطق النفوذ الفرانكفوني وهي أعمال ركزت بالحصول على أسس ثقافية للدولة.

1- رعد حافظ سالم ، الثقافة السياسية، الاردن : زمزم ناشرون وموزعون .ط 1،2012،ص41 .

ولقد شكلت الماركسية التحدي الأخر للثقافة السياسية والتنشئة الإجتماعية السياسية ولقد طبقت الماركسية في المناطق النامية سياسيا والثقافات السياسية الخاضعة والرعوية بحيث مرت دراسة الثقافة العامة السياسية بتطورات مهمة نتيجة ما أظهرته عدد عن الدراسات بوجود صلة بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية ولقد تقوى نهج الثقافة السياسية في عدة مساهمات المتمثلة بالدراسات الغربية الحديثة بحيث استعمل مفهوم الثقافة السياسة في توضيح الانتقال إلى الديمقراطية جديدة وظهورها في الشرق أو وسط أوربا[1].

المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الثقافة السياسية

إن الحديث عن الثقافة السياسية بمثابة رسم صورة كاملة عن ثقافة وقيم الشعب داخل أي مجتمع ومدى ترابطه وتوحده من تفككه ومدى ولائه وإنتمائه للنظام القائم؛ ومدى صحة القيم والمعتقدات التي يتبنها الأفراد داخل المجتمع والتي لها أثرها المباشر وبشكل كبير على استقرار النظام السياسي داخل الدولة ما بين الولاء للدولة والنخبة السياسية الحاكمة أو الولاء للأحزاب أو المؤسسات السياسية داخل المجتمع الواحد. ودور النخب السياسية وأثرها في الثقافة السياسية وفي استقرار النظام.

تعرف الثقافة السياسية على أنها منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة السياسية في المجتمع، فالثقافة السياسية على هذا النحو من المفهوم تعد في الواقع

1 – رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص 46.

جزءا من الثقافة العامة، ويمكن وصفه بأنه ذلك الجزء الذي يعني بظاهرة السلطة السياسية وتدل الثقافة السياسية على تطور معرفي ومستوى تتضمن القيم الجماعات المشاركة في مؤسسات المجتمع والدولة[1].

إن الثقافة السياسية تتضمن القيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين الموافق والحكومة، وأنها تنتقل من جيل لآخر عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الأفراد بتافعلهم مع الأصدقاء والمعلمين والقادة السياسيين فالثقافة السياسية التي يحصل عليها الفرد تصبح جزء من سيكولوجية ويترجمها إلى السلوك حياتي وكثيرا ما يصبح المجتمع الواحد إطار الثقافات السياسية وهي التقليدية والفردية والأخلاقية وهي الأنواع التي نجدها قائمة في المجتمع الأمريكي[2].

والثقافة بمعناها العام حسب أدوارد تايلور هي ذلك الكل الذي يشمل على المعرفة والعقائد والغنى والأخلاق والقانون وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان[3].

1 – علي الدين هلال ،نفين مسعد، "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 163 .

2 – جميس اندرسون، "صنع السياسات العامة، ترجمة الكبسي"، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3،2007، ص 46.

3 –.طه حميد حسن العنبكي ، "تدرس مادة التنشئة السياسية "، عدد خاص بالذكرى الخمسين تدريس العلوم السياسية في العراق، مجلة بالعلوم الساسية، العدد 38-39، ص 320.

وتأتي من بين هذه التعريفات تعريف: **لوسيانباي lusien paye** الذي عرف الثقافة السياسية بأنها إنتاج التاريخ المشترك للنظام السياسي وتاريخ الحياة الأفراد الذين يقررون عمل النظام السياسي. وهذه تغذي بالأحداث العامة والخبرات الفردية الخاصة[1].

ويرى كذلك **ويلش** أن الاتجاه المعاصر لقياس الثقافة السياسية يهتم بمدى استجاب الأفراد للثقافة السياسية وعلاقتهم بالنظام السياسي.

ويعرف من جهة أخرى كل من الموند وفيربا **Almond verba** على أنها مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسة الأفراد في سياق وعلاقتهم بنظمهم السياسية ويهمش كل من **ميشيل تومسون** و زملاءه خبرات الطفولة في تشكيل التوجهات السياسي مقابل التركيز على خبرات الراشدي في هذا المجال .[2]

بحيث أن كل ثقافة تتخذ من مجال السياسي فضاء معرفيا تهتم بإتجاه ومسائلة الكبرى وتتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محددات

❖ **محدد عاطفي:** ويتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين في القادة والمؤسسات

❖ **محدد تقيمي:** ويتمثل في مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.

1 – عبد الله أحمد العوالمة ، و خالد أحمد شنيكات ، درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية و أبعادها ، دراسات العلوم السياسية و الاجتماعية ، مجلد 39 ، عدد 2 ، 2012 ، ص 327 .

2 – سمير خطاب ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

❖ **محدد معرفي:** ويتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي كما يرتبط مفهوم الثقافة السياسية بالفلسفة الاشتراكية التي تؤكد على تلقين المبادئ والقيم السياسية في مراحل مبكرة من عمر الفرد[1].

وتعرف الثقافة السياسية بأنها مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو الشؤون السياسية وحكم الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، تعني كذلك المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم، وإن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية.

ينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه ولذلك إن الثقافة السياسية للمجتمع جزءا من الثقافة العامة[2].

وأما بالنسبة للثقافة العربية السياسية تتميز بالبدائية "الولاء للقومية العشائرية والقبلية والطائفية" التي تحول دون الشعور بالمواطنة المشتركة بسبب التسامح في النقص التقليدي الليبرالي للتعددية والاختلاف وبسبب الذهنية التآمرية وكذلك بسبب أنماط التحكم الفردي وا لاذعان[3].

---

1 – قارح سماح، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعي، العدد الثاني والثالث، جامعة خيضر بسكرة، جانفي – جوان 2008، ص 06.

2 – علي رضا الحسين البهشتي، "الأسس السياسية في المجتمعات التعددية" ، بيروت : دار الهدى لطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، 2006 ، ص181.

3- وسيم حرب و آخرون ، المرجع سبق ذكره ، ص 202 .

وتعتبر الثقافة على أنها المتغير الأساسي لأي عملية ديمقراطية إقليمية بسبب تأثر المواقف الثقافية بالإطار السياسي القائم أي أن الإذعان، العربي للحكم الفردي يمكنه أن يكون ببساطة ردا عقلانيا على القمع الفردي[1].

المطلب الثالث: مكونات الثقافة السياسية

تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة الاهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه، وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد، ويمكن الحديث عن مجموعة من العناصر، ومكونات الثقافة السياسية، سواء تلك التي تتبناها الدولة أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى الأفراد المجتمع ومن تلك المكونات:

أ/ **المرجعية:** وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر تاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويبرر المواقف والممارسات ويكسب النظام الشرعية، وغالبا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا من مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تحدث الانقسامات وعندما يحدث الاختلاف التي بين عناصر النظام وبقاءه واستقراره.

1 – وسيم حرب و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 203 .

ب/ التوجه نحو العمل العام: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل الإعلاء من شان الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه حو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضياه ومن أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الايجابية في التعامل مع قضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة[1].

ج/ التوجه نحو النظام السياسي: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به عن ضروريات الإحساس بالموطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام والمعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة السياسية في العملية السياسية، ووظائف المؤسسات السياسية كما تفترض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في النظام مثل: السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي[2].

د/ الإحساس بالهوية: يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية ذلك أن الشعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فمثلا عن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب في العمليات

1 – منذر السيد احمد الحلولي ، "الثقافة السياسية و أثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني" ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في دراسات الشرق الوسط ، الدراسات الهيكلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قيم التاريخ ، جامعة الزهر ،2009 ، ص 34 .

2 – المرجع نفسه، ص 35.

السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية وتقبل قرارات السياسة والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة .

أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي:

يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه فالحكم قوائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها فالخوف من السلطة وضعف الميل إلى المشاركة وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في البلدان كثيرة في تحديد شكل النظام الحكم، بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية وتعتبر الثقافة السياسية بدرجة كبيرة إرثا تاريخا وبالإمكان تقصي عناصرها بالعودة إلى الماضي وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة وأن يساهم طواعية في نهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، فقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة على سواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع[1] .

1 – منتديات تونيزيا سات، "مفهوم الثقافة السياسية" ، تم التحصل عليه من موقع : www.tunisiasat.com تاريخ الاطلاع عليه 2015/02/25 . 00:27

المبحث الرابع:مضامين الثقافة السياسية

الثقافة السياسية لأي مجتمع هي الأساس في بناء المجتمع وفي توحيده وتمسكه لأنها مستمدة من قيمه وتقاليده والتي بدورها تحافظ على مفهوم وقيم المواطنة.

المطلب الأول: عناصر الثقافة السياسية

لقد حدد الدكتور **كمال المنوفي** مضمون الثقافة السياسية وأبعادها في ثنائيات متعارضة على النحو التالي:

1- الحرية والإكراه: بمعنى أن الثقافة السياسية الديمقراطية مبنية على الإقناع و حرية الاختيار وبالتالي يصبح لدى الفرد الإحساس بأن المشاركة السياسية تؤدي إلى التأثير في الأحداث أي أنه ذو قيمة في المجتمع أما الثقافة النقيضة "النظم السلطوية" تتبنى الخوف والرهبة وطاعة السلطة تتكون بدافع الإكراه .

2- الشك والثقة: أن عنصر الشك والثقة واحد من عناصر الثقافة السياسية وكلما زادت الثقة بالسلطة لأي مجتمع زاد إمكانية التعاون معها والعكس صحيح ولابد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر العملية السياسية.

3- المساواة والتدرج: إن الثقافة السياسية قد تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع أو على التفرقة التحكمية بينهم ثم معرفة مدى أثر على درجة المشاركة السياسية للأفراد[1].

4- الولاء المحلي والولاء القومي: لما كان الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي، فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد

1 – منتديات طموحنا ،بحث حول مفهوم الثقافة السياسية ،تم الحصول عليه من موقع : www.tmohna.net/vb/ تاريخ الطلاع 2015/03/15 00:27 .

بولائهم نحو الدولة ككل والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفردها نحو القبلية أو الأسرة أو جماعة اللغوية أو المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والمشاكل القومية، إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

5- الخنوع والمقاومة: أي الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع السلطة سواء عبر المقاومة العنيفة أو السلمية أم القبول والإذلال المطلق للفرد بالسلطة رغم ما يتعرض له من استغلال وعنف من جانب السلطة.

6- الدينية والعلمانية: و يعني هنا بها علاقة الدين بالسلوك السياسي للفرد، ويرتبط ذلك بقضيتين، الأولى طبيعة الدين نفسه والمجالات التي ينظمها فالدين الإسلامي ينظم كافة نواحي الحياة بما فيها السياسية مثلا، والثانية كيف يفهم الفرد الدين ومدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينه[1].

ولما كانت الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمع تحتوي على ذات الخصائص، تؤثر وتتأثر بها وخاصة ما يتعلق بالحياة السياسية بين الحاكم والمحكوم وقد حدد عناصرها بالآتي:

أ/ القيم: وهي صفات وتصورات وأحكام يؤمن أو يعتقد بها الأفراد وتكون بمثابة معايير يأخذ الأفراد قراراتهم في ضوئها فيما يتصل بالحياة السياسية مثل الحرية والمساواة

[1] - منتديات طموحنا، مرجع سبق ذكره.

وتتمثل إطار مرجعيا للحكم على الأشياء وتحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم تجاه النشاط السياسي وتحتل موقعها متقدما في تشكيل شخصية الفرد وتكوينه الثقافي مقارنة بالاتجاهات التي تشكل في مجموعها قيما وهي نتاج البيئة والمعتقدات والتجربة.

ب/ المعرفة السياسية: وهي ما يوجد لدى الفرد من معارف أو أراء سياسية بخصوص القضايا والمؤسسات والقيادات السياسية يكون قد شكلها بحكم التجربة وتنشئة أو النظام التعليمي وغير ذلك من مصادر.

ج/ الاتجاهات: يشير الاتجاه إلى تنظيم عدد من الاستعدادات بموضوع معين غالبا ما ترتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات وكذلك يرتبط بحالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي ولهذا تجد عددها كبيرا مقارنة بالقيم التي يقل عددها وتكون ذات تأثير توجهي أو حركي على استجابة الفرد لجميع المواقف التي تستشير هذه الاستجابة[1].

المطلب الثاني: مصادر الثقافة السياسية

يمر الإنسان في مختلف مراحل حياته بالعديد من المؤسسات المختلفة يكتسب من خلالها العديد من السلوكيات و القيم التي تؤثر على سلوكه السياسي وتتجمع لديه خبرات سياسية من خلال احتكاكه مع رجال الحركات السياسية من ناحية ومن تعرضه لوسائل الاتصال السياسي من ناحية أخرى وبذلك تتعدد مصادر الثقافة السياسية التي هي بمثابة

1 – عبد الله أحمد العومله وخالد شنيكات، مرجع سبق ذكره، ص 32

مؤسسات التنشئة السياسية لدى الفرد وتتمايز في أدوارها ووظائفها تبعا لموقعها ودورها في داخل المجتمع كما يلي[1]:

أ- الأسرة: تعتبر الأسرة من أهم أدوات التنشئة السياسية وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد وهي التي تقوم بإشباع حاجته البيولوجية وما يرتبط بها من حاجات سيكولوجية واجتماعية خلال مراحل التي تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع، بحيث أن الأسرة هي النواة الأولى والمصدر الأول من مصادر الثقافة السياسية التي يتلقها أبنائهم.

ب/ المدرسة: بحيث تقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية عن طريق:

1/ التثقيف السياسي: ويتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة مثل التربية الوطنية والتاريخ، وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه ويرمي تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.

2/ طبيعة النظام المدرسي: فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم.

1 – وسام محمد حصيل صقر ، "الثقافة السياسية و انعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشاب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009 " دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة " أطروحة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية ، عمادة الدراسات العليا ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2010 ، ص38

3/ الأحزاب السياسية: تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومعتقدات معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب حيث تقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات ما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ماتملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف وغيرها ينظمها الحزب من اجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة.

ج/ وسائل الإعلام: حيث تقوم وسائل الإعلام بتدعيم الثقافة السياسية بكافة قيمها حسب الجهة المشرفة على تلك الوسائل، فيستخدم الإعلام الرسمي في عمليات الدعاية والتوجيه لسياسة الدولة، أما الإعلام الحر فيركز على قيم سياسية تتمثل في مقاومة التسلط والدفاع عن حقوق الإنسان المقهور اجتماعيا، وسياسيا ووطنيا في ضمان استقلاليته[1].

إن جميع هذه مصادر لها دور في تكوين وترسيخ الثقافة السياسية، إلا أنها لو خرجت عن مسارها الصحيح فسيكون لها أثر سلبي وبشكل واضح وملموس في تشويه الثقافة السياسية، فالأسرة تلعب دورا كبيرا وايجابي في تكوين الثقافة السياسية لأفرادها؛ ولكن إذا ما كانت هذه الأسرة تعتمد على مصادر حزبية أو ثقافة خارجية أو إيديولوجية

[1] - وسام محمد حصيل صقر، مرجع سبق ذكره، ص 41.

عالمية فسيكون دورها سلبيا في نشر الثقافة السياسية لأفرادها، كذلك المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية القائمة على أساس حزبي أو التي مرهونة للتمويل المالي والمؤسسات الدينية إن سيطرت وتحكمت بها الأحزاب فسيكون الأثر الناجم عن الثقافة التي ستنشرها هذه المصادر سلبي وسينعكس وبشكل مباشر على توجهات الأفراد اتجاه النظام القائم والعملية السياسية ودورهم فيها[1].

المطلب الثالث: أنماط الثقافة السياسية

لقد كان أول من قسم الثقافة السياسية إلى أنماط هما **ألموند وفيريا** فلقد ميز بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية هي:

الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية (رعوية):

هي الثقافة القائمة على الولاءات و الإنتماءات التقليدية الضيقة (القرابة والمنطقة الجغرافية والدين، وتتصف الثقافة بأنها محلية وضعية الأفق محدودة وتسمى أحيانا بالأقلية، وهي تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والدين القبلية وبين كبير القوم وصانعي القرار[2].

1 – منتديات طموحنا، مرجع سبق ذكره .

2– محمد زاهي بشير المغيربي. "قراءات في السياسة المقاربة قضايا منهجية ومداخل نظرية بنغازي:منشورات جامعة قازيونس،ط1،ط2 ،1998،1994،ص225.

وإن دور الفرد في الثقافة السياسية الضيقة هو تلقي مخرجات النظام السياسي لأنه لا يعرف أي بدائل أخرى وأن كان يعرفها فهو عاجزا وغير راغب وعلى هذا تكون المبادرة ذاتها عن النخبة الحاكمة[1].

جدول رقم 1 يوضح نوع الثقافة السياسية.

	النظام كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوي	0	0	0	0
خاضع	1	0	1	0
مشارك	1	1	1	1

*** المصدر: رعد حافظ سالم، مرجع سبق ذكره، ص 71.**

أي أن الفرد في ثقافة السياسية الرعوية لا يدرك أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير في النظام السياسي.

ثانيا: الثقافة السياسية الخاضعة

وهي الثقافة التي تشدد على خضوع المواطنين للحكومة فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العطلة السياسية وفي الحياة العامة وإنما فقط خاضعا أو تابعا للحكومة[2]؛ وتسود هذه الثقافة في مجتمعات متقدمة نسبيا ذات أنظمة سياسية مركزية وتسلطية كالأنظمة الشيوعية فهي تتميز بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه؛

1- علي الدين هلال ،نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص164.

2- عبد العالي عبد القادر (أستاذ محاضرة) "النضم السياسية المقارنة "، د مولاي طاهر كلية الحقوق والعلوم السياسة و العلاقات الدولية . جامعة سعيدة 2007-2008ص78.

وبعدم مشاركة المراقبين في عملية مع القرار السياسي والتأثير الحياة العامة بل يقبلون ممارسة السلطة وأساليب تطبيقها لقراراتها بخضوع وطاعة، ففي هذا النوع يستقل المجال السياسي عن العائبة والقبلية والدين والطائفة فهناك فصل واضح في هذه المجالات؛ وتتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد بناء على درجة قيام هذا النظام على توفير حاجاتهم الضرورية[1].

ثالثا: ثقافة المشاركة

إن المواطنون في الثقافة المشاركة لهم فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسة والنظام السياسي وإن للفرد دور في تغير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم على سبيل المثال عن طريق الانتخابات والمظاهرات وعن طريق الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، ولهذا فإن موقف الفرد في هذا النوع من الثقافة السياسية؛ موقف إيجابي أي أن الفرد جزء من الحصيلة السياسية يؤثر فيها ويتأثر وبها لذلك يجب إصلاح البناء السياسي وإنجاح عملياته التي تؤدي إلى رسم السياسات العامة، بالإيجاب أو بالرفض حسب صحة أي منها في مجال المحددة وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية في العالم[2] .

بحيث أكد **ألموند وفيربا** أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي ففي حين أن الثقافة الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير مركزي وأن ثقافة الخضوع

1- رعد حافظ سالم، مرجع سبق ذكره ،ص75.

2- مولوزايد الطيب، "علم الإجتماع السياسي"، بنغازي ليبيا: منشورات جامعة ،السابع من أبريل2007،ص75.

السياسي لها علاقة بالبناء السياسي التسلطي المركزي أما بالنسبة لثقافة المشاركة فهي ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية حيث أن عملية المشاركة السياسية تعد عنصر جد هام في أيطار الديمقراطية وكذلك أنها عنصر من عناصر المواطنة وأن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي عامل مهم من عوامل الاستقرار للنظام واستقراره إلا أن التماثل بشكل تام لا يمكن أن يكون بصورة كلية يرتبط ذلك بالتجانس داخل الثقافة السياسة الواحدة وذلك غير موجودة من الناحية الواقعية وأن الثقافة متجددة تأخذ من القديم والحديث[1].

المبحث الخامس: خصائص الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي والمشاركة السياسية

أن الثقافة السياسية تؤثر على ضرورة الديمقراطية وقابلتها لتطبيق فأنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل منها التجربة التاريخية والتغير المؤسساتي والمشاركة السياسية و التغيرات العريضة في البنية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: خصائص الثقافة السياسية

إن إشكالية لم تعد شيئا مستقلا عند مكونات المجتمع باعتبار أن القيم السياسية تجعل التغير يسير من خلال تمكين الأفراد في استيعاب العلم وإتقانه وتجنب الظلم العامل حاليا على الصعيد العالم في هذا المجال[2]، بحيث أن الخصائص الثقافة السياسية العربية فإنها

1- مولود زايد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

2- ثناء فؤاد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص351.

تثمثل مخزونا هائلا يتكون من قيم الشجاعة والتواضع والتسامح والحرية وأن المجتمع العربي تواصل تاريخيا مع الحضارة العربية الإسلامية ثم انقلع التواصل أثناء المرحلة الاستعمارية وأهم ما يخص هذه الثقافة موقفها من قضايا الانتماء والهوية وقضية المشاركة السياسية وقضية علاقة الدين بالقومية ويمكننا إبداء الملاحظات التالية[1]:

تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وهي تتأثر بالرأي العام لأنه إذا أتسم تجاه قضية محدودة بالثبات لفترة طويلة نسبيا يمكن لقيمة أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تشمل عليها الثقافة السياسية.

الثقافة السياسية غير منهجية ويعتبر التراث الشعبي من ابرز عناصرها التكونية وهي تشمل على مجموعة من القيم يتعامل بعضها ويتناقص بعضها الأخر وتأتي نتيجة مجموعة كبيرة من المتغيرات.

تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع كما تقدم، لكنها بدورها تتضمن عديدا من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن؛ والثقافة السياسية للشاب تختلف عن نظريتها للشيوخ والثقافة السياسية صفوة من مثيلتها للجماهير والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو وتعد الدراسة التي قام بها ألموند فيربا حول الثقافة المدنية من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة

1- علي الدين هلال ،نيفين مسعد،مرجع سابق ذكره ،ص126.

بالتحليل من الناحية النظرية حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محاكاة وهي:

- ✓ النظام السياسي بصفة عامة.
- ✓ النشاط السياسي للموطنين مثل الترشيح والانتخابات.
- ✓ النشاط الحكومي.
- ✓ تنظيم شوؤن الأفراد ورعاية مصالحهم[1].

وتكمن أهمية ووظيفة الثقافة السياسية باعتبار المزود الرئيسي والفعلي للأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج و ترشيد السلوك السياسي المؤثر من خلال أنها تقدم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد وتكمن أهميتها كذلك في التأثير على عمليات نشر الوعي السياسي وعلى توسيع المشاركة وإرساء قواعد القيم والوجهات نظرا جديدة لدى جمهور وتعزيز نوعية الحياة السياسية والاقتصادية حيث يرى البعض الكتاب أن العوامل مثل الرضا والتسامح والقبول والتغير تؤدي إلى التنمية الاقتصادية وإلى ديمقراطية مستقرة بحيث كلما كان هناك تجانس ثقافي وتوافق وتوحد في الثقافة السياسية كلما كان دورها

1- علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق ذكره، ص125.

أكثر مرونة في تحقيق الهدف منها ومما يساعد وبشكل كبير على الاشتراك داخل النظام السياسي وأن تعدد في الثقافات يشكل عدم استقرار في النظام السياسي[1].

المطلب الثاني: الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

إهتم البعض برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي من خلال مدخل الثقافة السياسية باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط والاستبداد، وبالقابل فإن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب بل لها متطلبات وأبعادها الثقافية التي تتمثل فيها إصطلاح على تسمية بثقافة الديمقراطية. بحيث تأثر الثقافة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية، فإنها بدورها تِثر في كل ذلك حيث أنها تعزز إستمرار أوضاع معينة وتساندها، أو تدفع في إتجاه التغير .

كما أن الثقافة في أي بلد لا تتميز بالثبات المطلق، ولكنها تتعرض للتغيير سواء بالحذف أو بالإضافة في عناصرها وهذا التغير قد يكون مباشرا معتمدا إذغ احذ بشكل برامج هدفها تشكيل العقلية على النحو معين وقد يكون غير مباشر إذا حدث في ركاب تحولات إجتماعية إقتصادية أو سياسية.

1-حسين علوان البيج، الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 21، العدد236، تشرين الأول أكتوبر1989، ص100.

بحيث أن الثقافة السياسية للمجتمع لا تنفي إمكان وجود ثقافات سياسية ترتبط بتعدد التكوينات الاجتماعية وتتنوع ظروف النشاط الاقتصادي واختلاف مكان الإقامة وغيرها[1].

وإن التحول الديمقراطي ينتج عن زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الدولة، ويحتاج المجتمع ناجح وحديث. وبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحيانا في البلدان ذات المجتمعات التعددية مخاطر الانقسام والنزاعات الأهلية وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية والعائلية والعشائرية والدينية أي الانتماءات الأدنى من الانتماءات للدولة ولا شك أن شيوع تلك الانتماءات يقلص احتمالات التطور الديمقراطي لأنها ترتبط بثقافة ديمقراطية تقوم على التعصب والانطلاق.

وكذلك فعملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية تستلزم توافر مجموعة من المؤشرات ينبغي تفعيلها لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية.

ومن بين تلك المؤشرات وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، هو بالأساس تركيبة مؤسساتية ترمى بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الفرد والجماعة بين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ذلك أن عكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية، وبالتالي

1 – محمد أحمد مقداد، "أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربيومرتكزاته"، الأردن، دراسة حالة، المجلد 13، ع07، المنارة ، 2007، ص 108

النظام الاجتماعي ككل فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة... إلخ، يتطلب بالمقابل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها وان خوض في أي حديث فدور الثقافة في تشجيع أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي باستخدام مقاييس ثقافية مثل التسامح، بحيث تطور الثقافة السياسية الديمقراطية، التي تسلم بقواعد اللعبة الديمقراطية ونتائجها[1].

المطلب الثالث: الثقافة السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية

لقد ارتبط مفهوم المشاركة في أذهان كثيرين بالسياسة وساعد على ذلك شيوع تعبير المشاركة السياسية، وعند ما نقول المشاركة الشعبية يسود اعتقاد في أن المقصود بها هو مشاركة الشعب في أمور السياسية والحكم دون غيرها، فالنشاط السياسي هو احد إشكال المشاركة ولكنه ليس الشكل الوحيد لها، وان ارتفاع معدلات المشاركة في هذا النوع من الأنشطة يكون مؤشرا على ازدياد هذه المعدلات في مجالات أخرى اجتماعية وتنموية وتعليمية وبيئية وغيرها، غير أن هذا لا يعني أن المشاركة في السياسة هي أصل، وأن ما عداها من أشكال هي فروع وليس هناك ما يثبت افتراضا شائعا مؤداها، أن توسيع نطاق المشاركة في السياسة هو المفتاح لأشكال أخرى من المشاركة في مجالات متنوعة[2].

ولقد شرعت الدول في الوطن العربي عقب استغلالها في عمليات تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتضمن التنمية في بعدها السياسي، وتطوير المؤسسات السياسية والمقياس الأهم على مدى شرعيتها، ومؤشرا هاما يعكس الثقافة السياسية الساندة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية بالإضافة إلى كونها عنصر أساسيا في قضية التنمية

1 – أحمد الحلولي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 – عبيد سعود المطيري، العولمة وآثرها على الثقافة السياسية لدى خلية جامعة الكويت"، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 24.

الشاملة للمجتمعات من منطلق أن أهداف التنمية هي توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

ولقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، ولا سيما في مجال العولمة الاقتصادية ونمو شبكة الاتصالات التي عمت الديمقراطية وترتب على كل ما سبق وجود أزمة مشاركة سياسية فعلية ظهرت ملامحها الأساسية في استنكار وجود المعارضة بمختلف أطيافها وتعثر التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط وترتبط فكرة تعزيز المشاركة السياسية في مجتمعاتنا العربية بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية والتي تتسم بغلبة الثقافة السياسية المشاركة والتي يتميز فيها المواطنون، بدرجة عالية من الوعي، من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم والمشاركة في صنع القرار[1].

وإنها تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية وهذا يعني ارتباط المشاركة بالثقافة السياسية، بحيث أن المشاركة تبرز من خلال الجهود الشعبية التي تتصل بالعمليات اختيار القيادة السياسية ووضع السياسات والخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات العامة وإذا كانت المشاركة السياسية تتضمن الثقافة من وجهة نظرا لعلم السياسة بمعناها الواسع تتصل بإعطاء الحق الدستوري لكافة أفراد الشعب[2].

1 – مندر سيد أحمد الحلولي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2 محمد خداوي، مرجع يبق ذكره، ص 46.

خلاصة وإستنتاجات الفصل الأول

من خلال عرض الاطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية نستنتج ما يلي:

✓أن جوهر الديمقراطية هو المساواة والنظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية وهي التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.

✓يقوم التحول الديمقراطي باعتبار عملية انتقال أو تحول من نظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية على مبادئ وأسس أهمها التعددية السياسية والحرية ونزاهة ودورية الانتخابات؛ وضمان تداول سلمي على السلطة ووجود مؤسسات سياسية فعالة.

✓وعملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي ثم المرحلة الانتقالية وصولا إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي.

✓إن الثقافة السياسية تكون من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح لكل منهم تحديد موقعه في المجال السياسي وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية أو الغير واعية التي ترشد في سلوكه: سلوك كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناحب أو مكلف بدفع ضريبة الخ.

✓إن الثقافة السياسية تشكل الوعاء الذي يمكن ان يحافظ على الديمقراطية ويضبط حركتها ويساهم في تطويرها وثقافة الديمقراطية تقوم على التكامل والتلاقي والتسامح والاعتراف بالأخر.

الفصل الثاني
الإطار التطبيقي لعملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية في الجزائر من (1989 2012)

تمهيد:

إنه لا يمكن إنكار أن التحول الديمقراطي مليء بالثغرات والمشاكل، فهي تتعدد وتتكاثر وتزيد تفاقماً كلما أمضينا في طريق التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، ولا نكاد نستريح من عناء متاعب هذا التحول إلى بزيد من التصميم على المواجهة والبحث عن الحلول لهذه المشاكل التي تصادفنا، لذلك فإن الحديث اليوم عن الديمقراطية كمفتاح لحل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنه كذلك من العوامل وأسباب التراخي والبطىء في التقدم نحو البناء الديمقراطي في الجزائر هو تلك العوامل الثقافية المعيقة، وتوفر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع نفسه ثقافة تقبل بالتنوع والاختلاف في الرأي وتضع تطور هذا الاختلاف إلى النزاع وتصادم بين أطراف اللعبة السياسية، ومنه تطرقنا في هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي أنماط وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر، أما المبحث الثاني تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وبالنسبة للمبحث الثالث الثقافة السياسية الجزائرية أما بالنسبة للمبحث الأخير فهو عوائق الثقافة لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر من الفترة الممتدة من (1989 2012).

منذ بداية الأزمة والنظام السياسي الجزائري يبحث عن شرعية سياسة تبرر ممارسة في الداخل وتقنع شركائه الإقليمين والدوليين في الخارج والحريصين على رؤيـــة نظـــام سياسي مستقر ومتعاون يتوقف وقيم المنظومة الغربية المهيمنة ويحظى بالقبول الشـــعبي؛ صمام الأمان لبناء الديمقراطية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

لتعريف بصورة أكثر تفصيلا على طبيعة النظام السياسي الجزائري لا بد من معرفة أهم عناصرها هذا النظام.

إن طبيعة النظام السياسي لا ينبغي وجود قطعيات ظرفية، وتغيرات في توجهات و مضامين السياسات العامة متبعة في فترات محددة.

أولا: الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني): إن النهج الذي أخذ به حزب جبهة التحريـــر الوطني هو إحتكار جميع أوجه النشاط السياسي حتى صدور دستور 1989، لأن الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي[1]. وإن جبهة التحرير الوطني هـــو الحزب الواحد من الاستقلال إلى عام 1989 في هذه الفترة كانت الدولة أثناءها دولتهـــا والمجال السياسي من دون منازع وبعد خروجه من رتبة الطلائعية والفردانية إلى رتبـــة الشراكة والمنافسة في سنوات التحول الأولى (1989-1991)، كانت في وضع لا يحسد

1- خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ط2، 2003، 2008، ص 129.

عليه بعد خروج الكثير من كوادرها التي أنشأت أحزاباً خاصة، وتركزت عليها هجمات الجميع وبخاصة الإسلاميين باعتبارها المسؤولة عما آلت إليه أوضاع البلاد، وفي تلك الفترة سجلت جبهة التحرير انكماش تجسيد في النتائج الانتخابية المحلية الهزيلة في جوان 1990، فإنها فازت 487 من 1541 بلدية 149 من 48 ولاية، وفي الدور الأول من انتخابات 1991 التشريعية نالت 16 من 430 مقعداً في المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية، وكاد الوضع يتفاقم أكثر لولا إيقاف المسار الانتخابي الذي أنقدها وحولها إلى حزب كبقية الأحزاب، لكن هذه المرة حزب خارج السلطة ومعارض لها انقذها وحولها الى جبهة التحرير الوطني بشاركة مع الأحزاب المعارضة[1].

وفي التوقيع على ميثاق العقد الوطني في روما 1994 لتتحول إلى حزب معارض للسلطة ومؤيد عموماً لأطروحات الإسلاميين، وفي نوفمبر 1995، قاطعت جبهة التحرير الانتخابات الرئاسية اعتقاداً بأن النظام لن يفوز بها وبعد ذلك دبرت لجنتها انقلابا على أمينها العام في جانفي 1996 وسميت هذه العملية بالإنقلاب العلمي داخل جبهة التحرير التي راح ضحيتها عبد الحميد مهري، وكانت مهمته التقارب مع النظام والعودة إلى أحضانه عن طريق المشاركة السياسية والانتخابية ثم الانتخابات التشريعية في جوان 1997، ولقد واصلت الجبهة سعيها للعودة الى السلطة في 1999، ودعم عبد العزيز

1- ناجي عبد النور، "تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 133.

بوتفليقة وفوزه كان قادته علي بن فليس مدير الحملة الانتخابية لبوتفليقة ابـــر مستشـــاريه رئيس الحكومة في 2000، وفي الانتخابات التشريعية نهاية 2002 كانت الشروط متوفرة ليسترد الحزب سابقة عهده، وفي عام 2003- 2004 كـــان هنـــاك مؤيـــدين الـــرئيس ومساندين الأمين العام بن فليس الذي انقلب على رئيسه و أعادة فوز بوتفليقة.[1]

ثانيا المؤسسة العسكرية: يرى البعض أن الجيش الذي يحكم الدولة وقاد النظام السياسي الجزائري منذ اللحظات الأولى للاستقلال، غير أن طبيعة هذا الحكم وطريقة تقنين نفـــوذ المؤسسات العسكرية إختلف من مرحلة لأخرى، وأن قيادة الجيش الجزائري، هـــو أنهـــا كانت بداية التسعينات وعقب إقرار دستور 1989 الذي يعد الإطار القانوني والتأسيســـي لمسار **التحول الديمقراطي** عبر قيادة المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسار الإصـــلاحات السياسية، إن الجيش الوطني يحي هذه المرحلة من التطور السياسي الإرادة التـــي عبـــر عنها المواطنون في 23 فيفري 1989، وجسدت استعدادها لمتطلبات المرحلـــة المقبلـــة بصدور تعليمة رئيس أركان الجيش رقم 89/51، أ/ج.و.ش بتاريخ 1989/04/04 التي أشارت إلى الإلتزامات الجديدة لمؤسسة الجيش التي تفرض حياد أفرادهـــا إزاء العمـــل السياسي، لكن الواضح أن هذا الحياد لم يصمد عند أول امتحان حقيقـــي، حيـــث عـــادت مؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشـــأن السياســـي يتوقـــف المســـار الإنتخابي في جانفي 1992 وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أفريل 2004[2].

1- عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2- نور الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية": دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي2003، ص 279.

ثالثاً: الرئاسة: يلاحظ من الفترات الدستورية التي شهدها النظام السياسي الجزائـــري أن الوظيفة التنفيذية المنوطة برئيس الجمهورية يمكن عدها أقوى مؤسسة في النظام السياسي القائم، فهي ممثلة في شخصية، ولقد كان وضع البلاد من بين المهام الرئيسية التي كلـــف بها المجلس الوطني التأسيسي الذي تم إنتخابه بعد الاستقلال مباشرة، فقد صـــادق علـــى مشروع دستور 1963، والذي وافق عليه الشعب بالإستفتاء في 08 سبتمبر 1963 ثم من بعده عدد نصوص دستورية أبرزها تلك التـــي صـــدرت فـــي ســـنوات 1976 و1989 و1996.

إضافة إلى التعديلات المختلفة التي عرفها دستور 1976 و1996 استهلكت الجزائر أربع نصوص دستورية كاملة بعد مرور نصف قرن على استقلالها وهي شـــيء مثيـــر للإنتباه لذا قورن بتجارب الدول الديمقراطية التي تعرف استقراراً دستورياً بغض النظـــر عن التعديلات الجزئية التي تطرأ على دساتيرها من حين لاخر كمـــا هـــو الحـــال فـــي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وها هي الجزائر تستعد مجدداً لوضع دستور جديد سيرى النور في 2013 يزاد له هذه المرة أن يكون دستوراً دائماً.

لتسليط الضوء على مختلف الإصلاحات الدستورية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على دستور 1996 منذ توليه الرئاسة الجمهورية 1999 في رحلة بحـــث عـــن دستور دائم للبلاد، بحيث سوف نتطرق إلى التعديلات الدستورية فيما بعد بالتفصيل[1].

[1] – الطيب بلعيز رئيس مجلس دستوري "المجلس الدستوري " مجلة نصف سنوية متخصصة، العدد 01، 2003، ص 76.

المطلب الثاني: مراحل عملية التحويل الديمقراطي في الجزائر

بدأت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بإنهيار النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي أو أخذ قرار بالتحول ثم في حالة حدوث عوائق.

تأتي مرحلة الترسيخ الديمقراطي وأخير مرحلة النضج وهي أعلى مراحل التحـــول الديمقرطي، عقد مرت الجزائر بثلاث مراحل للتحول الديمقراطي وهي كالآتي:

أولا: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989:

تم إجراء أو لانتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية في يونيـــو عـــام 1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلـــغ 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات والتزمت المؤسسة العســـكرية الحياد وضبط النفس[1].

ثانيا: مرحلة الارتداء عن التحول الديمقراطي:

في العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابـــات نيابيـــة لتشـــكيل البرلمان، وحاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي مـــن مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير، واحتجت الجبهـــة الإسلامية للإنقاذ ودعت لإضراب عام، في ظل ذلك أصدر **الرئيس بن جديـــد** مرســـوما رئاسيا يعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال 03 ســـنوات، معطيـــا ســـلطات واســـعة

[1]- اسراء أحمد اسماعيل، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر :2007، ص 72.

للمؤسسة العسكرية منها حتى حظر التجمعات، كما تم حل المجالس المحلية و الأحـــزاب السياسية.

ثالثا: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي: لقد كان التوجه العـــام لمختلـــف الشخصيات المترشحة في الإنتخابات الرئاسية لعام 1999 متفق عليه وهو الرغبـــة فـــي توقف العنف المستمر من 06 سنوات وتحقيق إستقرار سياسي وإجتماعي، أما الإختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى أنه بـــدا واضـــحاً أن المؤسســـة العسكرية اختارت **عبد العزيز بوتفليقة** ليكون رئيساً للبلاد[1]. ورغم تواجد 06 مترشحين معه ولكنهم مع بدأ العملية الإنتخابية وبذلك تحولت الإنتخابات التعددية إلى إستفتاء علـــى شخص **بوتفليقة** الذي حصل على حوالي 74% من الأصوات وأصبح رئيساً للجزائـــر[2]. ولقد اتخذ **الرئيس بوتفليقة** عند تسلمه زمام أمور الدولة عدة خطوات لمواجهـــة مشـــكلة العسكرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ التي طالما عانى منها رؤساء السابقين:

تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين[3]، ويكون أكثر إنتقامـــا على التيار الإسلامي للخروج من أزمة الجزائر وأحداث العنف التي خلفت أكثر من مائة ألف قتيل وخسائر مادية تتراوح ما بين 20 و 25 مليار دولار، ولذلك طرح قانون **الوئام المدني** في إستفتاء شعبي في سبتمبر 1999، وذلك لتأمين بشرعية شعبية له، وحظى هذا القانون بموافقة 98% من الشعب، وقامت الجبهة الإسلامية بنزع سلاحها بالكامل في 11

1- رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، المستقبل العربي، عدد 245، 1999، ص 38.
2- اسراء أحمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، 79.
3- نفس المرجع ، ص81.

يناير 2000، وتم إطلاق سراح مؤسسي الجبهة **عباس المدني** و**علي بلحاج**، وكان هـذا مؤشر على ثقة الحكومة بنفسها .

كما تم إدخال تعديلات على قانون الإنتخابات الرئاسية التالية، مما يضمن نزاهتها، وذلـك بإنشاء لجنة سياسية لمراقبة حسن سير الإنتخابات، ودعوة المراقبين الـدوليين لحضـور الإنتخابات والإشراف عليها لتفادي التزوير كما حدث في رئاسيات 1999 حسب ما قاله المرشحون المنسحبون، وبعد إجراء انتخابات 2004 تحصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على 85% دون انسحاب باقي المرشحين[1].

1- اسراء أحمد اسماعيل، نفس المرجع، ص 81.

شكل رقم3: يوضح النظام السياسي بعد استكمال المسار

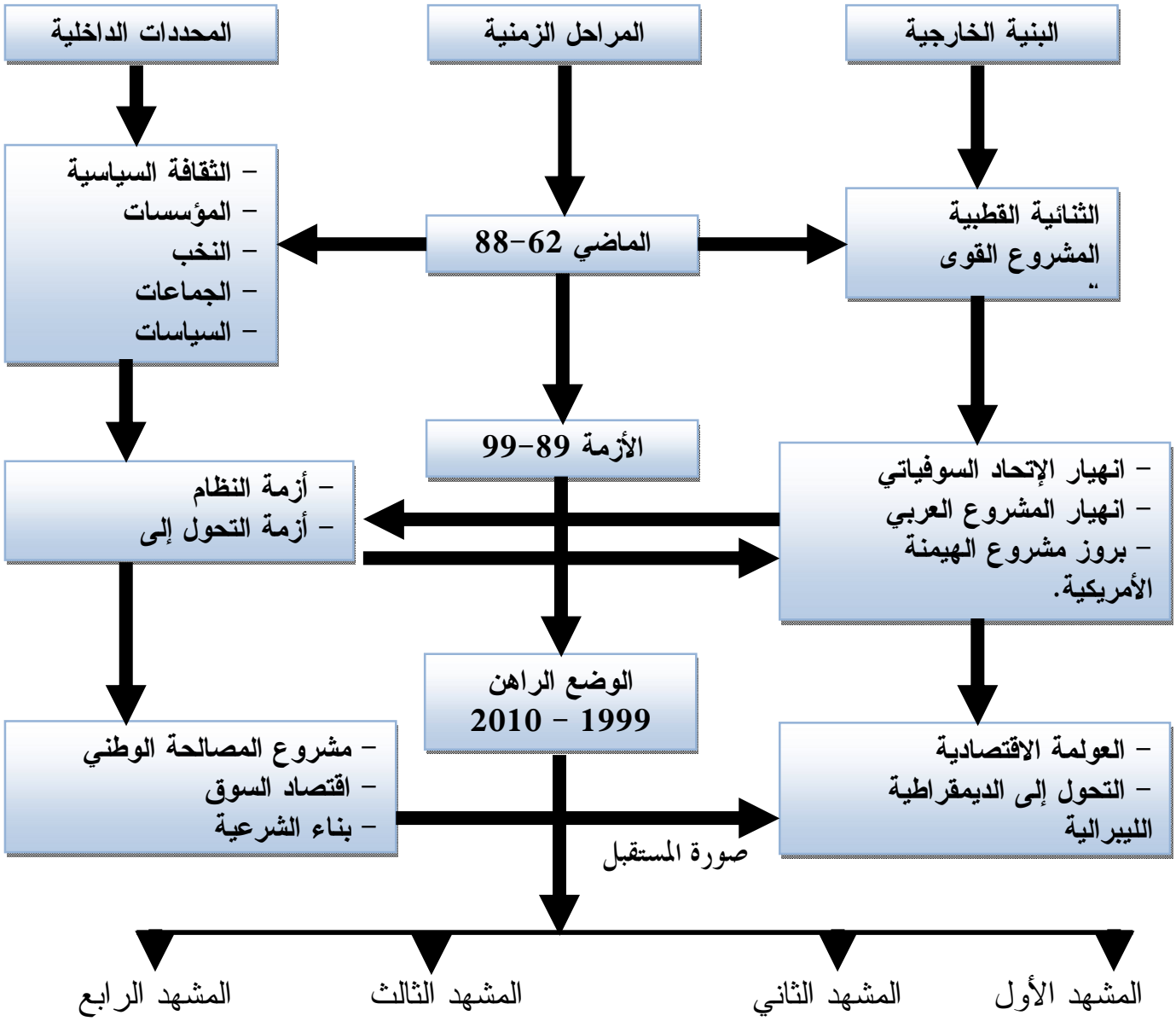

مصدر: علي الدين هلال، نيفين مسعد، "النظم السياسية العربية": قضايا الإستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص 23.

المشهد الأول: نظرية المتغيرات الإقليمية والدولية والتي تضع الكيانات الكبيرة في المقدمة، فإنه من المتوقع أن يخضع النظام السياسي لهذه التأثيرات والتي تفرض عليه

توسيع دائرة المشاركة في القيم من خلال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي وإجبار النخب الحاكمة على فتح الطريق أمام مبدأ التداول على السلطة.

المشهد الثاني: يتمثل في تنامي قوة المجتمع المدني وتمسكه بحقه في حرية التعبير والتجمع وعدم الانصياع للقهر الذي تمارسه السلطة، وظهور رأسمال خاص يدافع على مصالحة ومكتسباته.

المشهد الثالث: يتمثل في استيعاب السلطة الفعلية "للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة وتوظيفها في إطار ما يسمى بديمقراطية الواجهة"، والديمقراطية الإجرائية وقد تقبل بذلك القوى العظمى والإقليمية لتحقيق مصالحها دون أن ترى خصومها من الإسلاميين والقوميين في الحكم.

المشهد الرابع: يتمثل في استمرار حالة الاضطراب والتمزق و الفتن، وذلك من خلال استمرار احتكار النخب الحاكمة والعسكرية للسلطة وتنامي ظاهرة العنف التي قد تغذيها السياسات الأمريكية بالضغط على القوى الاجتماعية المناهضة لها[1].

المطلب الثالث: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي

أولاً: سياسياً: وذلك أثناء إقرار دستور فيفري 1989، دخلت الجزائر مرحلة أخرى، تفرض من الناحية النظرية إقامة القطعية مع نظام الأحادية وقواعد الحكم التي عرفتها،

1- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 20.

وفي المقابل إرساء التعددية والحرية والفصل ما بين السلطات وغيرها من المبادئ التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي في المر مع إقامته، ونبغي الإشارة في بادي الأمر إلى أن قرار الانتقال من الأحادية غلى التعددية في الجزائر كان انفرادياً ومستعجلاً بمبادرة من السلطة ولم يكن موضوعا للتدارس والنقاش والتداول بين فعليات المجتمع، وهذا التغيير كان في نظر النخبة الحاكمة المنفذ الوحيد من الأزمات التي تعرض لها نظام الحكم وعلى رأسها تآكل الشرعية. و هذا ما يفسر إلى حد كبير الإنطلاقة المتعثرة للديمقراطية[1].

فبعد أول انتخابات تشريعية تعددية جرى دورها الأول في ديسمبر 1991 أكتسح فيها حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" منافسيه حاصداً أعلى نسبة من الأصوات **24.59%**، وأغلبية مقاعد البرلمان43.73 مقابل 25 مقعد لجبهة القوى الاشتراكية، و16 لجبهة التحرير الوطني[2].

عادت المؤسسة العسكرية إلى وجهة النظام السياسي في 1992 ملغية المسار الإنتخابي بعد إستقالة أو إقالة **الرئيس الشاذلي بن جديد**، ومشكلة هيئة لقيادة الدولة المجلس الأعلى للدولة جمعت كل السلطات الدستورية[3]، مع حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ

1- بوقارة حسن، "التجربة الديمقراطية في الجزائر وإشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية" ،دراسة الملتقى الوطني الأول، بسكرة: فيفري 2007، ص 33، 34.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان نتائج الإنتخابات التشريعية (1991/12/26)، الجريدة الرسمية، الجزائر،الأمانة العامة للحكومة، العدد1 السنة29، الصادرة في 04 يناير 1992، ص 65.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة، الجريدة الرسمية الجزائر، الأمانة العامة للحكومة، العدد3، السنة 29، الصادرة في يناير 1992، ص 83، 82.

وإعتقال قيادتها، وإبتعاد هذه الأخيرة لمبدأ المغالبة بالاعتصام والتظاهر في الشوارع والساحات العامة، تحولت المواجهة بعد ذلك إلى صراع دامي بظهور جناح عسكري للجبهة **الجيش الإسلامي للإنقاذais** قوامه حوالي 27000 مقاتل في تقديرات رسمية سنة 1993، أسفر عن ما يسمى **بالعشرية السوداء** وخلف حصيلة مأسوية من الضحايا مئة ألف (100000) قتيل بين سنتي 1992 و1999 كما أعلن الرئيس بوتفليقة في جوان 1999 ناهيك عن الخسائر لمادية[1].

هذا الإنقلاب العسكري النابع من نزعة محافظة لأصحابه المتخوفين من انعكاسات التعددية إذ طبقت بشكل ديمقراطي سليم، لاسيما على نفوذهم وامتيازاتهم في ظل النظام القائم وما ستخلقه من صراع مستمر مع الإسلاميين بالدرجة الأولى حول شكل الدولة والنظام ومصدر شرعيتها[2]، مما جعل السلطة تواجه وضعاً متأزماً في مختلف الأصعدة، سياسياً نتيجة تغيب الشرعية الدستورية والشعبية واقتصاديا بفعل الديون الخانقة وترجع الإيرادات، زيادة على المأزق الأمني، مم هدد وجود النظام والدولة على حد سواء، فلجأت المؤسسة العسكرية لتهذيب مظهرها وتحجيم أزمة الشرعية إلى محمد بوضياف ليترأس المجلس الأعلى للدولة، وتحديد أجل السلطة باستكمال عهدة رئيس الجمهورية التي بدأت في ديسمبر 1988 وتنتهي في 1993.

1- إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،بيروت:مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية،2002،ص112.

2- والي خميس حزام ا، مرجع سبق ذكره، ص 148.

وتم إغتيال بوضياف في يونيو 1992 و خلفه علي كافي مما يمثل إستمرار في الإعتماد على المشروعية التاريخية في مواجهة جبهة الإنقاذ تواصل إستخدام الأساليب القمعية ولقد توترت العلاقة وتعمق الخلاف بين زروال والمؤسسة العسكرية بسبب مساعيه وتخلص من هيمنتها استناداً إلى القاعدة الشعبية والدستورية، وإصرار الجيش على أن يدير تفاوض الهدنة مع قادة الإنقاذ بألا يسجل أي تقدم في الملف الأمني أو صعيد السلم المدني في الرصيد الشخصي للرئيس، فيكسبه شعبية وهامش للمناورة إزاء العسكريين، مما عجز باستقالته في سبتمبر 1998 قبل انتهاء العهدة الرئاسية لتجري بعد ذلك انتخابات مبكرة في أفيل 1999، فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وقد كانت هناك صعوبات تواجهه مع رئيس حكومته وزعيم حزب جبهة التحرير الوطني "علي بن فليس"، الذي نافسه في الانتخابات 2004 رفضا تزكية الحزب بوتفليقة، والمدعو من قبل قائد الأركان محمد العماري وجماعته بعد تأزم علاقته بالرئيس أثر تأخره في دعم وزير الدفاع السابق "خالد نزار" الذي تعرض لتحقيق قضائي في باريس بعد إفادات العسكري **سوايدية** التي حملته مسؤولية أعمال قمعية خلال الأزمة إلى جانب ذلك الضغوط من طرف معسكر عادوا للعمل[1].

ثانياً: اقتصادياً: لقد أدت الصدمة البترولية سنة 1989إلى انخفاض حاد في الأسعار التي تفاقم المشاكل الاقتصادية بصور متسارعة نتيجة تراجع المواد المالية، ودخول الاقتصاد

1- هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 141.

الجزائري في حالة ركود وأزمة خانقة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث عرفت جل المؤشرات الاقتصادية الكلية انكماشا ملحوظاً في هذه الفترة، بتسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي السنوي (- 1.8 %) في 1988، (- 2.9 %) في 1989، و (-2.2 %) سنة 1993، وعجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 10.9 مليار دينار جزائري في سنة 1988، وتقلص احتياطات الصرف التي لم تكن تكفي سوى لتغطية شهر ونصف من الاستيراد في 1993، وتراجع في قيمة الدينار 5.93 دينار = 1 دولار، في 1988، و 18.13 دينار في 1991 مقابل ارتفاع مستويات التضخم 16.1 % في 1993 و38.5 % سنة 1994 وارتفاع مطرد للمديونية الخارجية[1]، وهذه الوضعية الاقتصادية المتردية انعكست على الظروف الاجتماعية، بحيث تكاثر حركات الاحتجاج من اضطرابات وتوارث شوارع ومواجهات للشباب مع قوى الأمن، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الهجرة السرية رغم انخفاض معدل البطالة بـ 20 % في 2004 وتقلص مستوى الفقر إلى 20 % أيضا في 2005 وهجرة الكفاءات في مختلف المجالات منذ العشرية السوداء، وفي ضوء ما تقدم تواجه الجزائر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما أنها لم تتمكن من إنهاء الاختلال الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد، الاستمرار الارتباط بالريع (97.8%)، حسب الخبير الاقتصادي **محمود مجظية** والتبعية الخارجية للتأمين مختلف

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)، الجزائر: منشورات، مطبعة، حلب ، 1993، ص 98.

الاحتياجات في مقدمتها الغداء، نظرا لضعف الإنتاجية الفلاحية المعتمدة بالأساس على الطبيعة، و الصناعة كذلك 40 مليار دولار كفاتورة إستيراد في 2008[1].

و أعاد حكم الرئيس بوتفليقة بعث قواعد النظام المتوارثة عن الأحادية،، لتكشف حقيقة التحول السياسي الذي عرفته البلاد خصوصاً مع إنعراج المأزق الأمني، إذ أن التغيير الذي وقع لم يتجاوز في الغالب حدود النصوص المكتبية والإجراءات الشكلية على غرار التعددية والإنتخابات، فكان بمثابة تحديث للنظام التسلطي وما يعبر إلى إنتقال هجين أو ديمقراطية موجهة GUIDED DEMOCRAcY حسب العربي صديقي، فما وقع مجرد تحول ديمقراطي ويبقى الغطاء في الجزائر أداة رئيسية لأعمال هذه القاعدة التي تتعامل بها السلطة مع معارضيها، كفضيحة **عبد المؤمن خليفة** رجل الأعمال الذي صعد بسرعة البرق لينشئ إمبراطورية للمال متمثلة في بنوك تجارية وحتى شركة طيران.

ومن أهم الشواهد على الفساد تفشي ظاهرة اختلاس البنوك العمومية ومن أكبر الفضائح المالية أيضا في عام 2009 باختلاس 3200 مليار سنتيم ولهذا يبقى على الجزائر أن تخوض تحديات كبيرة في سبيل تحقيق الديمقراطية[2].

---

[1] – بوربي زكارياء، النخبة السياسية و اشكالية الانتقال الديمقراطي(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع الرشادة و الديمقراطية،جامعة منتوري قسنطينة،ص 166 .

2- المرجع نفسه ،ص 166.

المبحث الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

لا يمكن إنكار أن التحول الديمقراطي مليء بالعثرات والمشاكل فهي تتعدد وتتكاثر وتزيد تفاقماً كلما أمضينا في طريق التحول نحو الديمقراطية، ونكاد نستريح من عناء متاعب هذا التحول إلا بمزيد من التصميم على المواجهة والبحث عن الحلول لهذه المشاكل التي تصادفنا دوماُ ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقييم مساهمة الانتخابات في أطياف المصداقية على مؤسسات منتخبة خلال 1989-2012 والإصلاحات السياسية والمصالحة الوطنية، وأخيراً أزمة المشاركة السياسية.

المطلب الأول: تقييم عملية الإنتخابات في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)

تبنت الجزائر التعددية السياسية منذ دستور 1989 وكفل هذا الأخير المواطنين حرية الإختيار عن طريق التصويت السري في انتخابات نزيهة على مستوى المحلي أو الوطني وقد نظمت السلطة الجزائرية أول إنتخابات تشريعية جزائرية عام 1991، وأفرزت بفوز الجهة الإسلامية الإنقاذ بالمرتبة الأولى وهذا ما رفضه الجيش الجزائري الذي دخل وألغى المسار الانتخابي وتزمن ذلك مع تقديم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته وحله للمجلس الشعبي الوطني، وهذا ما جعل البلاد تدخل في فراغ مؤسسي دستوري دام من 1992 إلى غاية 1995[1]، وهذا الأخير مثل تاريخ عودة الجزائر إلى مسار شرعية النظام من خلال تنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية تلتها بعد ذلك تنظيم انتخابات تشريعية

1- بوربي زكارياء، المرجع السابق، ص 166.

في عام 1997، وقد واصلت السلطة جهودها من أجل بناء شرعية دستورية للنظام وإضفاء المشروعية على ممارستها،وقد تمثلت هذه لجهود من خلال انتخابات 1999 الرئاسية والتشريعية ثم قانون المصالحة االوطنية،و ما تلاها من مواعيد انتخابية رئاسية وتشريعية إلى 2012 وسيتم تقييم هذا المطلب إلى العناصر التالية: السعي لبناء الشرعية، الانتقال إلى الشرعية .

الفرع الأول: السعي لبناء الشرعية:

نظرا لفشل سياسة الحوار التي إنتهجها مجلس الدولة في إيجاد حل الأزمة الجزائرية والخروج من المرحلة الانتقالية والعودة إلى مسار الشرعية، ثم اختيار الدخول في الانتخابات الرئاسية المسبقة ثم تعديل دستور 1989 ثم إجراء انتخابات تشريعية عام 1997.[1]

أولا: الانتخابات الرئاسية 1995: بعد فشل سياسات الحوار المنطلقة منذ السداسي الأول لسنة 1991 بين رئاسة الدولة والطبقة السياسية إنتهج الرئيس اليامين زروال توجها جديد أعلنه في خطابه في 1994/10/31 أن الحوار هذه المرة سيكون مع الشعب مباشرة في إشارة إلى الإنتخابات، وعلى الأحزاب السياسية أن تستعد لذلك[2]، لقد سبق إجراء هذه الإنتخابات الرئاسية مجموعة من الإجراءات القانونية والسياسية والإدارية والأمنية

1-عمار عباس، "الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر"، مجلة المجلس الدستوري، عدد 2، 2013، ص 270.

2- حفض عائشة، "الانتخابات في الجزائر بين المطلب الشعبي ورغبة السلطة 1990-2002"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات ادارية وسياسية، جامعة باتنة، 2001، 2002، ص 46.

لإنجاحها، وأهم الإجراءات إنشاء لجنة حكومية في جانفي 1995 تقوم بتحضير للإنتخابات الرئاسية وتعديل القانون 89-13 بإشتراط 75 ألف توقيع بالنسبة للمترشح في 25 ولاية على الأقل، وقد تم تحديد 16 نوفمبر 1995 موعداً لتنظيم الإنتخابات الرئاسية التعددية المسبقة، حيث شارك في هذه الإنتخابات أربع مرشحين هم نور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري، اليامين زروال مترشح حر، ومحفوظ نحناح عن حركة مجتمع السلم، وسعيد سعدي عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وما يمكن ملاحظته على برامج جميع المرشحين تركيزهم على ضرورة حل الأزمة التي تمر بها البلاد حتى اختلفوا في الحلول المقترحة لحلها[1].

جرت الإنتخابات في الموعد المحدد لها وأسفرت نتائجها عن نسبة مشاركة قدرت بـ 67.71% وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لظروف البلاد أنذاك، مثلت رسالة واضحة من الجماهير تؤكد إرادتها في تحقيق السلم والإستقرار وإسترجاع وتيرة التنمية الوطنية.

كما أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز المترشح اليامين زروال بالمرتبة الأولى ب 61.29 % وفاز بالمرتبة الثانية محفوظ نحناح ب 25% وحل في المرتبة الثالثة الدكتور سعيد سعد والذي حصل على 9.29% وأخيراً السيد نورالدين بوكروح الذي حصل على نسبة 4%.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الجريدة الرسمية،العدد42 الصادرة بتاريخ23 نوفمبر 1995،ص3.

ثانيا: الانتخابات التشريعية 1997:

فوز اليامين زروال في الانتخابات الرئاسية لعم 1995 أكسبته الشرعية الفعلية وخولته القيام بالعديد من التعديلات الدستورية والقانونية بهدف استكمال مؤسسات الدولة على أساس إنتخابات ديمقراطية.

تجسدت في ثاني إنتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الحياة السياسية الملاحظة أنها جرت في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ومأزمة[1].

عرفت هذه الإنتخابات مشاركة حزبية قوية قدرت بـ 39 حزباً بالاضافة إلى قوائم الأحرار، ومن أهم الأحزاب المشاركة جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية حزب التجديد الجزائري، وقدرت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بـ 65.6% وفاز بالمرتبة الأولى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 156 مقعداً، وجاء في المراتب التالية الأربعة كما يلي:

حركة مجتمع السلم 69 مقعد، ثم حزب جبهة التحرير الوطني 61 مقعد، ثم حركة النهضة ب 34 مقعد، ثم القوى الإشتراكية بـ 19 مقعد[2].

1- مرزود حسين،ا لاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989 2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع تنظيم سياسي و اداري،جامعة الجزائر،ص269.

2- العمار منعم، "الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية الخلفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 72.

لقد دلت نتائج هذه الإنتخابات على قبول السلطة للتعايش مع ما تسميه بالاسم المعتدل لقد مثلت هذه الإنتخابات 1997 نموذجاً فاشلا في التعبير عن الرغبة في بناء المؤسسات ذات مصداقية والعودة إلى مسار التحول إلى الديمقراطية وبقيت صورة التلاعب والتحايل على الإدارة الشعبية تلاحق المؤسسات المنبثقة عن هذه العملية السياسية.

الفرع الثاني: الانتقال إلى الشرعية:

تعتبر مرحلة يامين زروال مرحلة البحث عن الشرعية والعودة إلى بناء مؤسسات الدولة، غير أنه تعرض للعديد من الضغوط التي دفعته إلى إتخاذ قرار تقديم استقالته وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بتارخ 1999/04/15 تسمح بالتداول على السلطة وتحقيق شرعية النظام السياسي الجزائري.

أولا: الانتخابات الرئاسية لعام 1999: قدم المجلس الدستوري قائمة تحتوي على 07 مترشحين هم حسين أيت حمد، مولود حمروش، عبد العزيز بوتفليقة، يوسف الخطيب، عبد الله جاب لله، يسفي مقداد، احمد طالب ابراهيمي، وقبل يوم من بداية الاقتراع أصدر المرشحين باستثناء عبد العزيز بوتفليقة بياناً بوجود عملية التزوير في المراكز الانتخابية المخصصة لأفراد الجيش والمكاتب المستقلة في المناطق البعيدة و القنصليات، وطالبوا بإلغاء هذه الانتخابات وتنظيم انتخابات ديمقراطية جديدة، كما دعو الشعب لنزول إلى الشارع والتظاهر واحتجاجاً على عمليات التزوير[1].

[1]– بوقفة عبد الله، "القانون الدستوري تاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية"، الجزائر: دار الهدى، 2008، ص 104.

وبرغم من انسحاب المترشحين الست وبقاء عبد العزيز بوتفليقة فقط، إلا أن عملية الانتخاب أجريت في يوم 1999/04/15[1]، وأسفرت النتائج الانتخابات على نسبة مشاركة قدرت بـ 60.25%، وفاز بالمرتبة الأولى بوتفليقة بنسبة 73.79% من الأصوات، أما المرتبة الثانية فتحصل عليها طالب الابراهيمي بـ، 12.23% كما تحصل آيت أحمد على 3.17% يليه مولود حمروش بـ 3.09% ثم مقداد سيفي بـ 2.24% ، وتحصل يوسف الخطيب على 1.22%.

لقد خضعت الانتخابات الرئاسية 1999 لمراقبة دولية وذلك بحضور مراقبين دوليين 39000 مكتب تصويت، بالإضافة إلى مراقبين تابعين للأحزاب السياسية وكلفت سلطات الجنة الوطنية بتسيير برامج الحملة الانتخابية عبر التلفزيون والإذاعة إضفاء نوع من الشفافية.

ثانياً: الانتخابات التشريعية لعام 2002: وهذا ثالث الانتخابات التشريعية تعددية، بحيث تعرضت هذه الانتخابات إلى مقاطعة من طرف عدة أحزاب منها حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية، بلغت نسبة المشاركة 46.95%، وجاءت نتائج المراتب الأولى على النحو التالي: حزب جبهة التحرير الوطني

[1] - بوقفة عبد الله،، مرجع سبق ذكره، ص 105.

بـــ 199 مقعد، حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـــ 48 مقعد، وحـــزب حركـــة الاح الوطني بـــ 43 مقعد، ثم حركة مجتمع السلم بـــ 38 مقعد[1].

ثالثا: الانتخابات الرئاسية لعام 2004: وهي ثالث الإنتخابات تعددية رئاسية، جاءت في ظل ظروف داخلية وخارجية مميزة فمن الناحية الداخلية تمكن الرئيس بوتفليقة من تحقيق العديد من الانجازات خاصة إجراء استفتاء لوئام الوطني كخطوة نحو تحقيق المصـــالحة الوطنية، بإضافة إلى نجاحه في استمالة قواعد حزب الجبهة الإسلامية للإنقـــاذ[2]، عهنـــا وقف الرئيس بوتفليقة من تحقيق التوافق بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، بحيث شارك في هذه الانتخابات ستة مترشحين، عبد العزيز بوتفليقة، لويزة حنـــون، عبـــد الله جاب الله، سعيد سعدي، علي بن فليس، وأسفرت النتائج على فوز عبد العزيـــز بوتفليقـــة بنسبة 84% من الأصوات، واعتبرت هذا الانتخابات الأكثر نزاهة منذ 1962.

رابعاً: الانتخابات التشريعية لعام 2007: جرت الانتخابـــات التشـــريعية لعـــام 2007 بمشاركة 24 حزباً سياسيا بالإضافة إلى 1229 قائمة مستقلة تتنافس حـــول 389 مقعـــداً وتميزت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بالضعف حيث قدرت بـــــ 35.65% فـــاز

1- مرزودحسين ،مرجع سبق ذكره،ص278.

2- المرجع نفسه،ص279.

بالمرتبة الأولى حزب جبهة التحرير الوطني بـــ 136 مقعد، ثم التجمع الديمقراطي بـــ 61 معد، ثم حركة مجتمع السلم بـــ 52 مقعد[1].

خامسا: الانتخابات الرئاسية لعام 2009: جرت هذه الانتخابات في ظل التعديل الدستوري الأخير في 2008 الذي أقره البرلمان الجزائري والذي خول الرئيس بوتفليقة الترشح لعهدة ثالثة وترشح لهذا الانتخابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ولويزة حنون رئس حزب العمال وموسى تواتي رئس الجبهة الوطنية، فوزي رباحين حزب عهد 54، محمد جهيد يونسي رئيس حركة الإصلاح، وأجريت الإنتخابات في 2009/04/09 وأسفرت على فوز الرئيس بوتفليقة بالمرتبة الأولى وبعهدة ثالثة بنسبة 90.33% ثم تلته لويزة حنون بـــ 4.5% ثم موسى تواتي وبالتالي نجح بوتفليقة في تكوين تحالف بين الأحزاب المختلفة.

سادساً: الانتخابات التشريعية لعام 2012: تنافس في هذه الانتخابات حوالي 44 حزب على 468 مقعد أما نسبة المشاركة فقد بلغت نسبة 43% واستقرت نتائج المراتب الأولى لهذا الانتخابات على فوز جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الأولى بمعدل 220 مقعد يليها حزب التجمع الوطني بـــ 70 مقعد ثم تحالف الجزائر الخضراء والمتكونة من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني بـــ 47 مقعد[2]، وأن نسبة

1- يومية الخبر الصادرة يوم22 ماي 2007،العدد5019،ندوة صحيفة لرئيس المجلس الدستوري بوعلام بسايح ،يوم21 ماي2007حول نتائج الانتخابات التشريعية.

2- شريط أمين "الانتخابات التشريعية الجزائرية"، مجلة البرلمان في العدد 956، 2012، ص 07.

المشاركة في هذه الانتخابات قد كانت مرتفعة جد عما توقعه المحللون السياسيون ويمكن إرجاع ذلك لخطاب الرئيس بوتفليقة في 10 ماي 2012 بولاية سطيف والذي دعى فيه إلى المشاركة في الإنتخابات.

سابعاً: الانتخابات الرئاسية لعام 2014: جرت الإنتخابات الرئاسية الأخيرة في 2014/04/17 التي شارك فيها ستة مترشحين من بينهم عبد العزيز بوتفليقة والذي فاز بنسبة 81.53%.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية لتغير التحول الديمقراطي في الجزائر

من بين أهم الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989:

- ✓ السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور والتي نصت على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم صدور القانون العضوي بها في 1989/07/05.
- ✓ إعطاء ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالشخص.
- ✓ إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحده القيادة السياسية للحزب والدولة، وإلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة ويحدد سياستها. تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى

1- فتيحة بورينة، الجزائر المسار الانتخابي ل 2014"، متحصل عليه من http :/WWW. alriuyadh.com تاريخ الاطلاع 20.04.2015، ص2.6 .

البرلمان.التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط[1].

أما بالنسبة **للإصلاح النظام القضائي** فقلد تبنى دستور 1996 نظام الإزدواجية القضائية القضاء العادي والقضاء الإداري، لتمييز الفترة الأخيرة للبلاد بمتطلبات إجتماعية إقتصادية وسياسية أملت ضرورة إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي تحكم النظام القضائي الجزائري، مما أدى إلى ظهور توجهات جديدة ثم تفعليها بإحداث اللجنة الوطنية للإصلاح العدالة سنة 1993، ومعالجة العديد من النصوص التي لها علاقة بالتنظيم القضائي الجزائري كالقانون الأساسي للقضاء وكذا إلغاء الأمر رقم 65-278 والمتعلق بالتنظيم القضائي في الجزائر وقد نص في المادة 02 على أن: "ان التنظيم القضائي يشمل النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع"[2].

ولقد نصت المادة 158 والتي تنص على إنشاء محكمة عليا أعطيت لها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية عند الخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنيات والجنح التي يرتكبها، أثناء ممارستها السلطة، فهذه المادة تكرس مبدأ المساواة بين المواطنين مهما كانت مراكز مسؤولياتهم[3].

1- عبيد هناء "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 149.

2- مسعود شيهوب، "المبادئ العامة للمنازعات الإدارية"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 178.

3- بوزيد لزهاري، "تعديل 28 نوفمبر وحقوق الانسان"، مجلة إدارة ، ط1، 1997، ص 94، 95.

بالإضافة إلى هذه التعديلات من خلالا دستور 1996 جاء تعديل دستور 2011 الذي قام بإصلاح العديد من المواد التي عرفتهم مختلف الدساتير السابقة وتمثلت هذه الإصلاحات في:

الفرع الأول: إصلاح قانون الإنتخابات (12-01):

من باب الإصلاحات شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساساً العملية الإصلاح السياسي باعتباره القاعدة القانونية التي تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة **السياسية والقانونية، الاجتماعية** لهذه الإصلاحات حيث دخلت عليه بعض التعديلات أهمها: استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية، علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية وتنظر في كل خرق للقوانين والقضايا التي تحيلها إليها ويمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالانتخابات مع اللجنة الوطنية بمراقبة الانتخابات بالإضافة إلى تسيير الحملة الانتخابية وزيادة التمثيل النسوي[1]، إلى 30% وتخفيض الترشح من ثمانية وعشرون سنة 28 إلى خمسة وعشرون سنة.

1- لطيف بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 52.

توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة ويأتي هذا الإصلاح ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة، صادر من نفس قانون 12-01 المؤرخ في 2012/01/12.[1]

الفرع الثاني: قانون الأحزاب السياسية

من خلال توسيع التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجدب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروطها وكيفية إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم لإدراة الوزارة الخارجية بشأن إعتمادها أو رفض الأحزاب السياسية[2].

الفرع الثالث: المصالحة الوطنية

إن الشعب الجزائري وبسبب المأساة التي عاشها خلال ما عرف بالفتنة الكبرى كان يتلهف إلى السلام، وكان يتشبث بكل مبادرة تحمل أمال إنهاء الأزمة، ولعل أبرز الأسباب التي دفعت برئيس الجمهورية إلى عرض قانون الوئام المدني ثم قانون المصالحة الوطنية على الشعب من خلال إستفتاء 1999/09/16، و2005/09/22، هو تعزيز شرعية قرار العفو، وإخراجه من دائرة الجدل السياسي التي قد يثيرها بقايا الإستئصاليين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمة، العدد الأول، بتاريخ 2012/01/14، ص 30-31.

2- كروشي فريدة، "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة، 2013، ص 51.

المتمسكين بخيار التصفية الشاملة ولو على حساب الجزائر دولة وشعباً وقد طرحت فكرة المصالحة الوطنية من طرف القيادة الجديدة على أساس **العفو الوطني** صفحة الماضي؛ دون العودة إلى ما قبل 1992[1]. وقد إعترف رئيس الجمهورية في بعض خطاباته بخطأ إلغاء المسار الإنتخابي، ومن ثم إنصاف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن إنجاز الرئيس إلى قاعدة الدولة على حق ولو خطئت، وقد تباينت الأطراف المحلية حول فترة المصالحة الوطنية من مؤيد إلى معارض.

فبالنسبة لموقف الأحزاب السياسية حول مسعى **الوئام المدني والمصالحة الوطنية** على نقطة محورية مفادها أن المصالحة هي مطلب شعبي، وأن الجهات التي تعترض التوجيهات الإستئصالية وهي لا تمثل أمام قوة صلاحيات الرئيس الدستورية ومن جهتها ترى جبهة صوت الشعب لصالح برنامج المرشح عبد العزيز بوتفليقة القائم أساساً على هذه المسألة، وأكد عضو الهيئة التنفيذية للحزب **سعيد بوحجة:** "أنه لا يوجد من يعترض على المصالحة من حيث المبدأ." ويواصل ليكشف على أن القوى المعارضة للمسعى هي العناصر التي تعودت على جمع الريع على حساب المجتمع الجزائري[2].

وبعد صدور قانون السلم والمصالحة الوطنية، تناقضت مواقف قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فأعلن السيد علي بن الحاج نائب رئيس الحزب المحل في رسالة بعث الى سيد رئيس الجمهورية بوصفه القاضي الأول للبلاد، يرفع من خلالها منع الهيئات التنفيذية

1- عبد الإله بلقيز، "الخطوة الضرورية نحو المصالحة الوطنية"، 2005/09/18، متحصل عليه من الموقع /www.alwatan.com.sa/daily
2- نوار سوكو، "أعداء المصالحة قليلون وهو من دوائر مالية"، الخبر الأسبوعي، العدد 328، من 11 إلى 17 جوان 2005، ص 5.

لمزاولة مناضلي الجبهة الاسلامية لحقوقهم السياسية والمدنية، يقول علي بن الحاج أن تلك الإدارة السياسية الظالمة أصبحت مقننة الغش والمماكرة ...، وأن المادة 26 منه فاقدة الشرعية فهي مصادرة للحريات العامة مصادرة لحق المشاركة السياسية[1].

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

تعتبر المشاركة السياسية تلك الطريقة والوسيلة التي من خلالها يعبر الفرد عن موافقة اتجاه قضية خاصة والتي تعبر عن مصالحها أو مصالح المجتمع ككل، ومن خلالها يشارك في صناعة القرارات السياسية، وللمشاركة أنواع وأشكال عديدة كالتمثيل في المؤسسات السياسيةو الانتخابات.. فهل هذا يتطابق مع حالة الجزائر بعد قرار التعددية؟

دخلت الجزائر منذ 1989 في أزمة المشاركة السياسية والتي لم تعرفها.قبل هذا التاريخ بالشكل الذي آلت إليه، فرغم المشاكل التي واجهتها الجزائر منذ الاستقلال إلا أنها عرفت نوعا من المشاركة نظراً لما لعبه الحزب الحاكم من تجنيد تنشئة وتعبئة سياسية؛ إلا أن لم يستمر بعد إعلان التعددية السياسية، فما هي الأسباب التي كانت وراء هذا العزوف؟

ساهمت في تفشي ظاهرة العزوف عند المشاركة السياسية جملة من العوامل المرتبطة التي أدخلت الجزائر دوامة من المديوينة، حيث أن تدني أسعار البترول في عام

1- محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 235.

1989، وانخفاض قيمة الدينار، جعل الدولة تلجا إلى فرض الضرائب على المـــواطنين؛ إضافة إلى زيادة نسبة السكان، حيث كان معظمهم شباب طمـــوح فـــي مجـــالي التعلـــيم والصحة، أمام عجز الدولة، كان هذا الشباب يشكل وجها معارض للنظام السياسي، وهذا ما عكسته أحدث أكتوبر 1989.

فهذه الأزمة خلقت نوع من عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم بالحد الـــذي أدى إلـــى انطلاق موجة العنف والأزمة الأمنية كشكل من أشكال المزج بين المشـــكل الاجتمـــاعي والسياسي[1].

تشكل الجبهة الإسلامية التي عرفت كيف تسير تلك الفترة وتفوز بـــأول انتخابـــات تعددية عرفتها الجزائر في 1990/06/12 كما فازت بأغلبية المقاعـــد البرلمانيـــة فـــي تشريعات 1991/12/29[2]، الأمر الذي أدى بالسلطة إلى توقيف المسار الإنتخابي يمكـــن تصنيفه في خانة الإعتداء على حرية وحقوق الأفراد والجماعات وخاصة المحسوبين على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ انطلاقا من أن نتائج الانتخابات ما هي الإ خيار مجتمعي؛ وتتضح الأزمة المشاركة السياسية أكثر من خلال نسب المشاركة في الانتخابات وظاهرة العزوف الانتخابي عنها، وبعد الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة الأزمة الأمنيـــة؛ أخذ البحث بالنتائج بداية من تشريعات 1991 للدور الأول أين ســـجلت نســـبة مشـــاركة

1- سمية أوشن، "دور المجتمع الجزائري في بناء الهوياتي": دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخض، 2010/2009، ص 187.

2- سمية أوشن، مرجع سبق ذكره، ص 188.

قدرت بـــ 59% [1]، وهي نسبة تعتبر منخفظة بالنظر إلى المطالب الشعبية بالتغيير، وفي 1997 أين سجلت نسبة 65.60% [2]، وما يميز هذه الانتخابات هو ارتفاع نوعا ما فـــي نسبة المشاركة التي يمكن تغييرها بعوامل ثقافية واجتماعية مرتبطة من الأزمـــة الامنيـــة التي عصفت البلاد، وفي 2007، ظهرت أزمة حقيقية وهي ظاهرة عزوف المـــواطنين عن الانتخابات ففي تشريعات 17 ماي سجلت نسبة المشاركة قدرت بـــ 35.67% وهي نسبة لم تسجل منذ الاستقلال، وشكلت صراعات بين مناضلي وإطارات الأحزاب خاصة الكبيرة، وتراجع حركة الإصلاح الوطني[3].

وهي نسبة تعبر سخط المواطن الجزائري عن الأحزاب السياسية هذا ما يتضح جلياً إذا مت قورنت نسبة التصويت ما بين الانتخابات التشريعية والرئاسي، فكلما كان الحدث انتخابات تشريعية أي خاصة بالأحزاب السياسية كلما كانت نسبة المشاركة منخفضة جدا والعكس يحصل لما يكون الأمر متعلق بالانتخابات الرئاسية وهو تعبير صريح من طرف المواطنين.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق لـــ 30 ديسمبر 1991، يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية، بتاريخ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة التاسعة والعشرون الصادرة بتاريخ السبت 28 جمادى الثانية 1412هـــ، الموافق لـــ 04 يناير 1992، ص 2.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01-97 المؤرخ في 04 صفر 1418هـــ الموافق لـــ 09 جويلية 1997، المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمة ، العدد 4، الصادرة بتاريخ 06 صفر 1418 الموافق لـــ 11 جويلية سنة 1997، ص 04.

3- سمية أوشن، مرجع ساق ذكره، ص 148.

الشكل رقم(4) :يوضح نسبة المشاركة والإمتناع خلال ملف المواعيد الانتخابية خلال الفترة 1991- 2012.

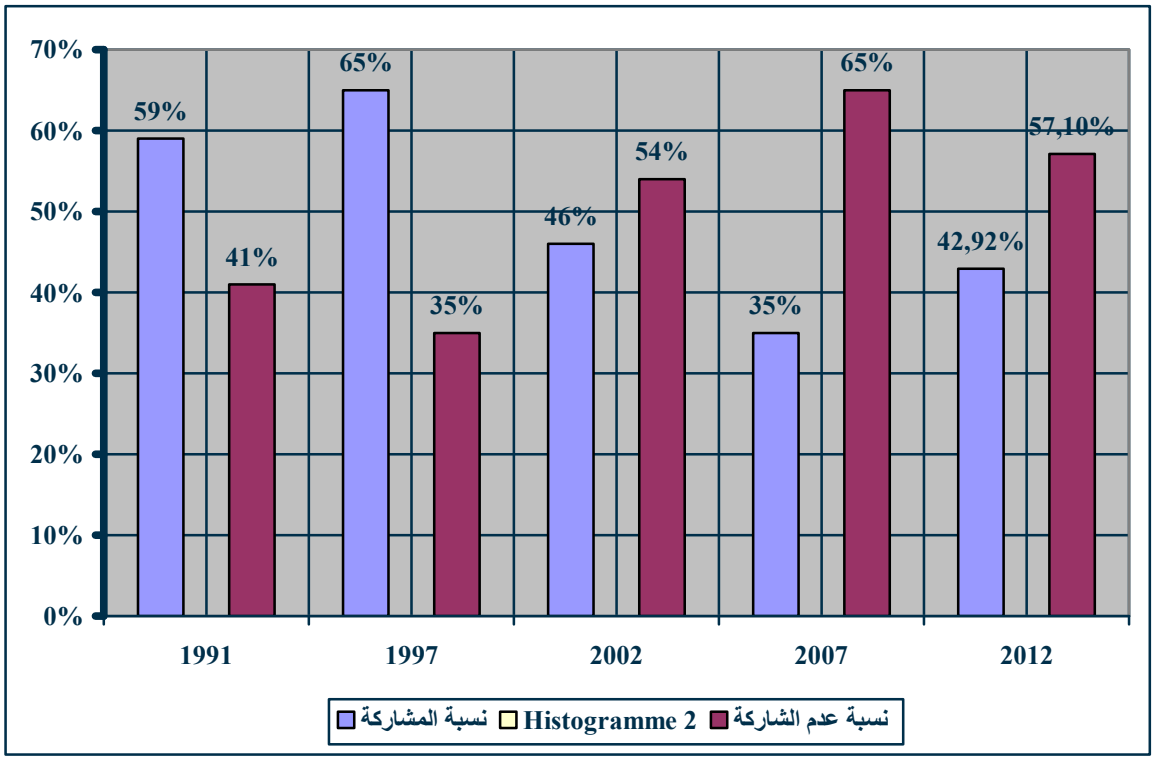

المصدر: جريدة الوطن (elwatan) الصادرة باللغة الفرنسية عدد السبت 2002/05/19.

ومن أهم العوامل التي سببت في تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي، والتي تلعب الأحزاب السياسية دوراً فيها هو طريقة اختيار هذه الأحزاب للمترشحين، بحيث تقوم على عامل تقليدي كالجهوية والعروشية[1]، وهو ما يدفع بالأفراد إلى عدم الثقة في الأحزاب السياسية سواء كتنظيم أو في الأشخاص المتمثلين لها وبالتالي عدم المشاركة السياسية والعزوف عن هذه الإنتخابات.كما يمكن الحديث عن ظاهرة العزوف الإنتخابي من زاوية

1- عبد النور ناجي، "تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديمقراطي"، دراسة تطبيقية، الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 126.

المشاركة عبر الولايات التي تتميز بالتفاوت، فإذا تم التطرق إلى النسب المسجلة عبر ولايات الوسط الجزائري عامة ومنطقة القابل مثلا، فإن الملاحظة الأولى التي يمكن الخروج بها هي النسب المنخفضة في الانتخابات، فلقد سجلت في الانتخابات التشريعية 2012 مثلاً نسبة 19.96% بولاية تيزي وزو، ونسبة 25.13% بولاية بجاية وهما النسبتان الأكثر انخفاظاً من بين النسب المسجلة عبر ولايات الوطن[1].

المبحث الثالث: واقع الثقافة السياسية في الجزائر

إن الثقافة هي بمثابة الشجرة ذات الكينونة الحية، المبدعة التي لا تتوقف بإنتاج الثمار لصحابها، ويبلغ التفاعل ذروته حينما تكون الثقافة هي المجتمع والمجتمع هو الثقافة وتتولد عن ذلك ثقافة سياسية تحقق إنتاج نظام سياسي سوي خاصة في الأنظمة ذات التعددية السياسية والإعلامية مثل الجزائر بعد التجربة الديمقراطية التي أفرزها دستور 1989.

المطلب الأول: الثقافة والسياسة في الجزائر

الفرع الأول: الثقافة في الجزائر

قبل أن تكون الثقافة في الجزائر انعكاسا لعادة أو ترجمة لعمل فكري، كانت ولا تزال قبل كل شيء تعبيراً عن الإنتماء أي الإنتماء إلى حضارة ميزتها العربية والبربرية

1- لونيس فارس، "سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص، السياسات المقارنة، 2012، 2013،ة ص 92.

والإسلامية وهي السمات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية التي حفظتها من محاولات إستعمارية لسحبها كليا من ذاكرة الأمة الجزائرية، وبدأ أثر ذلك بعد إسترجاع الإستقلال حيث كان على الشعب في مداومة متناقضة والأهواء المنقولة من الموروثات؛ وبعد مجيء الديمقراطية والتعددية في عام 1989 قد منح الثقافة إمكانية تحقيق هذه الطموحات بعيداً عن كل وصاية أو محاولات الإمتثال للتوافقات الزائفة لتشجيع الإبداع بجميع أشكاله ضمن إحترام الإختلاف وحرية التعبير. وقد إشتهدت الجزائر منذ إستقلالها في تحقيق ثلاثة أهداف هي: إعادة التراث التاريخي، وتعميم استعمال اللغة العربية؛ وتقوية تعاليم الإسلام والعمل به، ولتجسيد هذه التحولات أنشأ مجلس الوطني للثقافة في أغسطس 1990، وهو جهاز بتأثيره إلى أقصى المناطق الجدلية النائية، وكذلك إلى المناطق الجنوبية والصحراوية من خلال مشروع مكتبة لكل بلدية، وتعزيز برنامج المكتبات المتنقلة، ودعم النشر الوطني مع ما يزيد عن 200 دار نشر، والبدء في إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى، حيث بنهاية عام 2009، تسلم قطاع الثقافة ستة (06) مؤسسات تكوين فنية جديدة، منها 4 لتكوين الموسيقى، بولاية الجلفة، مستغانم، جيجل، و02 للفنون الجميلة لولايتي خنشلة والجلفة، ومن أبرز المشاريع الثقافية الكبرى بالجزائر: مشروع مكتبة عربية **جنوب أمريكية**، مشروع المركز العربي للآثار ومقره المدينة الجديدة بسيدي عبد الله، مشروع قاعة العرض الكبرى بالجزائر[1]، أما المظاهرات العربية الثقافية الكبرى

1- عليا الجباخنجي، "الثقافة الجزائرية: إستعادة معالم الهوية لتجديده"، متحصل عليه من موقع www.bibliouiat.dz

فتتمثل في إستعداد الجزائر لإستقبال حدثين مهمين: الطبعة الثانيـــة لمهرجـــان الثقـــافي الإفريقي، تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011.[1]

ولقد كان الإنتاج المسرحي قبل 1999 لا يتجاوز 10 مسرحيات سنوياً، أما في عام 2007 تم إنتاج ونشر ما يقارب 47 مسرحية، وفي إطار برنامج التنمية 2009-2014 تجري إعادة صياغة الإطار القانوني من خلال مشروع قانون خاص بالإبداع الســـينمائي؛ وإستكمال تأهيل شبكة متحف السينما 17 قاعة وإستعادة حوالي 300 قاعة ظلت مغلقة.

وتتضمن خطة قطاع الثقافة في 2014 ما يلي:

تشجيع تطوير التعليم الموسيقي في الأوساط المدرسية بالتنسيق مع وزارة التربيـــة الوطنية.

تشجيع إنشاء المعاهد البلدية للموسيقى وتحضير تاطيرها.

وتعرف الجزائر بتميز في الموسيقى من حيث الطبوع ومنهـــا الشـــعبي بـــالجزائر العاصمة، والملوف بمنطقة شرق الجزائري، والحوزي والأندلس في منـــاطق الغـــرب؛ وإتساع الإقليم الجزائري أوجد ختلاف في بعض العادات والتقاليد بين عدة جهات، يضـــم أدباء وجامعين وفنانين[2]. وكلف بتصور وإعداد واستخدام سياسة الـــدول علـــى مســـتوى الثقافة في مختلف ميادين التطبيق وفي هذا الإطار يعرض سياسات وإستراتيجيات التطور

1 – "الجوهرة"، مجلة نصف شهرية تختصر بناشطات التظاهرة ، تصدر في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية، متحصل عليه من موقع: www.vitamindedz.com/ar/telmcen/all/rticles/

2– ثقافة جزائرية وكيبيديا، موسوعة حرة متحصل عليها من موقع: en.wikipedia.org/wiki/cultur.of .Algérie

الثقافي ويسعى إلى إدخال المزيد من الديمقراطية في الحياة الثقافية بالبلاد، بالإضافة إلى دراسة التمويل والاستثمار وتنسيق مختلف أعمال الترقية الثقافية مع احترام التوازن بين متطلبات السوق وضرورية تدعيم القطاع، كما يقترح برنامجا لمختلف الأشكال ينطلق من التشجيع على الإبداع ونشر أعمال والفن والفكر إلى إعادة فحص ومراجعة التراث الثقافي الوطني لتوضيح الأشكال الأصلية مرور بضبط مخطط الثقافة الموجهة للطفولة والشباب وكذلك إنعاش الصناعات المرتبطة بنشر الثقافة وتكييف المؤسسات الثقافية بالمعطيات الاجتماعية الجديدة[1].

إن كتابة تاريخ الجزائر هو إجراء بدء حديثا منظور إليها من زاوية تركيزية على فترة كفاح دامت من 1954 إلى غاية 1962 بحيث تعرف اليوم نشاطاً جديد ودخولها الميدان مع كتاب جدد يقدمون لها مساهمات جديدة[2]، بجانب هذا تجري الاتصالات لعودة بعض الوثائق (الأرشيف) وافتتاح المتاحف. ومن أهم المنجزات تدشين المركز الوطني للأرشيف في 1989/03/03 الذي يبقى شغله الحالي هو استعادة أرشيف الثورة التحريرية المسلحة من الحكومة الفرنسية.

ولما تم إختيار الجزائر عاصمة للثقافة العربية 2007 فرصة لتكثيف الفعل الثقافي في مختلف مجالات الإبداع الأدبي والفني ومن ذلك صناعة الكتاب، فتم نشر وتوزيع أكثر من 1200 كتاب، وكذلك نشطت المكتبة الوطنية في تنظيم الندوات والمحاضرات الأدبية؛

1- عليا الجباخنجي،مرجع سبق ذكره.

2- أبو قاسم سعد الله، ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزائر.: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، 1996،ص20.

بالإضافة إلى تشجيع عقد صالون الفكر والشعر بحضور أبرز الشخصيات الأدبية في الجزائر والوطن العربي، ومن أبرز فضائل هذه المناسبة أنها كانت بحق منطلقات لبرنامج طموح تحت شعار الإستمرارية يتم من خلاله تنمية أجهزة القطاع الثقافي في كل ولايات الوطن[1].

الفرع الثاني: السياسة في الجزائر

أولا: الدولة: النظام الرسمي في الجزائر ذو طابع ديمقراطي بدستور ورئاسة قوية، حيث تم إقرار في 1989 التعددية الحزبية راجع: أحزاب الجزائر، حكومة الجزائر، انتخابات رئاسية جزائرية، الجزائر تفرق رسمياً بين السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعة، القضائية بشكل عام، يسهر الرئيس والجهاز التنفيذي على تطبيق القوانين التي تبناها البرلمان الجزائري ويقر القضاء على الأحكام المدنية والجزائية، وللجيش الجزائري سلطات واسعة داخل البلاد، تتمثل في هيمنة جنرالات الجيش على دواليب الدولة الجزائرية، جعلت الجنرالات من مخابرات الجيش أعلى جهاز امني في البلاد ويفرض القانون على الشباب الجزائري الخدمة الوطنية الإجبارية قبل ولوج سوق التشغيل وكان يجعل من الحصول على بطاقات الإعفاء من الخدمة العسكرية شرطا للحصول على العمل ، إلا انه تم إلغاء هذا الشرط مؤخراً.

1- عليا جباخنجي، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: الدستور: التعاقب على المشهد السياسي الجزائري منذ 1962 أربعة (04) دساتير؛ أولها جاء بعد إستفتاء شعبي 1963، بعد فشله داخل الحزب الواحد كان يسعى لتكـــريس سلطة بن بلة، كما حددت الجزائر كجمهورية تتبع خط الإشتراكية، المحافظة على القومية العربية الإسلامية، دام هذا الدستور لعامين فقط، حين صار إنقلاب بومدين علـــى حليفـــه السابق في 1965. خلال 10 سنوات القادمة أهمل الدستور رغم وجود المجالس الشعبية المنتخبة إبتداءا من الستينات كخطة من بومدين لخلق اللامركزية في القـــرارات 1976؛ قدم الميثاق الوطني كعنوان الجمهوريتين، وأكد الدستور الجديد علـــى الإشـــتراكية مـــرة أخرى، الشرعية الثورية (يجب أن يكون الرئيس مجاهـــدا ســـابق) وشـــكل المؤسســـات الحكومية مع مجلس الشعب البرلمان في 1989، أدخل تعديلات للدستور محافظة علـــى تقاليد سابقة مع تنصل من النهج الاشتراكي تدريجيا في فبراير 1989، يـــأتي الدســـتور ثالث مغير لشكل الدولة، فاتح للتعددية الحزبية ومدعما للديمقراطية، وألغى الدستور النهج الاشتراكي تماما من الدساتير السابقة كمفوضة الشرعية ملغيا الحزب الواحد[1].

كقيادة مفردة للشعب، كما بقيت الدولة ببرلمان واحد تمـــت الموافقـــة عليـــه فـــي 1989/02/23 كتأيد شعبي لسياسة الشاذلي نحو التفتح العالمي بـــ 75 % من الأصوات بمشاركة 78% من الناخبين، لم تكن الموافقة على الدستور مع هذا عامة، إســـتقال مـــن FLN بعد شهر واحد فقط، جمع القادة العسكريين احتجاجا على التعديلات أكثر القرارات

1- سياسية الجزائر، ويكيبيديا الموسوعة الحرة متحصل عليه من الموقع http://wikipedia .org/wiki/

جرأة كانت تخلي الدولة عن دعم المؤسسة الدينية، تـــرك الاشـــتراكية وفـــتح السياســـة للأحزاب، كرس دستور 1989 دولة القانون مشدداً على الجهاز التنفيذي، الرئيس خاصة على حساب FLN في المعمعة كما تنص دور القادة للدفع فقط، وتم تعديل الدستور ســـنة 1996 تم فيه إنشاء مجلس الأمة كما تم إدخـــال الأمازيغيـــة فـــي المـــادة 03 للـــرئيس والبرلمان الحالي نية التغيير مكرر الفصل أول سنة 2002، تسعى الأحـــزاب المســـاندة للدستور من جديد بصيغة أكثر حداثة لرئيس بوتفليقة لرئاسة غير محددة بزمن[1].

ثالثا: السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة في الدولة له صلاحيات عديدة كتعيين الوزير الأول، ورئيس الحكومة أو فصله، رئيس قائد القوات المســـلحة... ويـــتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام لعهدة مدتها 05 سنوات، خلـــق دســـتور 1989 دولـــة القانون معتمداً على سلطة تنفيذية قوية قادرة على تحديد القرارات المصيرية للبلاد التـــي كان من أهمها ديمقراطية الجزائر، وأن الرئاسة تطلب بصلاحيات أكثر تجعل السلطة في الجزائر رئاسية أكثر من كونها مشاركة بين البرلمان والحكومة، حيث يمكن للرئيس بعـــد الموافقة على دستور القادم، إصدار المراسيم ثم تنفيذها على السريع، بحيث أن أصـــحاب المركز الرئيسي هو الرئيس هو عبد العزيز بوتفليقة أما رئيس الحكومة هو عبد المالـــك سلال 1999-2008.

1- سياسة الجزائر،مرجع سبق ذكره.

رابعا: السلطة التشريعية: يتشكل من برلمان جزائري من غرفتين المجلس الوطني وعدد أعضائه 460 يتم انتخابهم كل 05 سنوات، ومجلس الأمة **الغرفة الثانية للسيناتوس** وعدد أعضائه 144 عضو، ويعين رئيس الجمهورية ثلثهم أي 48 عضو مدة 06 أعوام بينما ينتخب الثلثين الأخيرين من المجالس الشعبي الولائية بحصة عضويين عن كل ولاية من الولايات 48 للجزائر بخلق مؤسسات للدولة، أولها إعادة بعث البرلمان، حيث حدد دستور 1976 البرلمان كممثل للحزب الواحد والممثل للشعب الجزائري قوانين 1989؛ حددت 05 سنوات للنواب المنتخبين و25 سنة قانونية للانتساب بعد ديسمبر 1991؛ جاءت التعددية بأحزابها المختلفة بأحزابها المختلفة والتي كثيرا ما يصيبها الانشقاق بين أعضائها لتصير تكتلات أخرى يمكن أن تسن التشريعات من الرئاسة أو إحدى الغرفتين مباشرة مثلما ما حدث مع المصالحة الرئاسي بعد السيناتوس عمله في 2002، وهناك فرضية بأن يصبح أكاديمية تضع أبرز رجال الدولة المساهمين في تراثها قبله.

ثم جاء التعديل الجديد 2008 والذي غير حتميا السياسة في الجزائر حيث ما جاء فيه نصت المادة 04 منه على:

1- مدة المهمة الرئاسية 05 سنوات.

2- يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية[1].

1- سياسة الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ومن أهم ما جاء في مشروع تعديل الدستور إلغاء منصب رئيس الحكومة وإستبداله بوزير أول، إضافة إلى إستحداث منصب نائب وزير أو أكثر لمساعدة الوزير الأول في عمله كما نص على توسيع صلاحيات المرأة في الساحة السياسة.

خامسا/السلطة القضائية: أعلى مستوى في قوانين الدولة هو تلك المعاهدات الإتفاقيات الموافق عليها من الرئيس، القانون المدني، الشريعة الإسلامية، لم يعمل بالقانون الفرنسي مند 1975.

رئيس الدولة هو رئيس المجلس القضائي للبلاد، كما يعين القضاة بإنتخاب ولا يختلف في مناصبهم الأمن الهيئة القضائية العليا للبلاد حسب الدستور يحق لأي منهم الدفاع عنه نفسه ويعتبر بريئا ما لم تثبت إدانته، كما لا يجوز احتجازه اكثر48 ساعة، وإن كل ولاية لها محكمة استئناف[1].

سادسا/التقسيمات الإدارية: بحيث تعمل كل ولاية إسم مدينة وتنقسم كل ولاية إلى دائرة ثم إلى بلديات، وهذه الأخيرة هي أصغر التقسيمات الإدارية في الجزائر وهي تمثل حاليا 48 ولاية.

وإن حكم الولاية الداخلية أي الوالي هو المسؤول عن الجهاز التنفيذي لولايته ويعين الولاة من طرف رئيس الجمهورية.

1- سياسة الجزائر، مرجع سبق ذكره.

نظام الانتخاب في الجزائر: السن القانوني هو 18 سنة للإنتخاب وعدد الأحزاب في الجزائر 40 حزبا سياسيا وهناك أحزاب بأقل من 60 شخص.

العلاقات الخارجية: تتمسك الجزائر بعلاقات ديبلوماسية مع أكثر من 100 بلد أهم ما ميزها كان لها بين 2004 وديسمبر 2005 مقعد غير دائم في الأمم المتحدة.

وتدعيمها للعالم الثالث وحركات الاستقلال ودعم القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية الجزائرية

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي الأحادية الحزبية والتعددية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية السبعينيات طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية "ضيقة" أقصي فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، ويكفي أن نشير إلى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا، يعبر من خلال ازاءه و يساهم في القرار السياسي للبلاد، لقد أمتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي الذي احتكر سلطة قراره نخبة من العسكريين **مجلس الثورة** دون أية ردة فعل ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر بأنها إما قوى ظلامية أو قوى معادية مدعومة من الخارج[1]، وإنتهاج سياسة التوافقات الفعلية بدلا من فتح الباب أمام التنافس بين المجموعات المعترف بها رسميا

1- عنصر العياشي، "سيسيولويا الدمقراطية والتمرد في الجزائر"، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999، ص 65.

وإعتماد تعبئة جماهرية واسعة تكون شكليا مصدرا للشرعية وأداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة[1].

أما المرحلة الثانية التي بدأت مع مطلع الثمانينات وإمتدت إلى غاية أحـــداث 1988 التي مثلت محطة انهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت بثقافة سياسية **تابعة**، ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية لم تبقى سياسة القبضة الحديديـــة التي مورست في الفترة الأولى، بل خففت قليلا من ســـيطرتها علـــى حركـــة المجتمـــع فازدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية، يضاف إلى ذلـــك تحسن مستوى التعليم وإدراك الكثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحـــديات التـــي يواجهها المجتمع الجزائري لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها إلى أن بلغ الاحتقان الشعبي مداه بسبب الفشل في السياسات التنموية، وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع وذكاه صراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة مما مهد إلى أحداث أكتوبر 1988 ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعـــاد فسحت المجال أمام بروز شكل جديد من الثقافة السياسية.

وعموما ما يميز الثقافة السياسية في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية هو النظر إلى الدولة على أساس أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الأساسي لعملية التضييع

1- سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 169.

والراعي لحقوق المواطن، وإنها عامل الإصلاح وتغيير للمجتمع والأخر ينظر إلى الدولة على أساس أنها خائنة للمجتمع فهي تستغله عوض أن تخدمه.[1]

ولقد خلص إلى أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر الحزب الواحد تراوحت بين ثقافة سياسية ضيقة وتابعة وكان سببها الاستعمار المدمر لكل البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبعد اعتماد دستور 1989 بدأت الأمور تعود بشكل نسبي إلى نصابها، فقد نـــص الدستور الجديد على أن "الشعب مصدر كل سلطة" وإن **الشعب حر في اختيـــار ممثليـــه** المادة 10 وكذلك المادة 11 التي تقرر أن الدولة تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب، فقد نص الدستور في الباب الأول من الفصل الأول أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية[2].

وتماشيا مع المنظور الجديد و المتمثل في الانفتاح السياسي، كحل دستور 89 حرية الرأي وتمكين المواطن من التعبير أفكار ووجهات النظرة الخاصة ونشر هذه الآراء عبر الوسائل المختلفة فقد نصت المادة **35** و**34**على حق المواطن في الابتكار الفكري والفني والعلمي ولا يجوز منعه وحرمانه إلا بموجب أمر قضائي[3]. ولإبراز حجم المشاركة التي أتاها دستور 1989 في مجال حرية الرأي والتعبير نحاول تتبع النقلة النوعية التي عرفتها المنظومة الإعلامية الجزائرية غداة اعتماد الدستور، فقد وضع المرسوم التنفيـــذي رقـــم

1- الأستاذ ي موسى عبد الله، "الثقافة السياسية"، الجزائر نموذجاً، جامعة بشار، الجزائر ،من الموقع:www.poletique culture.com

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الداخلية)، دستور 1989، الجزائر: وزارة الخارجية، 23 فيفري 1989، ص 13.

3 - فوزي أو صديق، الحقوق و الحريات: دراسة دستورية تحليلية، الجزائر، منشورات ، 1997، ص12.

90-07 الصادر في 1990/04/03 حدا لاحتكار الدولة لمجال الإعلام، فبموجب هذا القانون سمحت السلطة بإنشاء عناوين صحفية، فقبا 1989 كانت المنظومة لإعلامية المكتوبة تتوفر على 49 عنوانا موزعا كالتالي 06 يوميات 800000 نسخة يوميا، 08 أسبوعيا وتجسد حوالي 507710 نسخة أسبوعيا و35 عنوان شهري ونصف شهري ويسحب 364420 نسخة شهريا، وبعد اعتماد قانون الأحلام والسماح بظهور الصحافة المستقلة، انتقل عدد العناوين إلى 119 عنوان 27 منها يومية وتسحب أكثر من 900000 نسخة يوميا 59 منها أسبوعيا وتسحب 680000 نسخة و33 عنوان شهري ونصف شهري تسحب 300000 نسحب ويقوم الصحفي على جرى مساهمة الإعلام ودوره في بلورة **الثقافة السياسيةالمشاركة** وتأسيس للديمقراطية" على حرية الرأي وبعيدة عن الرأي إلزام في إطار الحدود التي تسطرها القانون[1].

المطلب الثالث: المواطنة ومفهومها بالجزائر

إن واقع المواطنة في الجزائر، لا هو واقعها في الدول الديمقراطية، ولا هو واقعها في الدول الاستبدادية والديكتاتورية، أي أنه أقرب إلى واقع المواطنة في الدول العربية المتنقلة نحو الديمقراطية ومحملة بإرث تاريخي لإستعمار استيطاني طويل تسبب في شرح مجتمعي عميق، دولة ذات شعب متنوع ومتعدد اللهجات والألوان والثقافات، وإقليم شاسع في بيئة إستراتيجية تفضل بين جنوب فقير وشمال غني، واقتصاد ريعي يتبع نهجا هجيننا بين نمط الدولة الراعية واقتصادي السوق ... وما يعنيه كل ذلك من بيئة تفرض

1 – الجمهورية الجزائرية الديمقرايطة الشعبية (وزارة الداخلية)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

تحديات وعقبات كما تمنح فرصاً لتكريس **المواطنة** وممارستها وهي ظـــروف تقتضـــي مقاربة مفهوم المواطنة منظور يتناسب وتلك الخصوصيات.

أ/ المقاربة الجزائرية للمواطنة:

بحيث يمكن التمييز بين عدة مفاهيم ومقاربات للمواطنة في الجزائر ولـــيس مفهـــوم واحد متفقا عليه، وهو الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ على التجسيد الواقعي للمواطنة.

- **المفهوم الرسمي للمواطنة:** إن مفهوم المواطنة في الجزائر يقترب إلى حد بعيد مـــن نظيره الفرنسي، مع بعض الشروط حسب الخصائص وسوف نذكرها كالتالي:

* الخطاب الرسمي الجزائري أكثر تركيز على الواجبات، وقد يكون ذلك كرد فعل علـــى بعض ميزات المجتمع الجزائري، الذي هو أكثر مطالبة بالحقوق على حساب الواجبـــات؛ وأن المسؤلين الجزائريين أعطوا المواطن غالبية حقوقه، وأنه هو الطرف المقصر ضمن أطراف علاقة المواطنة.

* تشريعات المواطنة لدولة المغرب العربي بشكل عام تبنى على قانون الدم الذي جعـــل تلك الدول ترغب في الحفاظ على صلاتها ب مهاجريها في الدول الأجنبية، وتجعل مـــن التجنس و ادماج الأجانب المقيمين في دول المغرب بشكل عام تتخلله عقبـــات صـــعبة؛ ونجاحه غير مضمون وتشتهر كل من المغرب والجزائر أنهما مكان صـــعب للحصـــول على المواطنة فالحد الأدنى المطلوب من الإقامة في الجزائر هو 07 سنوات.[1]

* وأن المفهوم الرسمي للمواطنة في الجزائر لا يخلوا لحد الآن مـــن البعـــد التـــاريخي والنضالي الثوري، ذلك أن الحصول على بعض الحقوق والوصول إلى بعض المناصـــب

1- ملخص علي الخليفة الكواري، الموقع الإلكتروني التالي: www.linek.com/dr-dlkuwari.net/hodel/

السياسية السامية لرئاسة الجمهورية مثلاً مشروط بموقف إيجابي شخصي أو عائلي من الثورة التحريرية.

ويؤخذ على المفهوم الرسمي لمواطنة : اعتماد الشرعية الثورية التاريخية بدل المنافسة الديمقراطية، اعتماد شروط الجنسية القائم على رابطة الدم بدل رابطة الأرض، اشتراط الدستور الجزائري بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً وهي عوامل لا تدعم المساواة وتكافؤ العرض، وتصعب حصول البعض المواطنة الكاملة ومتساوية.

وقصور المقاربة الشعبية للمواطنة ناجم عن عدة عوامل أبرزها التأثيرات السلبية للثروة النفطية وطبيعة الاقتصاد الريعي، ضعف المستوى التعليمي و الثقافة القانونية لبعض فئات المجتمع، ضعف شرعية النظام السياسي وتآكل هيئة مؤسسات الدولة تداعيات العولمة وانتشار ثقافة التواكد والربح السريع وقيم المادية.

أما بالنسبة لمقاربة النخبة من المفكرين والمثقفين الجزائريين أبرزهم (مالك بن نبي وعبد الله شريط) فهي الأكثر توازناً واقترابا من المفهوم العام للمواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة على أنها تعتبر الحق تحصيل أو نتيجة لأداء الواجب ولكن قدرة المثقف الجزائري على إيصال مفاهيمه وأفكاره إلى المسؤولين ونشرها في المجتمع ضعيفة للغاية، ما يجعل هذا الفهم حكر على هذه الفئة ولا يعكس واقعها في الجزائر[1].

1- ملخص علي الخليفة الكواري، مرجع سبق ذكره.

المواطنة في الدستور والقوانين الجزائرية

من الناحيتين الدستورية والقانونية لا تطرح المواطنة مشكلات كبيرة في الجزائر خاصة مع التطورات التشريعية والدستورية التي حصلت في السنوات الأخيرة فالدستور الجزائري متأثر بشكل كبير بالدستور الفرنسي بحيث يعتبر من الدساتير الرائدة عربيا في مجال التأسيس الدستوري لقيم المواطنة ومبادئها.

إن الدستور الجزائري يقر صراحة الجمهورية والديمقراطية للنظام السياسي[1].

مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز كما أقر صراحة غالبية الحقوق وحريات المواطنة وخصص لها أبواباً منفصلة، وحارب كل الممارسات التي تتنافى وقيم ومبادئ وحريات المواطنة، كما يمكن للمرأة ويشجع ويحرص على الوصول بها إلى المواطنة الكاملة على غرار الرجال بشكل واقعي ومميز.

بحيث أن المواطنة في القوانين الجزائرية التي عرفت تغييرات وإصلاحات في السنوات الأخيرة لتقترب من تجسيد روح المعاهدات والإتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة بالمواطنة التي صادقت عليها الجزائر فإن الدراسات والتقارير ذات الصلة تسجل تحقيق مكاسباً وتطورات واضحة يعترف بها الجميع.

1- منتديات الشروق أونلاين، مفهوم المواطنة في الدستور الجزائري متحصل عليه من الموقع: www.echourokou/ine.com

ويمكن اختصار تعريف المواطنة في الجزائر وفق الدستور بأنه "الـــولاء المطلـــق والحفاظ على سلامته وأمنه مع الإنسجام الكتلة الوطنية والعمل معهـــا بإيجابيـــة لخدمـــة البلاد، مع الحرص على الإدانة الكاملة لأي ولاء خارجي يمس بالدولة وشعبها".

أما بالنسبة **لتعريف المواطنة** بصفة عامة أنها علاقة بين فرد ودولة كمـــا يحـــددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

فالمواطنة بهذا المعنى مرادفة لمجموعة من الحقوق التي تمنح الفرد باعتباره عضوا في جماعة سياسية كحق الانتخاب والترشح وغيرها مقرونة بمجموعـــة مـــن الواجبـــات والمسؤوليات تفرض عليه بنفس صفته السابقة[1].

المبحث الرابع: أبرز معوقات التحول الديمقراطي و الثقافة السياسية في النظام السياسي الجزائري.

ومن هذا المنطلق فإن التحول الديمقراطي في الجزائر قد شهد مدا وجزرا وشـــهدت محطات كثيرة من النجاح والتقدم تارة ومن الفشل والإخفاق تارة أخرى، ولكن الجزائر لم تبلغ بعد مرحلة وصفها بالدولة الديمقراطية بالرغم مما تزخر بـــه مســـيرتها التاريخيـــة والثقافية متماثلة في الفكر والممارسة الديمقراطية وفي مجال الحقوق والحريـــات العامـــة والعدالة في التوزيع، ربما بسبب تلك العوائق والعثرات التي صادفتها وتصـــادفها دومـــا

1- علي خليفة الكواري "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت :دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 77.

وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة بمحاولة فهم هذه العوائق والعقبات التي تجابه التحول الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الأول: العائق الثقافي الداخلي للجزائر

من أسباب التراخي والبطىء في التقدم نحو البناء الديمقراطي في الجزائر تلك العوامل الثقافية المعيقة المتعددة والمتشابكة والمعقدة التي يصعب حلها والتخلص منها في الأجل القريب فإذا نظرنا إلى العائق الأول المتمثل في سلبية الثقافة السياسية لدى الجزائريين لوجدناه يرتبط ويتداخل مع عوائق أخرى في مختلف الميادين سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها، كما أن مسألة علاج هذا العائق تبقى رهينة بمدى تقدم وتنوير المجتمع الجزائري التي تتطلب وقتا طويلاً، فمثلاً إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم تقبل فكرة التعدد في الآراء وعدم التسامح إزاء الآراء المخالفة أو النافذة لوجدنا أن مصدرها يقوم على عدة أسس وأسباب فهناك الأسباب التاريخية وهناك الأسباب العقائدية الدينية وأسباب أخرى مختلفة كذلك، هذا إضافة إلى أن ترويض المجتمع الجزائري لتقبل هذه الفكرة يتطلب مجهوداً كبيراً أو صبراً طويلاً وإن العائق الأول بالرغم ما بذل من مجهودات لترويض المجتمع الجزائري للقبول بالتعدد والتأقلم معه، وإنه النتائج تبقى دون مستوى مطلوب وعليه إن[1]، المجهودات المستقبلية تبقى منصبة على ضرورة توطين الديمقراطية فكر وممارسة، ليس في مناهج التربية والتعليم فقط وإنما ضمن وسائل

1- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الإعلام والوعظ والارشاد وفي ضمن المؤسسات الديمقراطية كـــالأحزاب والتنظيمـــات المجتمع المدني وغيرها.

حيث أن مستقبل التطور الديمقراطي في الجزائر يتوقف على جانب هام منه علـــى تأسيس مفهوم الديمقراطية في الوعي الجمعي للجزائريين من خلال تفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد وغرس قيم الديمقراطية فيها بينهم كما لا يمكن قيام نظـــام ديمقراطـــي مستقر دون أن تكون الديمقراطية نمط حياة المجتمع واختيـــار نهائيـــا لمختلـــف القـــوى والتيارات السياسية فيه، ولو أن نشر ثقافة الديمقراطية هي عملية معقدة وتتطلب بعـــض الوقت[1].

أن العائق الآخر وهو أزمة الهوية وتمزق الذوات الثقافية الجزائرية فسوف نتطرق إليه في المطلب الثالث بالتفصيل.

وبالنسبة للعائق الثالث المتمثل في انتشار القيم والمعتقدات البالية المعيقـــة للتحـــول والتي كانت شراً لا بد منه، بإعتبار أنها ظاهرة لم يسلم منها أي مجتمع سواء كان متقدما أو متخلفاً، فإنها تشكل تناقضات مجتمعية قد تسود في ظل أوضاع اجتماعية واقتصـــادية وسياسية معينة، وتبعا لما يخضع له الأفراد من مؤشرات داخلية وخارجيـــة كالمعتقـــدات الدينية ومدى انتشار الجهل والأمية والفقر وغيرها وهي بذلك تؤثر سلباً علـــى مختلـــف أجهزة التنشئة الاجتماعية ولا تسمح بنشوء ثقافة سياسية تتماشى ومتطلبات الديمقراطيـــة

1- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص30.

مثل الحرية الفكرية والوعي بأسباب التسلط والاستغلال والقهر وغير ذلك، وإن بسبب الأخلاق والقيم الدينية يترتب الجزائريون في أدنى المراتب أي عدم الالتزام بآداب التعامل العام وعدم احترام أنظمة المرور وعدم المحافظة على الممتلكات العامة...إلخ، وتجد الإشارة كذلك أن السلوك السياسي الذي يرتبط بإنخفاظ مستوى التعليم وإنخفاض درجة الوعي السياسي وغلبة الثقافة الريفية، أما العائق الأخير المتمثل في وجود سلطة لا تقبل التحدي، والذي على أساسه يدفع الفئات الحاكمة في الجزائر إلى احتكار السلطة بشتى السبل والوسائل والمبررات أو أن النخبة الحاكمة تعتبر السلطة كحكم مصادر مستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه وتخاف من أي محاولة للتحرير، كما عبر عنه أحد الكتاب الجزائريين[1].

المطلب الثاني: العائق الثقافي الخارجي للجزائر:

إذا كانت الجزائر خضعت للاستعمار الخارجي بشكليه الإستطاني الفرنسي والإستبدادي التركي لفترة طويلة تعد بالقرون، بحيث أثرت سلبا على البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وأدت إلى التأثير على المسار السياسي للجزائر المستقلة وشغلتها عن بناء دولة ذات نظام ديمقراطي على الطراز الغربي، ذلك لأن الحال قد دفع بها إلى مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية والتحديث، بها إلى مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية والتحديث، وأن ما بقى يشغل بال الجزائر ويؤرقها إلى يومنا هو صعوبة التخلص

1- الأستاذ: شايب الذراع بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)"، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، ص 83.

من التبعية المفروطة من لدن المؤسسات الدولية التابعة للدول الغربية، بسبب ما تعتمد إليه هذه المؤسسات من محاولات الاستغلال والهيمنة تحت طائل والإيقاع والاحتواء، ابتغاء فرض الأمر الواقع القاضي بسيطرة أفكار الثقافة الغربية وسيادة التنظيم الغربي لكل مظاهر الحياة، لذلك إن الجزائر تجد نفسها في مواجهة هذه السياسيات والإستراتيجيات الغربية وسيادة التنظيم الغربي لكل مظاهر الحياة لذلك فإن الجزائر تجد نفسها في مواجهة هذه السياسات والاستراتيجيات الغربية التي لا يتنظر منها، أن تعمل بصورة جدية وحقيقية من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى[1]، بل أن كل ما يهمها هو مصالحها وليس أكثر وهذا يفرض على الجزائر البحث عن سبل أخرى غير المواجهة وذلك بإقامة علاقات شراكة متكافئة تراعي المصالح الخاصة لكل بلد، وتلك هي سبل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري مع مختلف القوى في العالم لا سيما في إطار التجمعات الإقليمية والعالمية للمنظمات الدولية، وأن التحرشات والأطماع الجوارية على الحدود الجزائرية وتهريب السلع والأموال والهجرة السرية والتسرب الإرهابي تبقى من الأمور المهددة لأمنها وسلامتها، إن لم تبادر إلى أخذ الحيطة والحذر بشأنها ومن ثم فإن ذلك سيؤثر لا محالة سلبا على االتحول الديمقراطي الذي يتطلب إستقرارا سياسيا وجتماعيا وإقتصاديا، ذلك أن حالات التوتر وعدم الإستقرار التي نشهدها يوميا تقريبا على الحدود الجزائرية لا يمكن القضاء عليها إلا في إطار من الدبلوماسية الحكيمة التي تتطلب

1- عبد العظيم محمود حنفي، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية (2001 - 2004)، رسالة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لجامعة القاهرة، 2007، ص244.

جملة من الاتفاقيات الثنائية حول القضايا العالقة التي تشغل بال الجزائر والبلدان المجاورة لها ثم عائق خارجي آخر تعاني منه أغلب الدول لاسيما الدول النامية، يتمثل في مخاطر العولمة، حيث أن النظام الدولي الحالي قد فرض نوعا من الاتساق يصعب على الدول النامية مجاراته، وفرض رقابة على التكتلات الاقتصادية الكبيرة وبسبب ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات هائلة، وسيادة اللاعدالة واللامساواة في توزيع المكاسب والخيرات وسيادة البقاء للأصلح والأنجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة وفي النهاية إنتقاء الديمقراطية في الدول غير القادرة على المنافسة في السوق العالمية وتبعية إقتصادها له حتى أنه يمكن القول أن العولمة بشكلها الحالي أصبحت تمثل شكلا من أشكال الإستعمار بل وتتفوق على الاستعمار التقليدي[1].

أمام هذه الأخطار المحدقة بالدول العاجزة عن مواجهة مخاطر العولمة والنظام العالمي الجديد ومن بينها الجزائر، اعتبار أنها دولة من دول العالم الثالث التي تضعها القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، في مقام الدول التي يجب تكسير أرجلها في حالة تفكيرها بالإخلاص من التخلف والفساد والإستبداد والكساد فهي تنتج سياسيات هدفها بالدرجة الأولى تحطيم المجتمعات العربية والإسلامية لا بقاء شعوبها حالة من التخلف والجمود وحتى تبقى إسرائيل الدولة الأولى في المنطقة عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وصناعيا وديمقراطيا.

1- عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سبق ذكره، ص245.

إذا كانت الجزائر قد استجابت منذ الوهلة الأولى لضغوط المؤسسات الدولية المانعة التي دفعت بها إلى الاندماج في أليات ومؤسسات الاقتصاد العالمي، ومن ثم جعلها عرضة للاختراق في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وأخيرا السقوط في حبائل المديونية والتبعية، فإن الأمل يبقى منصبا على جملة من الإجراءات الحمائية والوقائية الضرورية لتجاربها ولاقتصادها ولحدودها ولثقافتها ولخصوصيات مجتمعها ولسيادتها[1].

المطلب الثالث: أزمة الهوية في الجزائر

تعتبر أزمة الهوية من أخطر الأزمات المتعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي وآخر يرى في الإسلام بديلا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية وقد كانت فرص نجاح الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من الإطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سبب في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكسب أزمة الهوية بعد آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية[2]. وأن التنوع السائد بين فئات المجتمع الجزائري بين دراسات تنظر إلى التنوع في ضوء التكامل والوحدة الوطنية التي تتجاوز الاختلافات والانقسامات وأخرى تركز على تعددية

1- الأستاذ: شايب الدراع بن يمينة، مرجع سبق ذكره، ص86.

2- سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص48.

المجتمع الجزائري، إذن فإن أنصار الاتجاه الأول يركزون على الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، أما أنصار الاتجاه الثاني يركزون على الانقسامات العرقية واللغوية و الجهوية و الحق في الاختلاف والتنوع[1].

أولا: الأمازيغ:

لقد مارس الأمازيغ مجموعة من المظاهرات من أجل الحقوق الخاصة بهم وكان هدفهم واحد وهو الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية والتي يلخصها السيد سعيد بوخاري القيادي في الحركة الثقافية البربرية في العناصر التالية:

جويلية 1989: الملتقى باتجاه المجلس الشعبي الوطني تطالب بتخصيص معهد للغة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو.

28 أفريل 1993: تقرير احتمالية السنة الدراسية البيضاء بمنطقة القبائل لم تدرج الأمازيغية في المدارس بالمنطقة.

1 سبتمبر 1994: إعلان السنة الدراسية البيضاء.

وبعد كل الضغوطات التي مارسها البربر على السلطة من أجل الاعتراف بالأمازيغية والحقوق الأمازيغية، نجحت مع مجئ دستور 1996 الذي نص في إحدى مواده على أن الأمازيغية من مقومات الهوية الجزائرية إلى جانب كل من العروبة والإسلام وبعد الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية للشخصية الجزائرية الذي جاء به

1- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص261.

التعديل الدستوري لسنة 1996، بحيث شهدت منطقة القبائل مرحلة من الركود إلى غاية 2001، بعد الأحداث الدموية التي عاشتها المنطقة بسبب ما يعرف بحركة العروش وأصبح شهر أفريل مناسبة للمنطقة للمطالبة بحقوقها وذكرى في تاريخ البربر.

إن الأمازيغية إحدى الهويات المشكلة للمجتمع الجزائري، ولها جملة من المكونات كالقيم والتقاليد واللغة، فحملة دفاع البربر بقيت متواصلة حتى بعد إعتراف الدستور الجزائري بها كمقوم للشخصية الوطنية وهذا ما يلاحظ حتى من خلال أحداث تيزي وزو في أفريل 2001 التي كانت بعد مقتل الطالب الثانوي قرماح محمد ماسينيسا بأحد مناطق الولاية المسماة بني دوالة[1].

وبهذا تم تعديل الدستوري في 2002 بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 2002/04/10 الذي أضاف المادة 03 مكرر والتي نصت على تمازيغت هي كذلك لغة وطنية[2].

ثانيا: اللغة العربية والإسلام:

في الوقت الذي كثر الحديث عن سياسات التعريب في الجزائر مازال الصراع قائماً بين دعاة اللغة الفرنسية واللغة العربية في الجزائر وبالرغم من المحاولات الرسمية للقضاء على هذا الصراع في فترة الأحادية الحزبية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل

1- يونيس فارس، مرجع سبق ذكره، ص84.
2-نفس المرجع،ص86.

وهذا ما يؤكده قول الرئيس الأسبق: "مع الأسف الشديد منذ 27 سنة ونحن نسأل أنفسنا: هل نريد العربية أم الفرنسي؟ أو ليس عيباً أن نسأل أنفسنا هذا السؤال؟ أن يفكر بقاء الفرنسية في الجزائري كلغة منافسة للعربية عدو للعربية والإسلام وعدو لأول نوفمبر..."[1].

ومن أهم القرارات الخاصة باللغة العربية والتي تبين بصريح العبارات عن الأزمة اللغوية في الجزائر هو ما جاء في المرسوم الرئاسي الذي وقعه السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة سابقاً، بأن تنفيذ قانون التعريب الذي أقره البرلمان الجزائري علم 1991، والقاضي بإبدال اللغة الفرنسية بالعربية في مختلف الإدارات الحكومية والمؤسسات التجارية بحلول تموز 1992[2].

ويرتبط باللغة العربية في الجزائر عامل مباشر آخر يتمثل في الدين الإسلامي فمنذ دخول الإسلام إلى الجزائر والبنية الإجتماعية تشهد تحولات عميقة سوداء من حيث الثقافة أو السلوك أو التركيب القبلي الذي يضم قبائل عديدة بربرية وعربية إنصهرت كلها تحت لواء الدين الإسلامي، على أن أهم ميزة لهم هو ذلك الإنقسام بين الإسلاميين نفسهم، أي بين الريديكالين ومعتدلون فبالنسبة لراديكاليون هم فئة من الشباب تعتقد أن الإسلام هو البديل الأمثل لإنقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس.

2- توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل": دراسة تاريخية سياسية، دمشق :مطبعة اتحاد الكتاب العرب، بدون سنة ، ص 100.

أما بالنسبة للقسم الثاني فيتمثل في الإسلاميين الراديكاليين وهي فئة التي لا تؤمن إلا بالتغيير الجذري وتتسرع في التحريم والتفكير بظاهر النصوص وبالتالي تدعوا إلى الجهاد للإ نتقام بما تصفهم بالكفار وهو ما تشكل عنه العديد من الجماعات المسلحة[1]. وهو ما أدى إلى دخول الجزائر في أزمة أمنية بصعود تيارات إثنية ودينية إلى الواجهة، فتزايدت هموم المجتمع الجزائري وبرزت إلى السطح مشكلات مثل الإرهاب[2].

ثالثا: اللغة الفرنسية

اللغة العربية في الجزائر وصراعها مع اللغة الفرنسية يقدم الأستاذ زبيحة زيدان مثالاً حياً وجيداً عن هذه الحالة، فيول: "في إطار قيمنا الحضارية نستطيع إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثانية إبتدائي، هذا قد يكون جميلاً وتفرضه معطيات العالم الجديد لكن عندما نقحم عقول أبنائنا في أشياء تجعلهم يعيشون شريدي الذهن مشدودين إلى محيط غيرهم فذلك غير معقول"[3]، وهو في الحقيقة أمر واقعي لما نجد أن في الكتب الفرنسية أمور لا تمت بصلة إلى المجتمع العربي الإسلامي، والأستاذ إنطلق من السنة الثانية إبتدائي لكون الطفل يكون في سن التحصيل وبالتالي يكون قد نشأ نشأة غربية ومنه ستأخذ الفرانكفونية مكاناً في الوسط المجتمعي الجزائري، وأن اللغة الفرنسية لها جدارة في

[1]- توفيق المدني،مرجع سبق ذكره، ص 259.

2- نفس المرجع، 240.

3- زيدان زبيخة، "جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة"، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 353.

مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي بالمقارنة مع اللغة العربية ولو في الوقت الحالي، كما يمكن توضيح جزء من الصراع اللغوي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: يمثل الصراع اللغوي في الجزائر

المعربون في مخيلة الأخر	الأخر في مخيلة الآخر
شعبيون، أصليون، متخلفون، عروبيون، برجوازيون، ظلاميون، الدكتاتورية، مرتزقة	بربريون، ماركسيون، مفسدون للوحدة الوطنية، فرانكفونيون، محبون للفرنسية، الخونة والخونة الجدد.

فهذا الجدول يمثل جزء من الصراعات اللغوية في الجزائر، إذ أن كل طرف يـــرى فـــي الآخر عدوا له بالشكل الذي يؤدي إلى إعطاء نعوت تعبر عن الترف ورفض الآخر.

المصدر : إسماعيل قيرة ، و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

خلاصة وإ ستنتاجات الفصل الثاني

عرفت الجزائر في الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمة متعددة الأبعاد أثارتها عوامل داخلية وخارجية أدت إلى إثارت غضب الشعب الجزائري وهزت شرعية النظام القـــائم، وكنتيجة لذلك إتخذت الجزائر قرار التحول الديمقراطي كحل للأزمة وإعادة بناء شـــرعية النظام السياسي، كوسيلة لكسب الشرعية الدولية ومساعدات الإقتصادية من المؤسســـات المالية والدول الأخرى.

✓ إن الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 1991 شكلت حجر عثرة لعمليـــة التحـــول الديمقراطي بالجزائر بسبب استخدام النظام السياسي وبتحديد المؤسسة العسكرية، وســـيلة إقصاء ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أدى إلى وقف مسار انتخابي.

✓ بعد توقيف الانتخابات حاولت رئاسيات 1995 بالتحديد الفائز هو اليامين زروال فـــي البحث عن الشرعية للنظام.

✓ لقد بدأت العودة إلى شرعية النظام السياسي الجزائري مع الانتخابات الرئاسية 1999 وفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

✓ إن المشاركة هي أهم، دعائم الإصلاح السياسي، إلى جانب أن الهندســـة الانتخابيـــة عملية سياسية مفعلة لحقوق المواطنة.

✓ كان لثقافة السياسية دور كبير في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

✓ كانت في الجزائر أزمة الهوية، بحيث كـــان هنـــاك التيـــار الإســـلامي والبربـــري والفرانكفوني.

خاتمة

إن الجزائر لم تكن بمنأى عن الاقتراب الحديث نحو التحول الديمقراطي ذا المنـــابر الحزبية المتعددة الذي ظهر من خلال إقرار دستور 1989 وإجراء الانتخابات التشريعية عام 1991 التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن وقوف المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقاً أمام تولي الجبهة المقاليد الحكم ولم يكن الجزائر من تتمتع بثمار التحـــول الديمقراطي

ونتيجة لذلك ظهرت حركة المقاومة ضد السلطة وبدأت إرهاصـــات العنـــف تلـــف الجزائر وبدأ أن عملية التحول الديمقراطي توقفت وتراجعت حتى مجيء الرئيس الحـــالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إجلال نوع من الاستقرار السياسي بوضع حد للأوضـــاع متهورة ومحاولة إيقاف مسلسل العنف وإعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع والابتعاد عـــن القوة والسلاح من خلال تفصيل قانون الوئام المدني الذي ساهم في انحصار أعمال العنف ومحاولة إعادة الوفاق بين الجزائريين وتركيز على تحقيق التنمية الشاملة فـــي مختلـــف المجالات إضافة إلى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية ممـــا أدى لعودة الاستقرار النسبي وبعد هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية الذي عبر بصفة واضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة الشعب بعودة الأمن والاستقرار للبلاد.

وتعبير الثقافة السياسية مدخل إجراء التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي في المجتمع الجزائري وأن كلما كانت هناك ثقافة سياسية كانت هنـــاك نتـــائج ايجابيـــة فـــي الوصول الى الديمقراطية الحقيقية في الجزائر.لكن كان لابد من التركيزعلـــى الاهتمـــام

بالجوانب الاقتصادية وبناء المجتمع من جديد ورفع مستويات المعيشة خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول وما حققه من استيلاء خزينة الدولة التي لم يشعر بها المواطن البسيط بل تظهر المشكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة كتحدي من أهم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري.

إن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر اتسمت بالمحدودية والهامشية والشكلية وغياب الشفافية والمساءلة والتداول على السلطة،بحيث النظام السياسي الجزائري عدة آليات لإستعادة الإستقرار السياسي إلا انها لم تنجح في حل الأزمة نتيجة تباين روؤى الأحزاب السياسية والسلطة من الأزمة سياسة الحوار أو الحل الأمني. لكن بعد استقالة زروال ووصول الرئيس بو تفليقة إلى الحكم تغيرت السياسات والرؤى والأهداف حيث سارعت السلطة إلى حل الأزمة على مستويين، المستوى السياسي من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية والذين نجحا إلى حد مقبول في إستعادة الإستقرار السياسي بما سمح للنظام السياسي أن ينشغل بالبحث عن سبل تحقيق التنمية؛ أما المستوى الإقتصادي فيتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي رصدت له مبالغ ضخمة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في إطار حل أزمة توزيع الثروة.

إكتسبت الدولة الجزائرية خبرة دولية في مجال مكافحة الإرهاب وأضحت نموذجا واقعيا يحتذي به حيث نجحت سياسة السلم في إعادة الجزائر إلىمكانتها الدولية

والإقليمية، وتبين أن ثقافة الإستئصال لا تؤدي إلا لزعزعة الإستقرار السياسي وتعطيل التنمية الشاملة، بحيث شكلت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر جدلا واسعا بين الدارسين والمهتمين بالشؤون الجزائرية ولاسيما مع بروز الكثير من التعرجات التي إعترضت العملية ومبعث الجدل هو أن الجزائر وعلى الرغم من مرور عقد ونصف من الزمن ما تزال الكثير من المعوقات تعترض العملية وتبين من خلال البحث ان السبب الرئيسي في التعثر هو أن العملية جاءت إستجابة لمتطلبات خارجية لأن الكثير من الأسباب التي أدت إلى التحول، ولاسيما منها الأسباب الداخلية ظلت بدون حل بينما عصف تغيرات النظام السياسي الدولي هي التي أدت إلى فرض التحول الديمقراطي على النظام السياسي الجزائري لذلك العصف. إلا أن الكثير من الركائز الاساسية التي يجب توافرها لإنجاح عملية التحول الديمقراطي مازالت تتعثر كما هو الحال بالنسبة للمتطلبات التي وردت في ثنايا الموضوع متطلبات التحول الديمقراطي وفضلا عن ذلك فإن الكثير من المشكلات التي تتطلب حلولا جدية من النظام السياسي مازالت غير متحققة.

لذلك نرى أن مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر رهين بحل تلك المشكلات حتى تتأسس قاعدة راسخة تبنى عليها عملية التحول الديمقراطي، وتجعل من العملية الديمقراطية سبيلا لحل مشكلات العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال الإستجابة للمطالب المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- القرآن الكريم

سور آل عمران، الآية 159.

ب/ الكتب:

1. إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2011.

2. أبو قاسم سعد الله، ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزائر.: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996.

3. أحمد طلعت، "الوجه الآخر للديمقراطية"، الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 1990.

4. أحمد مالكي وآخرون، "لماذا أنتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2009.

5. أحمد مبارك، "القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية"، سوريا: مركز المحروسة، ط1، 2011 .

6. إسماعيل الشطي وأخرون، "مداخل الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

7. إليا حريق، "الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب"، بيروت: دار الساقي، ط1، 2001 .

8. برهان غليون ، الديمقراطية العربية ،"جذور الأزمة و أفاق النمو " كتاب حول الخيار الديمقراطي ، بيروت : ط1.

9. برهان غليون وآخرون، "الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1999.

10. برهان غليون وآخرون، "حول الخيار الديمقراطي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994.

11. بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"، القاهرة: مكتبة مدبولي،اط1، سنة 2004.

12. بوقفة عبد الله، "القانون الدستوري تاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية"، الجزائر: دار الهدى، 2008.

13. توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل": دراسة تاريخية سياسية، دمشق :مطبعة اتحاد الكتاب العرب، بدون سنة .
14. جمال علي زهران ، "الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي" ، قاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط1، 2005 .
15. جميس اندرسون، "صنع السياسات العامة، ترجمة الكبسي"، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3 ،2007 .
16. خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ط2، 2003، 2008.
17. داود الباز، "النظم السياسية الدولة و الحكومة في ضوء" الشريعة الاسلامية ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 .
18. رعد حافظ سالم، الثقافة السياسية، الاردن: زمزم ناشرون وموزعون ط 1، 2012.
19. سعيد بوشعير، "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، الساحة المركزية بين عكنون الجزائري: ديوان الطبوعات الجمعية، ج1، ط3.
20. سعيد بوشعير، "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، الساحة المركزية بين عكنون الجزائري: ديوان الطبوعات الجمعية، ج1، ط3.
21. سمد الدين مالكي واخرون ، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز الدراسات
22. عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، "النظم السياسية"، القاهرة: الطباعة الحديثة، ط5، 1992.
23. عبد القادر رزيق المخادمي، "الاصطلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة" ، القاهرة : دار الفجر و التوزيع ، 2007 .
24. عبد النور ناجي، "تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديمقراطي"، دراسة تطبيقية، الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
25. عبد الوهاب حميد رشيد، "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني"، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2003.
26. عبيد هناء "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

27. علي الدين هلال، نفين مسعد، "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2010.

28. علي خليفة الكواري "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت :دراسات الوحدة العربية، 2001.

29. علي رضا الحسين البهشتي، "الأسس السياسية في المجتمعات التعددية" ، بيروت : دار الهدى لطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، 2006 .

30. العمار منعم، "الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية الخلفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

31. عنصر العياشي، "سيسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر"، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999.

32. فايز الربيع ، "الديمقراطية بين التأصيل النظري و المقارنة السياسية" ، عمان : دار النشر للتوزيع ، 2004 .

33. فرنشيسكا بيندا واخرون، "التحول نحو الديمقراطية": ا"لخيارات الرئيسة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية والانتخابات"، 2005 .

34. فؤاد عبد الله ثناء، "آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

35. فوزي أوصديق، الحقوق والحريات: دراسة دستورية تحليلية، الجزائر، منشورات، 1997.

36. قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية،2002.

37. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)، الجزائر: منشورات، مطبعة، حلب ، 1993.

38. محمد رفعت عبد الوهاب، "الأنظمة السياسية"، بيروت: منشورات الجبلي الحقوقية، 2005 .

39. محمد زاهي بشير المغيربي. "قراءات في السياسة المقاربة قضايا منهجية ومداخل نظرية بنغازي: منشورات جامعة قازيونس، ط1، ط2، 1994-1998، ص225.

40. محمد عابد الجابر، "في نقد الحاجة إلى إصلاح"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

41. محمد مجذوب، "الوحدة الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت:منشورات عويدات، ط1، 1980.

42. محمد نصر مهنا، "الدولة والنظم السياسية المقارنة"، الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة، والنشر، ط1، 2011.

43. مسعود شيهوب، "المبادئ العامة للمنازعات الإدارية"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

44. مصطفى النجار ، "تطور الفلسفة السياسية من صلون حتى ابن خلدون"، قاهرة : الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005 .

45. ناجي عبد النور، "تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

46. ناجي علوش، "الديمقراطية المفاهيم والإشكالات"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994.

47. نغمان الخطيب، "الوجيز في النظم السياسية" ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 199 .

48. نور الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية": دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي2003.

49. هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004

50. وسيم حرب و آخرون ، "إشكالية الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية" ، بيروت : منشورات الحبلي الحقوقية ، ط1 ، 2010.

51. ياسر البسيوني محمد مصطفى، "الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل التغيرات العالمية الجديدة"، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ط1، سنة 2013 .

ب/ المقالات باللغة العربية:

1. بوزيد لزهاري، "تعديل 28 نوفمبر وحقوق الانسان"، مجلة إدارة ، ط1، 1997.
2. حسين علوان البيج، الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 21، العدد236، تشرين الأول أكتوبر1989.
3. رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، المستقبل العربي، عدد 245، 1999.
4. شايب الذراع بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)"، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012.
5. الطيب بلعيز رئيس مجلس دستوري "المجلس الدستوري " مجلة نصف سنوية متخصصة، العدد 01، 2003.
6. طه حميد حسن العنبكي ، "تدرس مادة التنشئة السياسية "، عدد خاص بالذكرى الخمسين تدريس العلوم السياسية في العراق، مجلة بالعلوم السياسية، العدد 38–39.
7. شريط أمين "الانتخابات التشريعية الجزائرية"، مجلة البرلمان في العدد 956، 2012.
8. عبد الله أحمد العوالمة، وخالد أحمد شنيكات، درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات العلوم السياسية والاجتماعية، مجلد 39، عدد 2، 2012 .
9. عمار عباس، "الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر"، مجلة المجلس الدستوري، عدد 2، 2013.
10. قارح سماح، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعي، العدد الثاني والثالث، جامعة خيضر بسكرة، جانفي – جوان 2008.
11. محمد أحمد مقداد، "أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته"، الأردن، دراسة حالة، المجلد 13، ع07، المنارة ، 2007.

ج/ مذكرات و رسائل التخرج

1. إسراء أحمد اسماعيل، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر :2007.
2. أورحان أسماء، حشيان فاطمة، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص سياسيات مقارنة، جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.
3. بورني زكارياء، النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع الرشادة والديمقراطية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
4. منذر السيد احمد الحلولي ، "الثقافة السياسية و أثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني" ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في دراسات الشرق الوسط ، الدراسات الهيكلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قيم التاريخ ، جامعة الزهر 2009،
5. حفض عائشة، "الانتخابات في الجزائر بين المطلب الشعبي ورغبة السلطة درجة الماجيستر في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستيرالرشادة والديمقراطية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
6. سمية أوشن، "دور المجتمع الجزائري في بناء الهوياتي": دراسة حالة الجزائر، السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
7. عبد العظيم محمود حنفي، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية (2001 – 2004)، رسالة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لجامعة القاهرة، 2007.
8. عبيد سعود المطبري، العولمة وآثرها على الثقافة السياسية لدى خلية جامعة عطاء الله سمية، "دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج "الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية قسم الأنظمة السياسية المقارنة و الحكومة، 2013 -2012.
9. عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة ، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012 ، 2013. .

10. كروشي فريدة، "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة، 2013.
11. لطيف بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
12. لونيس فارس، "سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص، السياسات المقارنة، 2012، 2013.
13. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.
14. مرزود حسين، الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989 2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر.
15. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ،رسالة ما جستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008-2009.
16. مولوزايد الطيب، "علم الإجتماع السياسي"، بنغازي ليبيا: منشورات جامعة، السابع من أبريل2007..
17. وسام محمد حصيل صقر ، "الثقافة السياسية و انعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشاب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009 " دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة " أطروحة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2010 .

د/ أعمال ملتقيات و ندوات:

1. عبد العالي عبد القادر (أستاذ محاضرة) "النضم السياسية المقارنة "، د مولاي طاهر كلية الحقوق والعلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة 2007-2008.
2. بوقارة حسن، "التجربة الديمقراطية في الجزائر وإشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية" ،دراسة الملتقى الوطني الأول، بسكرة: فيفري 2007.

3. محمد خداوي، "الانتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، دفاتر سياسة القانون، عدد 07، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، الجزائر –جوان ..

ه/ الجرائد والصحف:

نوار سوكو، "أعداء المصالحة قليلون وهو من دوائر مالية"، الخبر الأسبوعي، العدد 328، من 11 إلى 17 جوان 2005.

يومية الخبر الصادرة يوم22 ماي 2007،العدد5019،ندوة صحيفة لرئيس المجلس الدستوري بوعلام بسايح ،يوم21 ماي2007حول نتائج الانتخابات التشريعية.

و/ المواقع الإلكترونية:

1. أحمد صابر حوحو ، "مبادئ و مقومات الديمقراطية"، مجلة مفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد الخامس، متحصل عليه من الموقع:www.democracy.com

2. الأستاذ ي موسى عبد الله، "الثقافة السياسية"، الجزائر نموذجاً، جامعة بشار، الجزائر ، من الموقع:www.poletique culture.com

3. ثقافة جزائرية وكيبيديا، موسوعة حرة متحصل عليها من موقع: en.wikipedia.org/wiki/cultur.of .Algérie

4. الجوهرة، مجلة نصف شهرية تختصر بناشطات التظاهرة ، تصدر في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية، متحصل عليه من موقع: www.vitamindedz.com/ar/telmcen/all/rticles/

5. سياسية الجزائر، ويكبيديا الموسوعة الحرة متحصل عليه من الموقع http://wikipedia .org/wiki/

6. عبد الإله بلقيز، "الخطوة الضرورية نحو المصالحة الوطنية"، 2005/09/18، متحصل عليه من الموقع www.alwatan.com.sa/daily/

7. عليا الجباخنجي، "الثقافة الجزائرية: إستعادة معالم الهوية لتجديده"، متحصل عليه من موقع www.bibliouiat.dz

8. فتيحة بورينة، الجزائر المسار الانتخابي ل 2014"، متحصل عليه من http :/WWW. alriuyadh.com تاريخ الاطلاع 20.04.2015..

9. ملخص علي الخليفة الكواري، الموقع الإلكتروني التالي: www.linek.com/dr-dlkuwari.net/hodel/

10. منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والحقوق والعلوم الإنسانية في جامعات الجزائر، عوامل وآليات التحول الديمقراطي، متحصل عليه من موقع eodz.justgoo.com

11. منتدى طلبة الدراسات الاقلمية، شروط التحول الديقراطي، متحصل عليه من موقع www.justgoo.com.dz.

12. منتديات الشروق أونلاين، مفهوم المواطنة في الدستور الجزائري متحصل عليه من الموقع: www.echourokou/ine.com

13. منتديات تونيزيا سات، "مفهوم الثقافة السياسية" ، تم التحصل عليه من موقع : www.tunisiasat.com تاريخ الاطلاع عليه 2015/02/25 . 00:27

14. منتديات طموحنا ، بحث حول مفهوم الثقافة السياسية ،تم الحصول عليه من موقع : www.tmohna.net/vb/ تاريخ الطلاع 00:27 2015/03/15 .

المصادر القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الداخلية)، دستور 1989، الجزائر: وزارة الخارجية، 23 فيفري 1989.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة، الجريدة الرسمية الجزائر، الأمانة العامة للحكومة، العدد3، السنة 29، الصادرة في يناير 1992.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01-97 المؤرخ في 04 صفر 1418هـ الموافق لـ 09 جويلية 1997، المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمة ، العدد 4، الصادرة بتاريخ 06 صفر 1418 الموافق لـ 11 جويلية سنة 1997.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق لـــ 30 ديسمبر 1991، يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية، بتاريخ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة التاسعة والعشرون الصادرة بتاريخ السبت 28 جمادى الثانية 1412هـــ، الموافق لـــ 04 يناير 1992.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان نتائج الإنتخابات التشريعية (1991/12/26)، الجريدة الرسمية، الجزائر،الأمانة العامة للحكومة، العدد1 السنة29، الصادرة في 04 يناير 1992.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الجريدة الرسمية،العدد42 الصادرة بتاريخ23 نوفمبر 1995.

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	صور الديمقراطية	20
02	مخطط يوضح مراحل التحول الديمقراطي	29
03	يوضح النظام السياسي بعد استكمال المسار	79
04	يوضح نسبة المشاركة والإمتناع خلال ملف المواعيد الانتخابية خلال الفترة 1991- 2012.	102

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	يوضح نوع الثقافة السياسية	61
02	يمثل الصراع اللغوي في الجزائر	130

فهرس المحتويات

البسملة

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية

تمهيد..... 7

المبحث الأول: مدخل حول مفاهيم حول الديمقراطية..... 8

المطلب الأول: التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية 8

المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الديمقراطية 12

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية 17

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة Democratie directe..... 17

الفرع الثاني: الديمقراطية الغير مباشرة "النيابة" (Démocratie représentative) 18

الفرع الثالث : الديمقراطية الشبه مباشرة: "ديمقراطية شبه نيابية"..... 19

المطلب الرابع: خصائص الديمقراطية..... 21

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي في ضوء أدبيات سياسة..... 23

المطلب الأول: التعريف بمفهوم عملية التحول الديمقراطي..... 23

الفرع الأول: المفاهيم ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي..... 23

الفرع الثاني: تعريف التحول الديمقراطي..... 26

الفرع الثالث: مراحل ومؤشرات التحول الديمقراطي..... 28

الفرع الرابع: شروط التحول الديمقراطي..... 31

المطلب الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي..... 32

الفرع الأول: العوامل الداخلية المتحكمة في عملية التحول الديمقراطي..... 32

الفرع الثاني: العوامل و الأسباب الخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي..... 36

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي..... 40

المطلب الرابع: المقاربات والمداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي..... 42
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية..... 46
المطلب الأول: الجذور الفكرية والتاريخية للثقافية السياسية..... 46
المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الثقافة السياسية..... 48
المطلب الثالث: مكونات الثقافة السياسية..... 52
المبحث الرابع:مضامين الثقافة السياسية..... 55
المطلب الأول: عناصر الثقافة السياسية..... 55
المطلب الثاني: مصادر الثقافة السياسية..... 57
المطلب الثالث: أنماط الثقافة السياسية..... 60
المبحث الخامس: خصائص الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي والمشاركة السياسية..... 63
المطلب الأول: خصائص الثقافة السياسية..... 64
المطلب الثاني: الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي..... 66
المطلب الثالث: الثقافة السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية..... 68
خلاصة وإستنتاجات..... 70
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لعملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية في الجزائر من (1989 2012)
تمهيد..... 71
المبحث الأول:آ ليات التحول الديمقراطي في الجزائر من الفترة الممتدة من (1989 2012)..... 72
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري..... 72
المطلب الثاني: مراحل عملية التحويل الديمقراطي في الجزائر..... 76
المطلب الثالث: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي..... 80
المبحث الثاني: تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر..... 86
المطلب الأول: تقييم عملية الإنتخابات في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)..... 86
الفرع الأول: السعي لبناء الشرعية..... 87
الفرع الثاني: الانتقال إلى الشرعية..... 90
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية لتغير التحول الديمقراطي في الجزائر..... 94
الفرع الأول: إصلاح قانون الإنتخابات (12-01) 96

الفرع الثاني: قانون الأحزاب السياسية 97
الفرع الثالث: المصالحة الوطنية..... 97
المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر..... 99
المبحث الثالث: واقع الثقافة السياسية في الجزائر..... 103
المطلب الأول: الثقافة والسياسة في الجزائر..... 103
الفرع الأول: الثقافة في الجزائر..... 103
الفرع الثاني: السياسة في الجزائر..... 107
المطلب الثاني: الثقافة السياسية الجزائرية..... 112
المطلب الثالث: المواطنة ومفهومها بالجزائر..... 115
المبحث الرابع: أبرز معوقات التحول الديمقراطي والثقافة السياسية في النظام السياسي الجزائري..... 119
المطلب الأول: العائق الثقافي الداخلي للجزائر..... 120
المطلب الثاني: العائق الثقافي الخارجي للجزائر..... 122
المطلب الثالث: أزمة الهوية في الجزائر 125
خلاصة وإ ستنتاجات..... 131
الخاتمة..... 132
قائمة المصادر والمراجع
فهرس الجداول
فهرس المحتويات
ملخص الدراسة